الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية –قسم العلوم الإجتماعية–
تخصص علم الاجتماع الحضري

عنوان المذكرة

صعوبات المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في التحسين الحضري لجان الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة
نخلة سمية

تحت إشراف
د/ جيماوي نتيجة

السنة الجامعية 2020/2019

"إني رأيت أنه لا كَتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غدهِ لو غيرَ هذا لكان أحسن ولو زيدَ هذا لكان يُستحسن ولو قدمَ هذا لكان أفضل, ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظمِ العِبر, وهو دليلٌ على إستلاءِ النقصِ على جملةِ البشر"

– عماد الدين الأصفهاني–

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله عزٌ وجل على توفيقه لي لانجاز هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة " جيماوي نتيجة" على الاشراف والتوجيهات

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى الأستاذ " قاسمي شوقي" على كل ما قدمه لي من نصائح

وتوجيهات سواء في هذا العمل أو طوال فترة دراستي.

كما لا يفوتني أن أخص بالشكر والتقدير للأستاذة " دباب زهية" كانت نِعم الاستاذة ونعم الأم

والأخت لكامل دفعة 2019-2020 جزاك الله عنا كل خير.

جزيل الشكر كذلك للأستاذ " ميدني شايب ذراع" الذي لم يبخل بتقديم يد المساعدة و التشجيع

إلى كافة أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة محمد خيذر بسكرة على المساعدة المعنوية والمعرفية

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهمـا الله وأطال في عمرهمـتا

إلى من أشد أزري بهم إخواني أدامكم الله سنـدا وعزا

إلى أختي رفيقة عمري حفظـــك الله ورعاك

إلى صديقات الطفولة رمز الوفـاء : رفيدة وإلهام

إلى ريحانة قلبي: سلسبيـل

إلى صديقاتي ورفيقات الدرب: خولة, إناس, باية

إلى دفعة 2019-2020 كلُ بإسمه

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ-ت

I- الجانب المنهجي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الاجراءات المنهجية للدراسة

1- الاشكالية 5-6
2- أهداف الدراسة 06
3- أسباب إختيار الموضوع 6-7
4- أهمية الموضوع 7
5-تحديد مفاهيم الدراسة 7-10
6- الاجراءات المنهجية للدراسة 10
6-1- مجالات الدراسة 10-12
6-2-منهج الدراسة 13
6-3- عينة الدراسة 13-14
6- 4- الأدوات المستخدمة في جمع البيانات 14-16
6-5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات 16
7- الدراسات السابقة 16-19

الفصل الثاني: المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في الوسط الحضري

تمهيد 21
أولا/ المشاركة المجتمعية في الوسط الحضري 21
1- عوامل نشأة المشاركة المجتمعية 21-22
2- أهمية المشاركة المجتمعية 22-23
3- خصائص و أسس المشاركة المجتمعية 23-24
4- مبادئ المشاركة المجتمعية 24
5- دوافع المشاركة المجتمعية 24-25
6- أهداف المشاركة المجتمعية 25-26
7- أنماط المشاركة المجتمعية 26
8- مستويات المشاركة المجتمعية 26-27
9- متطلبات نجاح عملية المشاركة المجتمعية 27-28
10- استراتيجية تنظيم المجتمع لتنمية المشاركة االمجتمعية 28-29

11- نظريات المشاركة المجتمعية 30
12- أمثلة عن تجارب في مجال المشاركة المجتمعية 30
12- أ- التجارب الدولية في مجال المشاركة المجتمعية 30-36
12-ب- تجربة الجزائر في مجال المشاركة المجتمعية..... 36-42
13- معوقات المشاركة المجتمعية 42-43
14- دور المشاركة المجتمعية في عملية التحسين الحضري..... 44
ثانيا/ لجان الأحياء في الوسط الحضري..... 44
1- نظرة تاريخية حول نشأة الجمعيات (لجان الأحياء)..... 44-45
2- أهمية تكوين لجان الأحياء..... 45
3- أهداف تكوين لجان الأحياء..... 45-46
4- وظائف لجان الأحياء..... 46-50
5- أنماط لجان الأحياء..... 50
6- شروط ومقومات تكوين اللجان..... 50-52
7- خلفيات المشاركة في لجان الأحياء..... 52-54
8- عوامل نجاح لجان الأحياء..... 54-55
9- لجان الأحياء في الجزائر..... 55
9/ أ- لجان الأحياء في قانون الجمعيات الجديد..... 55-56
9/ ب - شروط تأسيس الجمعيات..... 56
9/ج- لجان الأحياء في الممارسة..... 56-57
خلاصة..... 57
الفصل الثالث: التحسين الحضري وأهميته للمجتمع الحضري
تمهيد..... 59
1- أهمية التحسين الحضري..... 59
2- أهداف التحسين الحضري..... 59-60
3- أنواع التحسين الحضري..... 60
4- مزايا التحسين الحضري..... 61
5- المعايير المعتمدة في التحسين الحضري..... 61
6- متطلبات عملية التحسين الحضري..... 61-64
7- مراحل التحسين الحضري..... 64
8- المتدخلين الرئيسيين و مجال تدخلهم(الفاعلين)..... 64-65
9- أسباب اللجوء الى التحسين الحضري..... 65
10- المناطق المعنية بعملية التحسين الحضري..... 66
11- التحسينات الممكن إدخالها على الحي..... 66-67
12- نماذج عن برامج التحسين الحضري..... 68-72

13- الانتقادات الموجهة للتحسين الحضري.....72-73
14- التحسين الحضري في الجزائر.....73
14-أ- تطور السياسة العمرانية في الجزائر.....73-74
14-ب- البرنامج الوطني للتحسين الحضري.....74
14-ج- الجانب التشريعي للتحسين الحضري في الجزائر.....74-77
14-د- عملية التحسين الحضري في حي 600 مسكن بمدينة سطيف (نموذجا).....77-78
خلاصة.....79

II- الجانب الميداني للدراسة

الفصل الرابع: الجانب الميداني للدراسة

تمهيد.....81
1- عرض وتحليل البيانات.....81
1-1 عرض وتحليل البينات العامة.....81-83
1-2 عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى.....83-87
1-3 عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية.....87-91
2- عرض النتائج.....91
2-1- عرض النتائج على ضوء فرضيات الدراسة.....91-93
2-2- عرض النتائج على ضوء التساؤل العام للدراسة.....93
3- النتائج العامة للدراسة.....93-94
خاتمة.....96
التوصيات.....97
قائمة المراجع.....99-102
الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن	81
02	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي	81-82
03	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية	82
04	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة	82
05	يوضح توزيع أفراد العينة حسب مدة ترأس لجنة الحي	83
06	يوضح توزيع أفراد العينة حسب علم السكان بوجود لجنة للحي	83-84
07	يوضح توزيع أفراد العينة حسب كيفية إعلام لجنة الحي للسكان بوجودها	84
08	يوضح توزيع أفراد العينة حسب اعتقادهم باهتمام سكان الحي بالمشاركة في تحسين الحي	84-85
09	يوضح توزيع أفراد العينة حسب تشجيع السكان للجنة الحي على ممارسة نشاطهم في التحسين الحضري للحي	85
10	يوضح توزيع أفراد العينة حسب توجه سكان الحي لحل مشاكلهم الى لجنة الحي	85
11	يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوعية المشاكل التي يتوجه السكان لحلها الى لجنة الحي	86
12	يوضح توزيع أفراد العينة حسب علاقة لجنة الحي بالسكان	86
13	يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوعية الحوافز التي تدفع بالسكان للمشاركة في أنشطة لجنة الحي	87
14	يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة الحي	87-88
15	يوضح توزيع أفراد العينة حسب امتلاك لجنة الحي لمقر ثابت	88
16	يوضح توزيع العينة حسب حاجات اللجان إلى تجهيزات معينة	88-89
17	يوضح توزيع أفراد العينة حسب تقديم السلطات المحلية التسهيلات للجنة الحي لتحسين الحي	89
18	يوضح توزيع أفراد العينة حسب علاقة لجنة الحي بالسلطات المحلية	89
19	يوضح توزيع أفراد العينة حسب تتبع لجنة الحي لنشاط السلطات المحلية فيما يخص عمليات التحسين الحضري	90
20	يوضح توزيع أفراد العينة حسب إمكانية التدخل في أنشطة السلطات المحلية فيما يخص عمليات التحسين الحضري	90-91
21	خريطة ولاية بسكرة	11

ملخص الدراسة

جاءت هذه الدراسة للبحث في الاشكالية التي مفادها وجود معوقات وصعوبات تمنع أو تحد من مشاركة لجان الأحياء في مشاريع التحسين الحضري بأحياء مدينة بسكرة, وهته الصعوبات التي يمكن أن يكون لها عدة أبعاد وجوانب تؤدي بنا الى طرح التساؤل العام للدراسة على النحو التالي: * ماهي صعوبات المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في مشاريع التحسين الحضري بأحياء مدينة بسكرة ؟ وكمحاولة للاجابة عن هذا التساؤل وللإحاطة بالموضوع أكثر تم وضع الافتراضات التالية:

1- هناك صعوبات تتعلق بالسكان و تعيق المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في مشاريع التحسين الحضري .

2- هناك صعوبات تنظيمية تعيق المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في مشاريع التحسين الحضري .

وبحثا عن اجابة لهذا التساؤل فقد عمدت الدراسة الى التأصيل النظري للمفاهيم الثلاث الرئيسية في الدراسة (المشاركة المجتمعية, لجان الأحياء, التحسين الحضري) فقد خُصص لكل مفهوم منها فصل نظري على حدا.

وفي شقها الميداني استخدمت الدراسة المنهج الوصفي, واستعانت بعينة قصدية مكونة من (17) رئيس لجنة حي من مدينةبسكرة أنموذجا, تم معها تطبيق الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات.

في الأخير توصلت الدراسة إلى خلاصة عامة تتلخص في: أن عملية التحسين الحضري للأحياء عملية مشتركة بين العديد من الأطراف: السكان , لجنة الحي و السلطات المحلية, ولا تكتمل هذه العملية إلا بالتعاون بين جميع الاطراف, والتنسيق بين هذه الأطراف هو الهدف الأسمى الذي يحقق المشاركة المجتمعية الفعالة, ولجان الأحياء تعتبر طرف هام في المعادلة, لكن قد يُعرقل عمل لجان الأحياء ويحد من مشاركتها في التحسين الحضري للحي و أهم هذه الصعوبات يتمثل في: صعوبات متعلقة بالسكان وتأتي في المرتبة الأولى, يلي ذلك صعوبات تنظيمية متعلقة بالسلطات المحلية و بالاجرءات المتبعة من طرف لجان الحي خاصة من جانب الاعلام والتعبئة.

Summary

This study was put to research about the problem of the existence of difficulties and obstacles that prevent the participation of neighborhood committees in urban improvement projects in Biskra ; these difficulties have many sides and aspects that lead us to have the following general question of the study :

* what are the difficulties in neighborhood committees in urban improvement projects in the neighborhoods of biskra ?

The following assumptions were made as a try to answer this question and to understand the subject even mor.

1- There are population-related difficulties that hamper community participation of neighborhood committees in urban improvement projects.

2- There are organizational difficulties which hinder the community participation of neighborhood committees in urban improvement projects.

In search of an answer to this question, the study sought to theoretically consolidate the three main concepts of the study (community participation, neighborhood

committees and urban improvement). Each concept has been devoted to a theoretical chapter separately

In its practical part, the study used the descriptive approach, and it used an intentional sample composed of (17) neighborhood committee leaders, i.e. 17 neighborhoods of the city of Biskra as a model, with which the questionnaire was applied as a primary tool for data collection

In the end, the study came to a general conclusion that: The process of urban improvement of neighborhoods is a joint process between many parties: the population, the neighborhood committee and the local authorities, and this process does not end. not without cooperation between all parties, and coordination between these parties is the ultimate goal of participation. Effective community neighborhood committees are an important part of the equation, but neighborhood committees can hamper their work and limit their participation in the urban improvement of the neighborhood. Some of the neighborhood committees, especially on the media and mobilization side.

résumé

Cette a pour objectif de chercher les obstacles et des difficultés qui empêchent ou limitent la participation des comités de quartier dans projets d'amélioration urbaine dans les quartiers de Biskra, et ces difficultés peuvent avoir plusieurs dimensions et aspects qui nous amènent à se poser la question générale de l'étude comme suit:

*Quelles sont les difficultés de la participation communautaire des comités de quartier aux projets d'amélioration urbaine des quartiers de Biskra?

Pour tenter de répondre à cette question et d'enquter davantage le sujet, les hypothèses suivantes ont été formulées:

1- Il existe des difficultés liées à la population qui entravent la participation communautaire des comités de quartier aux projets d'amélioration urbaine.

2- Il existe des difficultés d'organisation qui entravent la participation communautaire des comités de quartier aux projets d'amélioration urbaine.

Pour y remédier de répondre à cette question, l'étude a cherché à consolider théoriquement les trois principaux concepts de l'étude (participation communautaire, comités de quartier et amélioration urbaine). Chaque concept a été consacré séparément à un chapitre théorique.

Dans sa partie pratique, l'étude a utilisé l'approche descriptive, et elle a utilisé un échantillon intentionnel composé de (17) chefs de comité de quartier, soit 17 quartiers de la ville de Biskra comme modèle, avec lequel le questionnaire a été appliqué comme un principal outil de collecte de données.

En fin, l'étude est parvenue à une conclusion générale que: Le processus d'amélioration urbaine des quartiers est un processus conjoint entre de nombreuses parties: la population, le comité de quartier et les autorités locales, et ce processus ne s'achève pas sans une coopération entre toutes les parties, et la coordination entre ces parties est le but ultime de la participation. les comités de quartier sont une partie importante de l'équation, mais les comités de quartier peuvent entraver leur travail et limiter leur participation à l'amélioration urbaine du quartier. Une partie des comités de quartier, notamment du côté des médias et de la mobilisation

فسح الاهتمام الدولي بحقوق الانسان المجال لتحرر العديد من الشعوب من سيطرة حكوماتها وأنظمة الحكم التسلطية فيها وذلك إثر موجة من التحول الديموقراطي التي عرفتها دول العالم نهاية القرن العشرين, ودعم وعي المواطن بمواطنته التي تتيح له حرية التعبير والمبادرة في تحقيق مصيره. هذا الوعي يجعل من الفرد فاعلا هاما في المجتمع بإنتمائه إلى المجتمع المدني الذي يشكل بدوره مجالا حرا للمساهمة في التغيير, من خلال مختلف المؤسسات المدنية (جمعيات, نوادي, أحزاب...).

و نظرا لأهمية المشاركة المجتمعية فإن بعض الدارسين والباحثين يعدها " هدفا و ووسيلة لأن الحياة الديموقراطية السليمة ترتكز على إشراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم, وهي وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها و أساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وتصبح جزءا من سلوكهم وثقافتهم" (كامل، 1984). لذا وجدت مؤسسات المجتمع المدني لتُمكن السكان من إبراز آرائهم وتفجير طاقاتهم ضمن إطار قانوني وأكثر تنظيما. ومن بين هذه المؤسسات نجد اللجان الممثلة للأحياء السكنية, " فالحي السكني عبارة عن صورة مصغرة للمجتمع ولذلك اعتبر " ريمون لودريت" في كتابه " صورة المدينة" أن الحي هو الوحدة الأساسية في المجتمع وتكوين المدينة" (داني، صفحة 222), بالتالي فتحسين وتطوير الحي يعني تحسين وتطوير المدينة بأكملها.

نظرا للإنتشار السريع لظاهرة التحضر وما يصاحبها من تغييرات في المدينة سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي ... فالأكثر وضوحا هو المنظر أو المشهد الحضري الذي تصبح عليه جراء تزايد وتيرة التحضر, فمقابل ناطحات السحاب الضخمة والشوارع المنسقة هناك أحياء تعاني التهميش وتفتقر لوسائل التهيئة, وهنا يكمن دور لجان الأحياء في العمل على ايصال مشاكل وانشغالات هذه الأحياء الى السلطات المعنية أو العمل على حلها بأنفسهم. وأيضا تتجلى أهمية لجان الأحياء في نجاحها فيما فشلت فيه كبرى استراتيجيات العمران التي أقامت المدن بتمجيد ما وصلت اليه اساليب الهندسة والتعمير وغفلت عن حاجات الانسان واسلوب حياته داخل هذه المدينة.

مما سبق تبين لنا الدور الفعال والهام للجان الأحياء في التحسين الحضري للمدن, هذا الدور الذي يفقد الكثير من فاعليته خاصة في المدن النامية, حيث تعترض لجان الأحياء العديد من الصعوبات والعراقيل التي تحد من نشاطها وتثبطها, وهذه الصعوبات هي بؤرة الاهتمام في هذه الدراسة التي تحاول دراسة الصعوبات التي تواجهها لجان الأحياء كنوع من أنواع المشاركة المجتمعية في تحسين أحياء مدينة بسكرة, وقد تم البحث في الموضوع من زاويتين رئيسيتين, كما هو مبين في إشكالية الدراسة, فالزاوية الأولى تتعلق بالصعوبات التي تصدر من السكان وتعيق نشاط لجان الأحياء, أما الثانية فهي تخص الجانب التنظيمي لكل ما يحيط بلجان الأحياء ويعيق عملها. وقد جاء طرح الموضوع ضمن خمسة فصول, أربعة منها نظرية و فصل خصص للدراسة الميدانية, و التي تم عرضها كما يلي:

الفصل الأول: وتم فيه تحديد إشكاليةه الموضوع , فرضياته, بالاضافة الى أهميته أبرز أسباب إختياره, كما تم كذلك تحديد الأهداف الرئيسية للدراسة.

الفصل الثاني : ويتعلق بالمشاركة المجتمعية, قمنا من خلاله بتناول ماهية المشاركة المجتمعية (أهميتها, خصائصها, أهدفها...), ثم تم إستعراض بعض النظريات التي إهتمت بالمشاركة المجتمعية, بعدها تم عرض بعض التجارب العربية و الأجنبية بالاضافة إلى التجربة الجزائرية في مجال تفعيل المشاركة المجتمعية.

الفصل الثالث: فقد خصص للحديث عن لجان الأحياء, لذلك حاولنا من خلاله التعرض الى أهمية لجان الأحياء و أهدافها , وكذلك الاحاطة بأهم أنماطها ووظائفها, كما تطرقنا إلى نشأة هذه اللجان بذكر أهم المحطات التاريخية التي مرت بها.

الفصل الرابع: حاولنا من خلاله التعرف على عملية التحسين الحضري من خلال التعرض إلى أهمية, أهداف, و أنواع التحسين الحضري مرورا بأهم مراحله, متطلباته و أبرز الانتقادات الموجهة إليه, لنقف في الأخير عند التحسين الحضري في الجزائر.

الفصل الخامس: وخُصص للإطار الميداني للدراسة, نتطرق فيه إلى الاطار المنهجي للبحث حيث قمنا بتقديم والتعريف بمجالات الدراسة, المجال المكاني والزماني , ثم قمنا بعرض المنهج المتبع في تقديم وتحليل هذا الموضوع, إضافة إلى عرض الأدوات المنهجية المستخدمة في هذه مع تبرير إختيارها.بعها تم عرض وتحليل البيانات المتحصل عليها على شكل جداول احصائية لنختتم هذا بتقديم نتائج عامة

لننتهي في آخر هذه الدراسة بعرض خاتمة للموضوع وبعض الاقتراحات والتوصيات المنبثقة عن نتائج الدراسة,وقائمة المراجع والملاحق.

I- الجانب المنهجي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الاجراءات المنهجية للدراسة

1- الاشكالية
2- أهداف الدراسة
3- أسباب إختيار الموضوع
4- أهمية الموضوع
5-تحديد مفاهيم الدراسة
6- الاجراءات المنهجية للدراسة
6-1- مجالات الدراسة
6-2-منهج الدراسة
6-3- عينة الدراسة
6- 4- الأدوات المستخدمة في جمع البيانات
6-5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات
7- الدراسات السابقة

1- الاشكالـية

لقد شهدت المدن الجزائرية نموا ديموغرافيا سريعا, ازداد معه الطلب على السكن, دون مراعاة لما يلزمه من تجهيزات حضرية أخرى وهذا ما انعكس سلبا على مورفولوجية المدينة وخلق بها العديد من المشاكل, وفي ظل هذه الظروف سنت الجزائر عدة قوانين في ميدان التهيئة والتعمير, والتي تنص في مجملها إلى استحداث مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها التدخل على النسيج الحضري بالمدينة, و التي من بينها, عملية التحسين الحضري لأحياء المدينة. فالتحسين الحضري يعد من بين أهم العمليات التي يتم بها التدخل على النسيج الحضري على مستوى أحياء المدينة التي تعاني من نقص أو إنعدام في الشروط الحضرية, بالتالي يتم التدخل من أجل تحقيق ظروف حياتية ملائمة لسكان هذه الأحياء.

من أجل توفير ظروف معيشية جيدة للسكان, كان لابد للدولة من شريك أو مساعد, لذلك فالجزائر تحرص دائما كغيرها من الدول على تطبيق مبادئ الديموقراطية والحكم الراشد وذلك بسعيها الدائم الى تشجيع المشاركة المجتمعية للتدخل في كل ما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة داخل الأحياء السكنية. و تتم المشاركة المجتمعية من خلال إشراك مؤسسات و هيئات المجتمع المدني والسكان في رسم وتنفيذ بعض القرارات والسياسات, وكذلك متابعة وتقييم بعض البرامج والمشاريع. فالمشاركة المجتمعية الفعالة بمختلف آلياتها هي تجسيد للمشاركة الواعية للسكان في اقتراح و تنفيذ الحلول المناسبة لمشاكلهم, دون إتكال على الدولة في كل صغيرة وكبيرة, كل هذا سيؤدي إلى غرس قيم الحرية والديموقراطية والمبادرة و تمتين روح المسؤولية في ثقافة المجتمع, والتي ستتجلى فيما بعد في سلوكيات السكان سواء خلال حياتهم اليومية أو خلال الأزمات والمشاكل, وليس فقط على مستوى السلطة و المجالس المنتخبة فحسب.

لقد نال مفهوم المشاركة المجتمعية في الجزائر, حظا وافرا من الحوار الدائر منذ عقود في خضم التحولات السياسية التي مرت بها البلاد منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي, وقد بدأ الحديث عن هذا المفهوم الجديد في الوقت الذي كان فيه النظام الجزائري يعيش أزمة حادة في قاعدته الإقتصادية. لذا يمكن إعتبار المشاركة المجتمعية كأحد صور المجتمع المدني في الجزائر من أهم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال السنوات الاخيرة, خاصة مع ظهور مجموعة كبيرة من التنظيمات غير الحكومية التي أصبحت تبحث عن لعب دور فعال وبارز في الساحة الاجتماعية والسياسية على غرار الجمعيات والنقابات والأحزاب ولجان الأحياء وغيرها... والملاحظ أن المشاركة المجتمعية في الجزائر قد إنحصرت في الجمعيات الخيرية التي تهتم بمساعدة الفقراء والمعوزين وبنسب أقل تظهر انواع أخرى كالجمعيات الثقافية والبيئية و أخرى... بالمقابل لا نكاد نلتمس مظاهر واضحة للمشاركة المجتمعية في تحسين أحياء المدينة, ومحاولة النهوض بها وتزويدها بشروط الحياة الحضرية وهذا ما تشهده أغلبية مدننا الجزائرية التي تعاني أحياؤها من تدهور سواء على مستوى التأثيث الحضري (الانارة , حاويات القمامة, مقاعد للاستراحة ...) أو من نقص صيانة في شبكات الصرف الصحي و مياه الشرب وكذلك مشكل تعبيد الطرقات و إصلاح الرصيف وغيرها من مظاهر تقهقر الوضعية العمرانية

للأحياء, ما دفع بالسلطات إلى اللجوء للجان للأحياء من أجل ضمان اشراك السكان في مشاريع التحسين الحضري بأحيائهم, ومنه برزت لجان الأحياء كأحد أشكال التنظيمات الاجتماعية التطوعية وتزايد الاهتمام بها.

لكن كما يبدو من وضعية الأحياء السكنية المتردية كما ذكرنا سابقا, فخطوة اللجوء للجان الأحياء من قبل السلطة لم تجدي نفعا, ما يعني وجود صعوبات او ممنعات تقيد عمل هته اللجان وتعطله, وقد تعود هذه الصعوبات لنقص وعي السكان بأهمية عمل لجان الأحياء والدور الذي تلعبه في معالجة المشاكل التي تعاني منها أحياؤهم كما يمكن أن تعود هذه الصعوبات الى عدة عراقيل تنظيمية تقف دون قيام اللجان بعملها.

مدينة بسكرة على غرار باقي المدن الجزائرية تشهد نشاطا جمعويا معتبرا, يظهر أغلبه في نشاط الجمعيات الخيرية, ويكاد يغيب فيه تدخل لجان الأحياء في شؤون أحيائهم, وهذا ما تعكسه الحالة المتدهورة لبعض أحياء مدينة بسكرة, التي شهدت عمليات للتحسين الحضري بها لكن سرعان ما تبوء بالفشل بالرغم ما يشار إليه من تعاون بين السلطات المحلية ولجان الاحياء لتبقى هذه الأحياء على حالتها المتدهورة.

ومن هذا المنطلق جاءت هته الدراسة لتبحث في الاشكالية التي مفادها وجود معوقات وصعوبات تمنع أو تحد من مشاركة لجان الأحياء في مشاريع التحسين الحضري بأحياء مدينة بسكرة, وهته الصعوبات التي يمكن أن يكون لها عدة أبعاد وجوانب تؤدي بنا الى طرح التساؤل العام للدراسة على النحو التالي: ماهي صعوبات المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في مشاريع التحسين الحضري بأحياء مدينة بسكرة ؟

كمحاولة منا للاجابة عن تساؤل هذه الدراسة قمنا بطرح الافتراضات التالية:

1- هناك صعوبات تتعلق بالسكان و تعيق المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في مشاريع التحسين الحضري .

2- هناك صعوبات تنظيمية تعيق المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في مشاريع التحسين الحضري .

2- أهداف الدراسة:

1- معرفة الصعوبات التي تتعلق بالسكان و التي تعيق المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في مشاريع التحسين الحضري.

2- معرفة الصعوبات التنظيمية التي تعيق المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في مشاريع التحسين الحضري.

3- تسليط الضوء على ظاهرة المشاركة المجتمعية في المجتمع البسكري على وجه الخصوص والمجتمع الجزائري على وجه العموم.

4- تسليط الضوء على مشاريع التحسين الحضري بالمدينة والتعرف على أهم ميكانيزمات تسييرها و تنفيذها.

5- اقتراح حلول أو وضع توصيات لتقويم الوضع الراهن.

3- أسباب اختيار الموضوع :

لدراسة موضوع أو ظاهرة ما لابد من وجود دوافع وأسباب تؤدي بالباحث الى الاهتمام والحرص على التعمق في هذا الموضوع ومن بين هذه الأسباب نذكر مايلي:

1- إن الاوضاع المزرية لأحياء مدينة بسكرة وبالمقابل الترويج لوجود لجان الأحياء ودورها في تنمية مدينة بسكرة والنهوض بها حضريا, دفعنا للبحث فيما يعيق هذه اللجان عن تأدية مهامها في التحسين الحضري لأحياء المدينة.

2- أهمية الموضوع من حيث الدراسة خاصة بالنسبة لولاية بسكرة بحيث لم نجد أي دراسة مشابهة أو مطابقة للدراسة الحالية.

3- فشل معظم عمليات التحسين الحضري الاحياء في مدينة بسكرة وهذا ما تؤكده الاشغال التي تجرى بين فترة واخرى بصفة متكررة.

4- الرغبة في معرفة انماط الصعوبات التي تحول دون تحقيق مشاركة مجتمعية فعالة في عمليات التحسين الحضري.

5- اعتبار الموضوع حسب رأينا يعكس الواقع المتدني الذي تعيشه معظم أحياء مدينة بسكرة.

4- أهمـية الدراسـة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في:

1- كون هذه الدراسة تربط بين متغيريين هامين هما "صعوبات المشاركة المجتمعية للجان الأحياء" و " مشروع التحسين الحضري " مما يسمح بابراز مختلف العراقيل التي تواجه لجان الأحياء في تحقيق مشاركة فعالة في مشاريع التحسين الحضري .

2- مكانة المشاركة المجتمعية في إنجاح مشاريع التحسين الحضري بالمدينة, لذلك فمن الضروري معرفة مختلف العراقيل التي تحول دون تحقيق مشاركة فعلية في مشاريع التحين الحضري.

3- المشاركة المجتمعية تعزز القدرة لدى السكان على تحمل المسؤولية كما أنها تخلق ثقافة تقوم على الحوار والعقلاينة.

4- تعزز المشاركة المجتمعية صفات الديموقراطية والشفافية بين السلطات المحلية والسكان, لذا من الواجب تجنب كل مايؤدي الى عرقلتها وهذا ما تسعى إليه هذه الدراسة.

5- تحديد مفاهيم الدراسة:

5-1- المشاركة المجتمعية:

المعنى اللغوي:

* المشاركة من الفعل "شارك" و "يشارك" فهو مشارك ويقال "شاركه" اي كان له شريكا. (المعاني)

* ان كلمة المشاركة لغويا جاءت من فعل شرك الشريك وجمعها الشركاء, وشاركت فلانا أي صرت شريكه (بدوي، 1993)

المعنى الاصطلاحي:

* تعرف الدكتورة هالة منصور المشاركة بأنها : العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا ايجابيا في الحياة الاجتماعية بأبعادها المختلفة وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في أي مستوى من مستويات التنمية وعملياتها المختلفة, الأمر الذي يتطلب توفر حد أدنى من الوعي والتعليم والتدريب, حتى يمكن ضمان ايجابية هذه المشاركة وتفاعلها بشكل ايجابي في اطار المجتمع. (منصور، 2001، صفحة 206)

* كما يعرفها الدكتور عبد الهادي الجوهري على أنها " العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة ليشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف" . (الجوهري، 2001، صفحة 166)

* وثمة تعريف اخر يحددها في أنها المشاركة المنظمة أو التي تتبع منظمات في المجتمع مسؤولة عن تحقيق الأهداف. (خاطر، صفحة 181)

* وهناك تعريف اخر للمشاركة , يركز على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية بشتى الوسائل مثل المساهمة في تحديد الاهداف التي تعود على المجتمع بالتنمية والتقدم, ويحدد هذا التعريف المشاركة بأنها العملية التي يلعب فيها الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لان يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل التي تساعد على تحقيق و إنجاز هذه الأهداف. (الجوهري ع.، 1984، صفحة 10)

* ويقصد بالمشاركة الشعبية كذلك: العملية التي يقوم من خلالها الفرد بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط الحياة العامة في النواحي الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية, وذلك بان تتاح له الفرصة الكاملة للمشاركة في وضع الاهداف العامة لحركة المجتمع, وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف. (لزرق و بن الحاج، صفحة 116)

* ويعرف البعض المشاركة المجتمعية: في أنها اسهام قيادات المجتمع بالجهود الذاتية لما فيه مصلحة المجتمع الذي ينتمون إليه. (شوقي و العبد، 1993، الصفحات 62-63)

* كما تعرف بأنها العملية التي يقوم من خلالها الفرد بدور في الحياة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، فهي تتضمن المشاركة في عديد من الجوانب كاختيار حكام المجتمع وقادته، وعضوية هيئات التطوع، الاشتراك في لجان المجتمع المختلفة, المشاركة في تخطيط وتنفيذ البرامج والاسهام فيها بالفكر والعمل، لتحقيق ما تسفر عنه المشاركة في الأنشطة المحلية و الوطنية. (لزرق و بن الحاج، صفحة 116)

المفهوم الإجرائي:

المشاركة المجتمعية: هي مجهودات تطوعية إرادية للسكان, الذين يسعوون من خلالها لتحسين أحيائهم وترقيتهاو تكون هذه المشاركة إما باقامة مشاريع وبرامج بالجهود الذاتية على المجال الحضري أو من خلال المشاركة في إبداء الرأي و إثراء القرارات المتعلقة بعمليات التحسين الحضري بأحيائهم.

5-2- التحسين الحضري

المعنى اللغوي:

* (Améliorer) التحسين هو التغيير نحو الافضل وإضفاء صبغة حسنة على الشيء, جعل الشيئ يلبي الاحتياجات. (dictionnaire ROBERT POR TOUS ; p34).

يعرف بعدة مسميات بديلة كالارتقاء الحضري والتجديد الحضري, وذلك تبعا لنطاق استخدامها من بلد الى آخر, وهو على الصعيد العالمي يمثل أفضل الأساليب المتبعة في عملية التعاطي مع المستوطنات العشوائية في ظل العجز الذي أبانت عنه الخيارات الاخرى (قاسمي، 2013/2012، صفحة 181) دون أن يكون ذلك محط إجماع من قبل كل العارفين ومن بين التعاريف التي طرحت لهذا المفهوم نذكر ما يلي:

المعنى الاصطلاحي:

*يعرف التحسين الحضري على أنه : عملية تضمن تغير النسيج أو الحي أو مجموع المباني إلى الأفضل من حيث جماليتها المعمارية والنظافة وكذا الانارة و التسيير الحسن (علاوة محمد واخرون, التحسين الحضري المستدام بين النظري والتطبيقي دراسة منطقتين, مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة تخصص " تسيير المدن", 2009, ص 16-17)

* كما يعرف على انه مختلف العمليات التي تمس مختلف الجوانب المكونة للتجمعات السكنية وأهم التدخلات التي تجرى من أجل تحسين السكن والمساحات التابعة له مع الحياة الاجتماعية وذلك من أجل إنشاء مساحات ربط بين المباني, والمساحات الحرة كتهيئة مساحات لعب الاطفال, مساحة الراحة والترفيه لسكان الحي, الطرق والممرات, الأرصفة, حديقة الحي ...الخ (شباح و مقراني، 2015/2014، صفحة 8)

* ويعرفه محمد الهادي لعروق بأنه ألية للإرتقاء بالانسان, تمكن الناس من التمتع بحياة مستقرة و أمنة, وتسهل قدراتهم في الحصول على متطلبات الحياة الكريمة, من صحة و بيئة وسكن لائق وسهولة الوصول للمنافع العامة والترفيه والثقافة, وتحفزهم على الاندماج والتفاعل الاجتماعي وتقوي قدراتهم في ممارسة حق المواطنة بالمشاركة في تسيير فضاءاتهم المعيشية في إطار الحوار والتضامن. (لعروق، 2009، صفحة 8)

* وهو أيضا عملية تنمية شاملة, تهدف الى إعادة هيكلة, إعادة تنظيم, إعادة تأهيل نسيج حضري من أجل تحسين وضعية السكان المحليين من النواحي الاجتماعية, الاقتصادية والثقافية. (saadi & sersour, 2010/2011, p. 7)

المفهوم الإجرائي:

التحسين الحضري بمدينة بسكرة يعني التدخل على النسيج الحضري القائم لتحقيق ظروف حياتية جيدة في أحياء تعاني من انعدام أو نقص في شروط الحياة الحضرية.ويضم كل العمليات التقنية التي تهدف إلى تغيير المورفولوجية القديمة واصلاح البنى التحتية كإحداث بعض الاصلاحات على المباني(سد التشققات, الطلاء, الصيانة...) إقامة اماكن خاصة للنفايات, تهيئة المساحات الخضراء...الخ

5-3- لجان الأحياء:

المفهوم الاصطلاحي:

* يعرفها معجم العلوم الاجتماعية إلى تعريفها إنطلاقا من تعريفه للجماعة على أنه لكي يكون للتعريف دلالته في التحليل الاجتماعي يجب أن يرتبط بنوع من البناء الاجتماعي المتكامل لا بمجرد مجموعة من الأفراد. لذلك يمكن تعريفه على النحو التالي " يكون عدد من الأشخاص جماعة إذا حدث بينهم طراز محدد من الاندماج يمكن تحديد درجته" (الأساتذة، 1975، صفحة 211)

* و يذهب حسن نافعة الى تعريفها إنطلاقا من تعريفه لجماعة المصلحة الخاصة باعتبارها هي مجموعة من الأفراد تسعى للتأثير بوسائلها الخاصة على عملية صنع السياسات العامة لدفعها في الاتجاه الذي يحقق مصالح أعضائها المادية والمعنوية دون السعي للمشاركة في الحكم أو تحمل مسؤوليته. (نافعة، 2002، صفحة 325)

* كما يعرفها دينكل ميتشيل انطلاقا من تعريفه للجمعية بإعتبارها وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من أفراد, لها قوانين تحددها, وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها, ولها مجموعة أهداف مشتركة (دينكل و ترجمة، 1986، صفحة 25)

المفهوم القانونـــي:

*ويحدد المشرع الجزائري لجان الاحياء من خلال تطرقه للجمعيات بصفة عامة في القانون الخاص بها 90/31 ويحدد مفهوم الجمعية إنطلاقا من كونها اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح (الجمهورية الجزائرية, الجريدة الرسمية، 1990، صفحة 02).

6- الاجراءات المنهجية للدراسة

6-1. مجالات الدراسة:

أ / **المجال المكاني** : حدود الدراسة

إن المجال المكاني الجغرافي الذي تقوم عليه الدراسة هو مدينة بسكرة (بلدية بسكرة في التقسيم الاداري) ، ولكن قبل ذلك سنتطرق الى معطيات تخص ولاية بسكرة بصفة عامة.

الموقع الجغرافي:

بسكرة مدينة داخلية تقع على سفوح الأطلس الصحراوي على الطريق الرئيسية الآتية من قسنطينة شمالا إلى تقرت فحاسي مسعود إلى الجنوب، وهي على الحافة الجنوبية الغربية لجبل شبله (العربي، 1983، صفحة 182). وبالتحديد تقع مدينة بسكرة في الجنوب الشرقي لدولة الجزائر كما تبعد عن العاصمة الجزائرية بحوالي 422 كلم, وهي ضمن السفوح الجنوبية لجبال الأوراس بالشرق الجزائري، وبالتالي هي أول واحة انطلاقا من الشمال نحو الصحراء من جهة الشرق. تتربع على مساحة تقدر ب21.509.80 كلم^2 وتضم 33 بلدية و 12

دائرة و تحدها كل من الولايات التالية : باتنة من الشمال و ولاية ورقلة من الجنوب, و المسيلة من الشمال الغربي ، خنشلة من الشمال الشرقي والوادي من الجنوب الشرقي، و الجلفة من الجنوب الغربي.

أما إداريا فقد صنفت بسكرة " ولاية " أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 و قد انقسمت إلى شطرين ولاية بسكرة و ولاية الوادي خلال التقسيم الإداري لسنة 1984 .

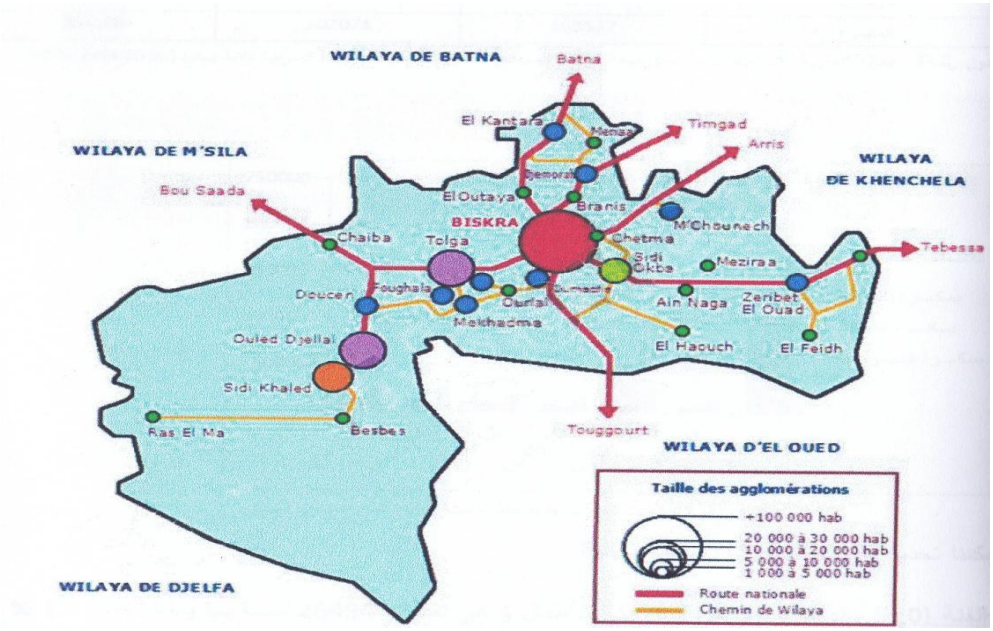

خريطة ولاية بسكرة

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة (مونوغرافية الحوصلة السنوية 2011)

*** موقع بلدية بسكرة:**

أما بلدية بسكرة وهو المجال الجغرافي لدراستنا فتعتبر البلدية عاصمة الولاية و أهم بلدياتها و مركز معظم الأنشطة الاقتصادية، يحدها من الشمال بلدية لوطاية و بلدية البرانيس، ومن الجنوب بلدية اوماش ومن الشرق بلدية سيدي عقبة و بلدية شتمة، ومن الغرب بلدية الحاجب. تبلغ مساحتها 71.20216 كلم^2 أي 2.07 % من المساحة الاجمالية للولاية (بوزغاية، 2015-2016، صفحة 279), و وصل عدد سكانها سنة 2015 إلى 869215 نسمة و بكثافة سكانية تقدر ب 730.134 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد ، و تعتبر بذلك أكبر بلديات الولاية من حيث الكثافة السكانية. (جديدي، 2012-2013، الصفحات 149-150)

يكتسي مجال الدراسة أهمية كتجمع بلديات وكذلك بالنسبة للولاية ككل، استمدها من كونه يضم مدينة بسكرة مقر البلدية والدائرة والولاية في آن واحد، وما تمثله و تلعبه هذه الأخيرة من دور هام وهيمنة على المستوى الولائي والجهوي إداريا ووظيفيا؛ بالإضافة إلى موقعه المركزي واحتوائه على أهم شبكة من الطرق الوطنية التي تعبر الولاية؛ مما يجعله يتمتع باتصالية ممتازة, وهذا لم يمنع معاناة العديد من أحياء المدينة من نقص المياه الشروب وقدم التمديدات الصحية ورداءتها وحتى تلفها إلى جانب رداءة الطرف والأرصفة –هذا إن وجدت– خاصة في الأحياء البعيدة عن الشوارع الرئيسية وهذا ما شوه الطابع الحضري للمدينة.

وكغيرها من المناطق الجزائرية عرفت مدينة بسكرة وتيرة متسارعة لانشاء الجمعيات منذ بداية التسعينات تزامنا مع صدور قانون الجمعيات 90-31 وقد ساهم في ذلك ازدياد وتنوع احتياجات السكان. هذه الجمعيات المتنوعة والتي تتزاد أعدادها كل عام تحاول المساهمة في التغيير الاجتماعي وفي تحسين ظروف المجتمع, كل بطريقتها وحسب إمكانياتها وأهدافها. إن كل جمعية من أصناف الجمعيات تختص بمجال معين بخلاف لجان الأحياء التي تختص بأوضاع الأحياء من مختلف الجوانب(اجتماعية, اقتصادية, ثقافية, بيئية و حضرية جمالية..) ومن هنا يتضح أن لجان الأحياء هي الأكثر ملاءمة لدراسة صعوبات المشاركة المجتمعية في التحسين الحضري بأحياء المدينة.

وبذلك تكون مدينة بسكرة إذن بمختلف أحيائها وبالتحديد الأحياء التي تحتوي على لجان أحياء المجال المكاني لهذه الدراسة التي ستحاول معرفة الصعوبات التي تواجهها لجان الاحياء في إطار عملها في التحسين الحضري.

ب/ المجال الزمني:

في الواقع لا يمكن التحديد الدقيق لبداية الدراسة الميدانية, فمنذ تحديد موضوع البحث مع بداية السنة الجامعية 2020/2019 بدأ الاهتمام بملاحظة الميدان المتعلق به والاتصال ببعض المعنيين بالنشاط الجمعوي, ويذكر مثلا أن أول مقابلة مع مسؤولين في مقر بلدية بسكرة , مصلحة الشؤون الاجتماعية كانت بتاريخ 2020/02/10, – وقد سبقتها العديد من الزيارات التي لم نتحصل فيها على أي معلومة مرة بسبب غياب المسؤول ومرة بسبب ظغط العمل ومرة أخرى بسبب عطل في جهاز الكمبيوتر – في الاخير تحصلنا على بعض المعلومات حول لجان الاحياء وعلى قائمة بأسماء الأحياء التي تحتوي على لجنة للحي, كما تحتوي على بعض أسماء رؤساء اللجان وأرقام هواتفهم (أنظر الملاحق). ويمكن إعتبار هذه الزيارات كدراسة استطلاعية دامت ما بين شهري جانفي و فيفري, ولكن شاءت الأقدار أن تتوقف جراء ما أصاب العالم بأسره والجزائر كذلك من مرض الكورونا الذي ألزمنا بيوتنا, بحيث إنقطعنا عن الجامعة وعن المؤسسات العامة بسببه منذ تاريخ 19-03-2020. أما بالنسبة للدراسة النظرية فلم تحدد بوقت وإنما استمرت منذ تحديد الموضوع إلى آخر لحظة من الدراسة وإلى جانب شُح المراجع في موضوعنا فقد حرمنا كذلك من الإستفادة من الكتب على مستوى مكاتب جامعتنا بسبب تفشي وباء الكوفيد19.

ج/ المجال البشري:

لقد أصبح الاعتماد في البحوث الميدانية في مجال العلوم الاجتماعية على العينات من أهم التقنيات المستعملة في معرفة الواقع الاجتماعي, فهي تهدف إلى الحصول على معلومات ومعطيات عن طريق تمثيل الكل بالجزء, وهي تؤدي في أغلب الأحيان إلى إظهار معطيات يمكن استغلالها وتكميمها مباشرة (بوزغاية، 2015-2016، صفحة 301) .يتمثل المجال البشري للدراسة في الأفراد الممثلين بعينة الدراسة, وهم رؤساء لجان الأحياء على مستوى مدينة بسكرة.

6- 2- منهج الدراسة:

لمعرفة جيدة بموضوع الدراسة, أي معرفة الصعوبات التي تواجهها لجان الأحياء في إطار عملها من أجل التحسين الحضري بأحياء مدينة بسكرة, فإنه من الضروري الاعتماد على الطريقة المنهجية الأنسب وهي هنا الطريقة الوصفية, أي الاعتماد على المنهج الوصفي ويُعرف بأنه: " أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميا عن طريق جمع بيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها و إخضاعها للدراسة الدقيقة." (عبد المؤمن، 2008، صفحة 287).

*** مبررات استخدام المنهج:** وقد اعتمدنا المنهج الوصفي في بحثنا للأسباب التالية:

- إقتداءا ببعض الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة والتي بدورها اعتمدت على المنهج الوصفي في بحثها, بالتالي فهذا المنهج هو الأنسب لدراسة هذا الموضوع.
- هو ما يساعدنا على معرفة صعوبات المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في التحسين الحضري للمدينة.
- كما يسمح بوصف كيفية مشاركة لجان الأحياء في التحسين الحضري بالمدينة وذلك من خلال رصد مختلف العراقيل التي تواجههم على أرض الواقع.
- بالاضافة الى ذلك فهذا المنهج يسمح باستخدام مختلف طرق جمع البيانات كالملاحظة, الاستمارة ... وكذلك جميع الأساليب الاحصائية.
- وصف وتحليل ظاهرة المشاركة المجتمعية في ضوء التحليل الموضوعي للصعوبات التي تواجهها.

ولهذا اعتمدنا المنهج الوصفي في بحثنا, حيث تم وصف ظاهرة صعوبات المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في مختلف أنشطة التحسين الحضري بمدينة بسكرة, أي من واقع وخصائص ومميزات معينة, وذلك بجمع و تحليل المعطيات حول الصعوبات التي تواجهها هذه اللجان والي تم تحديدها في فرضيات الدراسة الحالية, وهذا محاولة منا لتشخيص هذا الواقع اجتماعيا وكذلك عمرانيا, لنتمكن بعدها من تفسير مختلف العوامل المرتبطة بالدراسة والوصول الى نتائج دقيقة من/عن واقع المشاركة المجتمعية في التحسين الحضري بالمدينة.

6-3- عينة الدراسة :

في هذا البحث مجتمع الدراسة والذي "يقصد به ذلك الكُل الذي يتشكل منه ميدان الدراسة للبحث المراد إنجازه" (سعيد، 2016، صفحة 248) هو رؤساء لجان الأحياء على مستوى مدينة بسكرة ونظرا لصعوبة الاتصال و الدراسة الميدانية لجميع أفراد مجتمع البحث فإنه قد تم اللجوء إلى أخذ عينة تمثل صورة مصغرة عن المجتمع الأصلي, حيث تُعرف العينة بأنها " مجموعة من الحالات تمثل العدد الكلي للحالات. فهي بذلك الجزء الصغير من الكل أو المجتمع موضوع الدراسة فالعينة تعني بعض أفراد المجتمع و إن إستعمال العينات بطريقة علمية يعتبر عملا منظما" (نسيسة، 2015، صفحة 6)

وقد تم إستخدام العينة القصدية و التي يلجأ إليها الباحث إذا كانت لديه معرفة مسبقة بمجتمع الدراسة ولديه إطلاع بمفرداتها ويعتقد أنها ستخدم دراسته, وعدد مفرداتها يحدده الباحث أو الطالب . والعينة العمدية أو

القصدية هي التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوفر الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم, ولكون تلك الخصائص من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة. وهكذا تم الاتصال بـ 17 رئيس لجنة حي من أصل 60 لجنة حي معتمدة في مدينة بسكرة حسب الاحصائيات الرسمية التي تحصلنا عليها من مصلحة الشؤون الاجتماعية بمقر بلدية بسكرة, بتاريخ 26-02-2020, وبذلك تمثل العينة حوالي نسبة 29% من مجتمع البحث, وهو حجم تم تحديده حسب تقدير الطالبة. وقد تم العثور على رؤساء لجان الأحياء المعنية من خلال طريقة كرة الثلج, وذلك نظرا لعدم وجود مقرات محددة وكذلك لصعوبة التنقل اليها بالنسبة للطالبة.

مبررات اختيار العينة:

* إن أغلبية لجان الأحياء إن لم نقل جُلها عبارة عن كيانات وهمية, لا وجود لها على أرض الواقع, بالتالي ركزنا على الجمعيات النشطة نسبيا والتي يمكن من خلالها الحصول على معلومات وافرة حول صعوبات المشاركة المجتمعية في التحسين الحضري بالمدينة.

* إن انعدام المقرات والعناوين الحقيقة لبعض الجمعيات يجعل من عملية البحث عنها صعبة كالذي يبحث في متاهة.

* إن أفراد العينة المختارة تتوفر فيهم خصائص دون غيرهم تفيد الدراسة وتمكن من الحصول على نتائج صحيحة وهذا ما نتطلع إليه.

* إن العينات المختارة من لجان الأحياء توجد في أحياء جرى فيها نشاط تحسين حضري أو تتطلب إجراء عمليات تحسين حضري.

6- 4- الأدوات المستخدمة في جمع البيانات:

من خلال التوقف عند أهم خصائص المنهج المتبع في دراستنا, وبعد تحديد كل من المجال البشري والزمني والاطار المكاني للدراسة, يتعين علينا فيما يأتي تحديد أدوات البحث والتي يجب أن تتلاءم مع كل من المنهج والعينة المختارة. وفيما يلي مجموعة الأدوات المستخدمة في الدراسة الحالية:

* **الملاحظة:** أهم الأدوات لجمع البيانات كما يمكن إعتبارها منهجا قائما بذاته, ولا يخلو بحث علمي من استخدامها, وتُعرف الملاحظة " أن يوجهَ الباحث حواسه وعقله إلى طائفة خاصة من الظواهر لكي يحاول الوقوف على صفاتها وخواصها سواء أكانت هذه الصفات والخواص شديدة الظهور أم خفية يحتاج الوقوف عليها إلى بعض الجهد." (العساف، 2002، صفحة 406). واعتمدنا في دراستنا على الملاحظة البسيطة والتي " يقوم الباحث فيها بملاحظة الظواهر والأحداث كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي, وهذا مفيد في الدراسات الاستطلاعية التي تهدف إلى جمع البيانات عن الظواهر و الأحداث لدراستها بعمق" (عبد المؤمن، 2008، صفحة 228). بالتالي فقد إعتمدنا منذ تحديد موضوع الدراسة على ملاحظة مختلف ظواهر المشاركة المجتمعية في أحياء مدينة بسكرة, كما وجهنا إنتباهنا الى الأحياء التي تتم بهاعمليات تحسين حضري سواء من طرف السلطات المحلية أو من طرف الأفراد ضمن ظاهرة المشاركة المجتمعية في تحسين

أحيائهم وإعطائها المنظر الحضري الذي يليق بها, ومنه فقد أعتمدنا على الملاحظة البسيطة طوال فترة دراستنا الاستطلاعية والي استمرت باستمرار العمل على الموضوع.

* **تبرير استخدام الملاحظة البسيطة:** وقد إستعنا بهذه الأداة المنهجية وفق مايلي:

– إحدى الأدوات الأساسية التي تعمل ضمن تقنيات المنهج الوصفي المتبع في هذه الدراسة والتي تخدمه وتدعم تحليلاته ونتائجه.

– كون الملاحظة تسمح بمشاهدة وفحص الأفعال والسلوكات وهي تحدث والتي من خلالها نستطيع وصف مظاهر المشاركة المجتمعية في التحسين الحضري بأحياء بسكرة والتي تسعى لإعطاء المنظر الحضري للمدينة بأكملها.

– كذلك تم اللجوء إليها لأنه من خلالها نستطيع جمع المعلومات حول الصعوبات التي تواجهها لجان الاحياء أثناء عملها في إطار التحسين الحضري بأحياء المدينة.

* **استمارة استبيان:**

كانت الأداة الأساسية في جمع المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة ويعرفها فاخر عاقل " أداة مفيدة من أدوات البحث العلمي, وهي مستعملة على نطاق واسع للحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات والآراء" (عاقل، 1979، صفحة 225) وتضم عددا من الأسئلة يطلب من المبحوث أن يجيب عنها بنفسه, وفي الدراسة الحالية اعتمدنا على استمارة استبيان بمجموعة أسئلة مغلقة نظرا لاعتمادنا على الاستمارة الالكترونية التي لا تعطي الكثير من الاختيارات بالنسبة لنوعية الاسئلة وكذلك لتسهيل الاجابة على المبحوثين. و تحت الأوضاع الراهنة التي نعيشها فقد قمنا بارسال الاستمارة عبر أحد وسائل التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) الى رؤساء اللجان كونهم عينة الدراسة وهم الأدرى باللجنة وبأنشطتها.

بعد الدراسة الاستطلاعية و الانتهاء من الدراسة النظرية للموضوع, تم بناء الاستمارة في صورتها النهائية لتقدير ملاءمة أسئلتها لميدان الدراسة وموضوعها وتقدير مختلف الظروف التي تواجه سير العملية في مرحلتها الميدانية, وبناءا على ذلك فقد خلصنا إلى تحديد أسئلة الاستمارة التي تضمنت ثلاث محاور موزعة على 20 سؤال كما يلي:

* **المحور الأول:** ويتعلق بالخصائص العامة للمبحوثين يحتوي على خمسة (5) أسئلة.

* **المحور الثاني:** مخصص للصعوبات المتعلقة بالسكان و تعيق مشاركة لجان الاحياء في عمليات التحسين الحضري, ويتضمن ثمنية أسئلة (8).

* **المحور الثالث:** و خُصص للصعوبات المتعلقة بالجانب التنظيمي و تعيق مشاركة لجان الاحياء في عمليات التحسين الحضري وقد تضمن عشرة (7) أسئلة.

* **تبرير استخدام استمارة الاستبيان:**

– إقتداءا ببعض الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة والتي بدورها اعتمدت على استمارة الاستبيان في بحثها, بالتالي فهذه الأداة هي الأنسب لدراسة هذا الموضوع.

– إحدى الأدوات الأساسية التي تعمل ضمن تقنيات المنهج الوصفي المتبع في هذه الدراسة والتي تخدمه وتدعم تحليلاته ونتائجه.

– بعد الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها وجدنا ان استمارة الستبيان هي أنسب الأدوات لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بهذه الدراسة لأنه من الصعوبات التي واجهتنا في البحث هو عدم وجود مقرات واضحة للجان الأحياء يمكننا التوجه إليها مباشرة.

6-5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

لقد اعتمدنا في الدراسة الحالية على العرض الجدولي للبيانات الاحصائية المحصل عليها من خلال تفريغ محتويات الاستمارات

كما تمت الاستعانة ببعض الأساليب الاحصائية التي تساعد في تحليل البيانات وذلك بما يتناسب مع حاجة وطبيعة الدراسة, وهي:

– **النسبة المئوية:** وقد تم تطبيقها على جميع البيانات الموضحة في الجداول ويتم حسابها بالعلاقة:

$$\frac{\text{تكرار العنصر } 100x}{\text{مجموع التكرارات}}$$

– **المنوال:** وهو القيمة الاكثر تكرارا في التوزيع ويرمز له MO, ويتم حسابه كما يلي:

* في حالة البيانات غير المبوبة المستخدمة في دراستنا يكون المنوال هو القيمة ذات التكرار الاكبر.

7- الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

بعنوان " المجتمع المدني والتنمية المحلية (جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا)", مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنمية, من إعداد شاوش اخوان جهيدة, جامعة محمد خيذر بسكرة, كلية الآداب والعلوم الاجتماعية, قسم علم الاجتماع, السنة الجامعية 2003-2004.

وقد بحثت هذه الدراسة في دور المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال الدراسة الميدانية لجمعيات الأحياء بمدينة بسكرة كنموذج ومحاولة إبراز دورها في تنمية هذه الأحياء وظروف عملها من خلال الاجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما مدى مساهمة الحي في تنمية المجتمع المحلي؟

2- مامدى تأطير هذه الجمعية للمشاركة الشعبية؟

3- ماهي العراقيل التي تحد من مساهمة جمعيات الأحياء في التنمية المحلية؟

وقد اختارت الباحثة " المنهج الوصفي التحليلي" كونه أنسب المناهج للموضوع, كما عمدت الباحثة الى استخدام العينة الحصصية, بالنسبة لأدوات البحث فقد إعتمدت الباحثة على الأدوات التالية: استمارة استبيان, المقابلة, الملاحظة و الوثائق.

من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

– الاشكال الواضح هو نقص التأطير الجمعوي القانوني لدى رؤساء الجمعيات وعدم إستيعابهم و إلمامهم بقانون الجمعيات إلى جانب ضعف التحكم في آليات وأساليب العمل الجمعوي كآليات الاتصال, التعبئة, التنظيم, المراقبة, المطالبة و الضغط...

– الهدف الأساسي لتأسيس الجمعية والذي لم يكن في الأصل نابعا من الشعور بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المحلي, يُعد عاملا أساسيا في ضعف مستوى العائد التنموي الناتج عن النشاط الجمعوي لجمعيات الأحياء.

– غياب مفهوم الديموقراطية في الممارسة الجمعوية وتمركز عمل الجمعية حول شخص الرئيس جعل من الجمعية تبدو كملكية خاصة لبعض الاشخاص, ولا مجال لمبادرة السكان ومشاركتهم في تنمية حيهم.

– العائق الآخر هو البيروقراطية التي تمارسها الأجهزة الحكومية المحلية, والتعامل الانتقائي مع ممثلي الجمعيات وفقا لولاءاتهم وانتماءاتهم السياسية وغياب إطار للتنسيق الجاد بين السلطات المحلية والجمعيات.

– يعد نقص تعاون و وتشجيع السكان لنشاط الجمعية من أهم العراقيل التي تقف في وجه هذا النشاط وهو أمر عائد إلى نقص الثقافة الجمعوية وثقافة المشاركة لدى السكان.

الدراسة الثانية:

أطروحة ماجستير بعنوان " دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي (خالة لجان الأحياء السكنية في مدين نابلس)", إعداد منال عبد المعطي صالح قدومي, كلية الدراسات العليا, تخصص التخطيط الحضري والاقليمي, جامعة النجاح, مدينة نابلس, 2008م.

وهدفت الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي ويتمثل السؤال الرئيسي للدراسة فيما يلي:

– ما الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي؟

واعتمدت الدراسة على المنهج الوضفي التحليلي والميداني, واستندت على أدوات جمع البيانات التالية: الاستمارة, المقابلة والملاحظة.

من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة, أن اهم المعوقات التي تواجهها لجان الأحياء السكنية من وجهة نظر أعضائها تتعلق بضعف الموارد التي من شأنها توفير الخدمات والمساعدة المطلوبة, عدم تفهم بعض أفراد المجتمع لعمل االجان وعدم وعي الناس بأهمية العمل التطوعي وعدم الرعاية الكافية من الحكومة.

الدراسة الثالثة:

أطروحة دكتورة العلوم تحت عنوان " معوقات المشاركة الشعبية في إمتصاص السكن الهش (دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير)", اعداد الأستاذ قاسمي شوقي, تخصص علم الاجتماع الحضري, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, قسم العلوم الاجتماعية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2012-2013.

تنطلق هذه الدراسة من فكرة استجلاء ماهية المنطق الاجتماعي الذي استندت إليه السلوكات الرافضة للمشاركة في المشروع وكانت إشكالية الدراسة كالتالي:

– فيما تكمن المصوغات الاجتماعية الكامنة وراء تدني معدلات الاستجابة للخيارات التي قام عليها هذا البرنامج؟

وتشير فرضيات الدراسة للمسائل الأربعة التالية:

– الاقدام السكاني على المشاركة, رهين وصاية الفاعلين في تقرير الشأن العام لمستوطناتهم.

– قصر التعبئة السكانية على الوسائط الجمعوية للأحياء, غذى سيادية التراكيب العشائرية و أولوياتها في مزايا RHP.

– إزدواجية الاستراتيجيات العلاجية للسلطات العمومية حجمت مصداقية RHP اجتماعيا.

– تنافي البرمجة المعيارية لبرنامج RHP مع خصوصية الواقع السكاني بهذه الأحياء العشوائية.

إعتمد الباحث في دراسته على منهج المسح بالعينة أم بالنسبة لأدوات البحث فقد تم استخدام الاستبيان, المقابلة والملاحظة, بالإضافة إلى السجلات والوثائق الميدانية.

وقد إنتهت الدراسة إلى النتيجة التالية: أن الممانعات المرتفعة والرفض المطلق الذي أبدته الجموع السكانية لأي إستجابة أو الإلتزام بالسداد المالي لحصتهم في تكاليف الإنجاز, لا يمكن إعتبارها وضعيات رفض عام للبرنامج المعتمد في فكرته الأصلية التي تم إقرارها, ولكنه رفض للإجراءات والآليات التي أحاطت به أي أن الرفض الظاهر وغير المصرح به هو ردة فعل سكانية على الفعل الإرادي و الممارسات التقنية التي فرضت عليهم.

نقاط تداخل الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية:

* بالنسبة للدراسة الأولى والدراسة الثانية:

– تقاربت مع الدراسة الحالية في أخذها للجان الحي كنموذج أو عينة لقياس دور المجتمع المدني في التنمية المحلية, بالنسبة لدراستنا فقد تم أخذ لجان الاحياء كنموذج ولكن لوصف صعوبات المشاركة المجتمعية.

– بحثت هذه الدراسات في العراقيل التي تحد من مساهمة جمعيات الأحياء في التنمية, وموضوع دراستنا الحالية كذلك يبحث في صعوبات المشاركة المجتمعية من خلال لجان الاحياء, بالتالي يمكن إعتماد نفس المنهج ونفس الادوات البحثية.

– ساعدتنا كثيرا في الجانب النظري للدراسة.

*** بالنسبة للدراسة الثالثة:**

– عالجت هذه الدراسة أحد المتغيرات الرئيسية في دراستنا الحالية وهو معوقات المشاركة الشعبية أو كما نبحث فيه " صعوبات المشاركة المجتمعية", حيث اختار صاحب الدراسة البحث عن هذه الموانع من خلال أحد البرامج الموجهة للسكن (RHP) بينما اخترنا البحث عن هذه الصعوبات في أحد انواع التدخل على المجال الحضري وهي التحسين الحضري لأحياء المدينة.

الفصل الثاني:المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في الوسط الحضري

أولا/ المشاركة المجتمعية في الوسط الحضري
1- عوامل نشأة المشاركة المجتمعية
2- أهمية المشاركة المجتمعية
3- خصائص و أسس المشاركة المجتمعية
4- مبادئ المشاركة المجتمعية
5- دوافع المشاركة المجتمعية
6- أهداف المشاركة المجتمعية
7- أنماط المشاركة المجتمعية
8- مستويات المشاركة المجتمعية
9- متطلبات نجاح عملية المشاركة المجتمعية
10- استراتيجية تنظيم المجتمع لتنمية المشاركة االمجتمعية
11- نظريات المشاركة المجتمعية
12- أمثلة عن تجارب في مجال المشاركة المجتمعية
12- أ- التجارب الدولية في مجال المشاركة المجتمعية
12-ب- تجربة الجزائر في مجال المشاركة المجتمعية
13- معوقات المشاركة المجتمعية
14- دور المشاركة المجتمعية في عملية التحسين الحضري
ثانيا/ لجان الأحياء في الوسط الحضري
1- نظرة تاريخية حول نشأة الجمعيات (لجان الأحياء)
2- أهمية تكوين لجان الأحياء
3- أهداف تكوين لجان الأحياء
4- وظائف لجان الأحياء
5- أنماط لجان الأحياء
6- شروط ومقومات تكوين اللجان
7- خلفيات المشاركة في لجان الأحياء
8- عوامل نجاح لجان الأحياء
9- لجان الأحياء في الجزائر
9/ أ- لجان الأحياء في قانون الجمعيات الجديد
9/ ب - شروط تأسيس الجمعيات
9/ج- لجان الأحياء في الممارسة
خلاصة

تمهيد

تعتبر المشاركة المجتمعية إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها بناء وتنمية المجتمعات, هذا ما دفعنا لاتخاذها كمتغير أساسي ورئيسي في هذه المذكرة, بالتالي خصصنا الفصل الثاني من هذا العمل للتعرف أكثر على " المشاركة المجتمعية" مبرزين أكثر أهميتها ودورها في المجتمع, ومن بين آليات المشاركة المجتمعية تم اختيار لجان الأحياء كأنموذج لدراسة الصعوبات التي تواجهها في عملها بالتحسين الحضري لأحياء المدينة, وفي هذا الفصل سنتعرف أكثر على لجان الأحياء باستعراض تاريخ نشأتها وكذلك أهميتها و أبرز أنماطها و وظائفها.

أولا/ المشاركة المجتمعيةفي الوسط الحضري

1- عوامل نشأة المشاركة المجتمعية:

جاءت كرد فعل عن حالات الاخفاق التي شهدتها معظم تجارب التنمية الحضرية, في كل من البلاد النامية والمتطورة على حد سواء وذلك من نهاية الحرب العالمية الثانية, فكانت المشاركة هي المخرج الذي تم طرحه كبديل وتم تزكيته من قبل التحولات السياسية التي طبعت العالم المعاصر. وفيما يلي مجموعة من الاسباب التي كانت وراء ظهور المشاركة :

1- إفلاس التخطيط الحضري: أدى التراجع والاخفاق في مجالات التخطيط الحضري, طيلة الفترة الممتدة من عشرينات الى خمسينات القرن الماضي, والذي قام على إهمال التركيبة الاجتماعية المحلية وهم السكان, وفرض مفهوم المصلحة العامة كبديل له والمتضمن لحق التمثيل النيابي أو غير المباشر لهم في كافة أشكال المشاريع العمرانية, وكل ما يتصل بها من عمليات تدخل في النسيج الحضري, من خلال انفراد المهندسين بالتعاون مع المنتخبين المحليين, بالتالي إبقاء الشرعية الاجتماعية منقوصة طوال هذه الفترة التي تميزت بسوء استغلال السلطة وتغليب المصلحة الشخصية.

2 - النزعة لاحتواء الحركات الاجتماعية الحضرية: الفترة سالفة الذكر تزامنت ايضا مع ظهور ما تم تسميته "بالحركات الاجتماعية الحضرية" حيث ينفرد هذا النوع من الحركات بنوعية المشاكل الجديدة التي يطرحها والمجالات التي يستهدفها و ينشط فيها والاستراتيجيات التي يستعملها في معالجة النزاعات وطريقة التصدي لها. هذه الحركات بخلاف سابقتها التي لم يكن لها تأثير مباشر وفعال على جوانب التسيير الحضري، لكونها ليست إطار دائم ومتخصص بالمشكلة الحضرية. وقد قامت هذه الحركات الاجتماعية نتيجة لظروف أحس فيها السكان بنقص ما أو تمييز اجتماعي على كل المستويات، أين يتجمعون لمناقشة الأوضاع والمطالبة بالحلول المناسبة، ومعالجة المشاكل المطروحة حول السكن وتهيئة الأحياء. ولتفادي أي انزلاقات تضر بمصالح الدولة قامت هذه الأخيرة بإجراء نوعي في ذلك الوقت وهو جعل من هذه الحركات مؤسسات معتمدة ومعترف بها,

بالتالي تكون هذه المؤسسات بمثابة فضاء مميز وإطار منظم، قادر على إسماع صوت السكان ونقل مقترحاتهم إلى السلطات العمومية في مختلف المجالات التي تهمه وتعنيه.

3- تصاعد الخطاب الديموقراطي: كان لصعود الخطاب الديموقراطي منذ منتصف القرن العشرين بما يحمله من معاني ودعوات علنية لتكريس حق المجتمعات في تقرير مصيرها، واختيار أنظمتها ودساتيرها والقوانين المتفرعة عنها, الأثر الأكبر في توسع نطاقات استخدام الديموقراطية، وعدم حصرها داخل إطار السياسة فقط، حيث جرى ادراجها تدريجيا إلى باقي القطاعات وذلك لإشراك السكان فعليا في إدارة وتسيير الحكم، فظهر حق التمثيل النقابي، وظهرت الأحزاب بتنوع برامجها واتجاهاتها. والمدن بدورها تأثرت بهذا النظام الجديد حيث ارتسمت عملية قلب جذرية للإستراتيجيات المتبعة في مجال إدارة المدن.

4- أزمة الهندسة المعمارية الثانية: و هو الإخفاق الذي عانى منه مؤيدي العمران الحديث في سيرورتهم, وذلك بعدما تجاوز المعماريين والعمرانيين عن جهل أو غفلة، حقيقة متطلبات مستخدمي النسيج المشيد الذين هم بصدد تصميمها، وخاصة تلك المتعلقة بالنسيج السكني، حيث أصبح مجال الهندسة على إثر هذه الأزمة, ميدانا لمواجهات رمزية بين المستعملين، ككائن اجتماعي باحث عن تجسيد تصوراته وطموحاته، والمصمم للمجال السكني كسلعة نمطية تكرارية، تستجيب فقط للحاجيات البيولوجية المتشابهة بين البشر ، وهو ما جعلها من أوائل العلوم المتأزمة والعاجزة عن مواكبة وفهم متطلبات المجتمع الحديث.

5- تدويل المشاركة: ذلك بعد أن أصبحت مشاركة السكان جزء من إستراتيجية دولية، تبنتها هيئة الأمم المتحدة وطرحتها كتوجه جديد، في العديد من المؤتمرات المنعقدة تحت رعايتها، ساعية لتفعيل والتمكين الجهود الذاتية والمحلية، في الكثير من مناطق العالم خاصة الفقيرة منها. (قاسمي، 2013/2012، الصفحات 265-269) .

2- أهمية المشاركة المجتمعية:

إن إجتماع كل تلك العوامل التي كانت سببا في اللجوء الى المشاركة المجتمعية انما يدل على أهمية هذه الأخيرة وأنها أصبحت من ضروريات العيش خاصة في المدن, وتكم أهمية المشاركة المجتمعية أساسا في:

1- تعزيز التوجه الداعي إلى التفاعل و التواصل بين القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة في إحداث العملية التنموية الشاملة, ما يعمق الثقة المتبادلة بين هذه القطاعات.

2- بلورة مفهوم المشاركة المجتمعية, ونشره, والتعريف به كمنهج جديد.

3- إعطاء منظمات المجتمع المدني الاهلية القانونية والتشريعية, تعزيزا لمنهج المشاركة المجتمعية.

4- مساعدة منظمات المجتمع المدني الأهلية لتكون بالقرب من شرائح المجتمع, وتقديم المبادرات والخدمات ومعالجة الثغرات.

5- توسيع قاعدة تعددية الجهات العاملة في نطاق المجتمع بما يؤدي الى سيادة علاقة مشاركة فعلية قائمة على الشفافية والاحترام المتبادل. (الدبيان و العوضي، 2018، صفحة 108)

6- أصبحت المشاكل الاجتماعية نفسها كثيرة مما يصعب اكتشافها والعمل على حلها عن طريق العاملين المهنيين فقط.

7 – المشاركة المجتمعية من خلال الهيئات الأهلية تفتح في بعض الاحيان ميادين جديدة للخدمات والنشاط وهي بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه أنظار الحكومة الى ميادين جديدة.

8- توفير الجهد الحكومي لما هو أهم من المسؤوليات الكبرى على المستوى القومي. (الجوهري، 2001، صفحة 177)

9- أنها تساعد على المعرفة الدقيقة للأوضاع والحاجات المحلية، كما تساعد في تحديد الأولويات. وهذا من شأنه أن يوازن بين الحاجات و الامكانات وخاصة عندما تكون الامكانات محدودة. (عزام، 2010، صفحة 118)

10- تؤدي إلى تماسك المجتمع وتزيد من جوانب التعاون فيما بين المواطنين والحكومة.

11- تعمل على زيادة وعي المواطنين ومعرفتهم بحاجات مجتمعهم ومشكلاته، الأمر الذي من شأنه أن يرشد موقف الأهالي في نظرتهم الى واقعهم. (لزرق و بن الحاج، صفحة 119)

ومنه نستنتج أن المشاركة المجتمعية أصبحت ضرورة ملحة يجب أن تعتمدها الدولة من خلال تشجعيها ودعمها, كما يجب أن يتحلى بها السكان وأن ينخذوا منها أسلوب ومنهج للحياة في المدينة.

3- خصائص و أسس المشاركة المجتمعية:

يمكن تحديد أهم خصائص و أسس المشاركة المجتمعية فيما يلي:

- **أنها عملية شعبية:** فهي تعبير عن إرادة شعبية تقوم على أساس تعبئة أفراد المجتمع لمواجهة المشاكل والمعوقات, بمعنى أن تكون المشاركة واسعة النطاق وليست قاصرة على مشاركة العضو وفقط.
- **عملية ديموقراطية:** فالمشاركة المجتمعية تعبير ديموقراطي لممارسة العمل من خلال التنظيمات المجتمعية.
- **عملية ديناميكة:** فهي تتميز بالديناميكية والتحرك, حيث أنها تعيش بروح العصر و أمال المستقبل, لا تنفصل عن الماضي لكنها إمتداد له وصولا الى المستوى الأعلى والغد الأفضل.
- لا تعني المشاركة المجتمعية مشاركة أفقية أو رأسية فقط بين أناس من طبيعة واحدة, وإنما هي مشاركة أفقية و رأسية بين مختلف الهيئات و المؤسسات.
- يجب أن تضمن المشاركة, عمليات الضبط والرقابة واتخاذ القرارات و وتبادل الأراء بين القاعدة و القمة والعكس. (لزرق و بن الحاج، صفحة 117)

ترتكز المشاركة المجتمعية كذلك على مجموعة من الاسس التي تم تحديدها فيما يلي:

- **العقلانية:** لكي يكون العمل ناجحا لابد أن يكون معلنا من الناحية النظرية ودقيقا من الناحية الأكاديمية, ويتميز بتركيبة منطقية ومتماسكة والتي أدت الى تنفيد هذا العمل.

- **المحتوى والمضمون:** ان تحليل المشاركة يتطلب القدرة على وضع العملية ضمن إطار أوسع بطريقة متماسكة و منطقية, فعملية التطوير تصبح متكاملة بشكل كبير مع البيئة المادية لذلك فالاخيرة تعتبر عاملا مهما وله تأثير كبير على عملية المشاركة المجتمعية لذلك وجب التفريق بين البيئة والمحيط, فالأولى تقتصر على البيئة المادية أما مفهوم المحيط فانه يستخدم لوصف حالة أشمل.

- **التنفيذ العملي:** لابد على المشاركة المجتمعية أن تجد استراتيجية للتنفيذ تكون عملية, وقد نتج عن هذا مجموعة من المفاهيم المحددة أولها تطوير مجتمعي, ومن ثم تفويض سياسي و بعدها مفهوم ادارة المجتمع, غير أنه لابد من التعامل مع المعوقات الاساسية التي تنشأ من النظرية والتطبيق. (مهنا، 2014، صفحة 28)

إذا لضمان نجاح المشاركة المجتمعية لابد من التحلي بالخصائص المذكورة أعلاه, لتكون الخطوة الموالية سهلة وهي التأسيس للمشاركة المجتمعية, بمعنى إذا تحلى سكان المدينة بخصائص وسمات المشاركة المجتمعية سيكون سهلا عليه التأسيس لها والقيام بها بأسهل الطرق و أصحها.

4- مبادئ المشاركة المجتمعية:

تقوم عملية المشاركة المجتمعية على المبادئ التالية:

- لا تعني المشاركة مشاركة أفقية فقط أي بين أناس من طبيعة واحدة وانما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

- اتخاذ القرار من أجل التخطيط و أولوياته لا يجب أن تزاوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع وهي الجديرة والأحق بتحديد الأولويات واتخاذ القرارات وانما لابد ان تكون المشاركة شعبية واسعة النطاق لا مشاركة الصفوة.

- يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة خاصة كما أن نماذج خطط التنمية لا يجب أن تضعها الصفوة فقط وانما تشارك في وضعها الجماهير.

- يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الاراء بين القاعدة والقمة والعكس.

- يجب أن تعكس عمليات التخطيط والتنمية حاجات ورغبات السكان المحليين والمجموعة المستهدفة, بمعنى أن تكون العمليات واقعية و أهلية ولا يجب تطبيق نماذج تنموية مستوردة إلا بعد تطويعها بما يتلاءم والاوضاع الاقتصادية, الاجتماعية, السياسية والثقافية السائدة. (الجوهري، 2001، الصفحات 167-168).

5- دوافع المشاركة المجتمعية :

هناك مجموعة من الدوافع التي تؤدي بالمواطن للمشاركة سياسيا أو اجتماعيا في قضايا وطنه والتي من بينها :

- العمل من أجل الصالح العام.
- حب العمل مع الآخرين.
- الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين.
- الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات أو الأحزاب.
- كسب تقدير واحترام المواطنين.
- مزاملة الأصدقاء.
- مصلحة مادية.
- الدافع الذاتي للمشاركة والعمل ويتمثل ذلك في وجود حاجات للإنسان من حاجات إجتماعية تتمثل في الانتماء وحاجات المركز وحاجات التقدير وحاجات تحقيق الذات.
- وجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركة. (الجوهري، 2001، صفحة 173)

ولعل المبرر وراء إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم لا تقتضيه مبادئ الديموقراطية فحسب, بل هو مطلب ضروري يتحقق بمقتضاه تقوية للبناء الاجتماعي والاقتصادي و السياسي للدولة, وذلك بتوزيع القوى الايجابية بدل حصرها وتركيزها في العاصمة... اضافة الى ذلك, فإن الاعتراف بتباين و إختلاف مصالح المجتمعات المحلية, يتطلب إتخاذ قرارات على طبيعة ذلك الاختلاف والتباين بواسطة الأشخاص الذين يقيمون في موطن المصالح و المشاكل التي قد تظهر في نطاق الوحدة المحلية, ذلك أنهم يتأثرون بها بطريقة مباشرة, وهو ما يدفع الى معالجتها وحلها وفق خصوصيات معينة تقتضيها طبيعة الوحدة المحلية في حد ذاتها, والتي يمكن ان تختلف كل الاختلاف عن الوحدات المحلية الاخرى. (لزرق و بن الحاج، صفحة 112) .

6- أهداف المشاركة المجتمعية :

لقد إقتنعت مختلف الدول والمؤسسات بأهمية المشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها خاصة بعد معرفتهم لأهدافها, فالمشاركة وسيلة لتقليل الكلفة لذلك فمعظم الدول والمؤسسات الانتاجية خاصة تلجأ إليها لتقليل احتمالية فشل المشاريع, لأن مشاركة الأفراد في هذه المشاريع يجعلهم يدعمونها ماديا وكذلك يشعرون أكثر بأهميتها لأنهم جزء منها ما يدفعهم الى العمل معا لانجاحها. (خاطر، 2005، صفحة 257)

والمشاركة عبارة عن وسيلة لضمان الفعالية للمشاريع وتوظيف كل الموارد المتاحة محليا, فهي تحول دون فشل المشاريع الجديدة منها خاصة وذلك في ضوء الاستفادة من الخبرات السابقة ويتضح هذا من خلال ما يلي:

- بيانات حقيقية من واقع المجتمع والتي لا تتوفر للأجهزة البيروقراطية أو التنموية.
- تحقيق إقامة نسق علاقات سليمة يراعي قيم ومعايير المجتمع.
- ضمان التعاون المشترك بين المستويات المختلفة المشتركة في مشروعات التنمية بداية من المستوى المحلي وحتى القومي. (بوعمامة، 2017، صفحة 218) .

– تدعيم الرقابة الشعبية لتوجيه الرغبة في التغيير و ترشيدها حتى لا تتسع الهوة بين حجم التغيير الذي يرغبه المجتمع وبين قدرته على تنفيذه كمًا و كيفًا. (لزرق و بن الحاج، صفحة 119).

7- أنماط المشاركة المجتمعية:

هناك عدة أنماط أو أصناف للمشاركة المجتمعية والتي يمكن حصرها في الأنواع التالية:

– المشاركة في اتخاذ القرارات, إبداء الرأي وإثراء القرارات.

– المشاركة في تنفيذ البرامج والخطط.

– المشاركة في متابعة ومراقبة سير وتنفيذ البرامج والتدخل لإحداث تعديلات في حالة وجود خلل معين.

– المشاركة في معرفة احتياجات ومشكلات المجتمع.

– المشاركة من خلال وضع برامج وتنفيذها بجهود ذاتية.

وعلى المشارك أن يختار النمط الذي يتناسب مع قدراته وامكانياته لكي تكون مشاركته فعالة وايجابية, بالتالي إحداث تغييرات إيجابية وبناءة تساهم في تنمية وتقدم المجتمع. لذلك تم التفريق بين عدة انماط من المشاركين, وقد اختلفت أوجه النظر في تحديد تصنيف موحد, وفيما يلي بعض هذه التصنيفات:

– **من حيث نوع النشاط:** تم تصنيف المشاركين حسب النشاط الذي يقومون به الى:

* مشاركين في قطاع النشاط الأهلي.

* مشاركين في مرحلة التخطيط, ومشاركين في مرحلة التنفيذ.

* المشاركين في مرحلة المتابعة والتقويم.

* المشاركين في التنظيم والتنسيق والتدعيم.

– **من حيث الجهد المبذول:**

هناك مشاركين يبذلون جهدا جسمانيا فتقع على عاتقهم أعباء العمل, كما يوجد مشاركين معاونين أي أنهم أقل بذلا للجهد إلا أنهم يقدمون تبرعات مالية أو بعض الأعمال البسيطة.

– **من حيث الانتظام في العمل:**

هناك مشاركين منتظمين وهم الذين يشاركون في غالبية الأنشطة والبرامج والاجتماعات ويبذلون جهدا معتبرا, وهناك مشاركين غير منتظمين حيث يشاركون دون انتظام والاكيد أن مجهوداتهم أقل. (بدوي، 2014، الصفحات 190-191)

8- مستويات المشاركة المجتمعية:

إن المشاركة المجتمعية في شؤون المجتمع تكون على مستويات مختلفة لتأدية الغرض المطلوب منها وهي تنقسم إلى:

– **قادة المجتمع:** على المستوى المحلي قادة المجتمع هم أساس العملية التنموية, وهم بحاجة الى التهيئة والتطوير وهذا عن طريق فهم وتعديل سلكوهم بما يتلاءم مع متطلبات المجتمع.

– **تنظيمات المجتمع:** وهي تتمثل في مختلف الهيئات والتنظيمات واللجان والمجالس المنتخبة ويكمن دورهم في تفعيل دور الجماعة ومعرفة أهدافها وهو ما يستلزم دوما الدعم والتشجيع من أجل تحسين وتطوير الأداء.

– **المجتمع المحلي:** بكل هياكله وتنظيماته وعلاقاته وأدواره ومهامه وعملياته في اتخاذ القرارات والنزاعات وغيرها فجميعها تتطلب الفهم العميق والتحقق لمعرفة كل التفاصيل وذلك من أجل تطويره بهدف تحقيق تنمية محلية ومنها الى تحقيق تنمية شاملة. (بوعمامة، 2017، صفحة 219).

9- متطلبات نجاح عملية المشاركة المجتمعية:

تتمثل أهم المتطلبات اللازم توفرها لبلوغ أعلى درجة ممكنة من المشاركة المجتمعية فيما يلي:

– **التطوع:** بمعنى أن تكون جهود المواطنين طواعية وباختيارهم, حيال شعورهم القوي بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه القضايا و الأهداف العامة لمجتمعهم وليس تحت تأثير أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي.

– أن لا يكون عائد المشاركة لفئة محددة أو جماعة دون فئات المجتمع الاخرى.

– وجود هيكل تنظيمي سياسي أو شعبي يشجع عملية المشاركة ويدعمها ويوجهها.

– أن تتوافر درجة مناسبة من الوعي الاجتماعي والسياسي لأفراد المجتمع بمشكلاتهم القائمة واحتياجاتهم غير المشبعة وضرورة توعيتهم بأهمية التحرك لمواجهة هذه المشكلات.

– وجود قيادات محلية شعبية ومهنية توجه عملية المشاركة وتساعد في تنظيم صفوف المشاركين وتزيد من فاعليتهم من خلال التدريب والتعليم.

– ضرورة توافر التمويل اللازم لدى أفراد المجتمع وجماعاته بما يساعد في المشاركة في مشروعات تنمية المجتمع المحلي.

– يجب أن تتوافر الرغبة لدى أهالي المجتمع وقياداته الشعبية والمهنية للعمل الجماعي المشترك لمواجهة المشكلات المحلية .

– ضرورة دعم وتنمية الاحساس بالمسؤولية وتشجيع القيادات على تحمل المسؤولية.

– ضرورة الاهتمام بالظروف العامة للمجتمع والنظر اليه من الداخل بمعنى التعرف على مختلف العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراده وجماعاته ومختلف مكونات ثقافته حتى لا تتضمن برامج التنمية ومشروعاتها ما يتناقض مع تلك العلاقات والمكونات الثقافية ويؤدي ذلك إلى ضمان تحقق النجاح المطلوب إلى اقصى درجة ممكنة. (العمري، 2000، الصفحات 155–156)

– البحث والتطوير الدائم على أحدث الأساليب لتدريب العاملين ومسؤولي كل المنظمات (تنظيمات المجتمع المدني بكل الأطياف) كل هذا من أجل إيجاد وتكوين قيادي قادر على المشاركة في التنمية بفعالية وجدية (حسين، 1977، صفحة 24)

– ألّا يقتصر دور الفرد على مجرد إبداء الرأي في صياغة الأهداف العامة للمجتمع، بل من الضروري أن يمتد هذا الدور الى بعد عملي يسمح للفرد بالمشاركة في وضع الأهداف المعدة موضع التنفيذ.

– توفر المناخ العام المناسب في المجتمع والمتمثل في سيادة المناخ الديمقراطي والعلاقات الا نسانية الأمر الذي يزيد من المشاركة التلقائية للأفراد في الحياة العامة. (لزرق و بن الحاج، صفحة 118).

10– استراتيجية تنظيم المجتمع لتنمية المشاركة االمجتمعية :

يمكن أن تعتمد استراتيجية المشاركة المجتمعية على مجموعة من تكتيكات كطريقة في تنظيم المجتمع لدعم هذه المشاركة وتنميتها بين المواطنين والمجتمعات ومن أهم هذه التكتيكات:

1– تكتيك استكمال هيئة العاملين : Staff supplement

إن أهم العوامل التي أكدت دور المشاركة المجتمعية وإحلال المواطن لتحمل المسؤولية لانجاز الأهداف في المؤسسات, هي الندرة في الموظفين الرسميين, وهذا التكتيك يعتمد على الجهود الشعبية لكي تسد العجز في هيئة العاملين, لدرجة أن هناك بعض المؤسسات الأهلية التي تعتمد بالكامل على المتطوعين لانجاز أهدافها.

وهذا التكتيك واسع الاستخدام في بعض المؤسسات الأهلية التي ترى أنها ليست بحاجة إلى كوادر من الخبراء في التخطيط والمهنيين في تنفيذ مشروعات, ولكنها بحاجة إلى متطوعين بوصفهم خبراء حقيقيين في مشكلات مجتمعهم و إن المنظمات الأهلية هي مجال لتوظيف الطاقات والخبرات لدى الأفراد لتحقيق الأهداف المرغوبة بالنسبة لمجتمعهم. (العمري، 2000، صفحة 161)

2– تكنيك الحصول على تأييد المجتمع:

المشاركة المجتمعية في مضمونها القوة الاجتماعية التي تعد الأداة الأساسية أو الوسط الذي يتحقق من خلاله الأهداف وذلك على الرغم من مقاومة الاخرين لذلك, والأفراد يجاهدون في سبيل الحصول على القوة والتأثير من خلال اقتناء وتملك الثروة والمكانة الاجتماعية, ومهما كانت القوة لا يمكن أن تتحكم في كافة قرارات المجتمع وليس من جدال في أن هناك تمركزا للقوة خارج البناء السياسي الرسمي للمجتمع, وأن هناك مراكز مؤثرة في صياغة قرارات المجتمع. إن كافة منظمات المجتمع تحاول أن تحصل على القوة والتأثير بل و الانفراد بها للمشاركة في قرارات المجتمع, ولذلك تستخدم المنظمات التي تتبنى تكتيك القوة من خلال مزيد من المشاركة الشعبية كوسيلة لتحقيق أهداف المنظمات والمجتمع الذي تعمل به.

3- تكنيك التعزيز:

يهدف تكنيك التعزيز الى تحقيق مشاركة المواطنين في أي منظمة للمساهمة في التغلب على بعض الصعوبات المتوقعة لأن المواطنين بمثابة عناصر أساسية في إعاقة العمل أو فشله – في حالة عدم مشاركتهم- والتعزيز ليس مجرد تكتيك جديد وهو لا يخص فقط المنظمات القائمة على التطوع والمشاركة الشعبية, ولكنه قاسم مشترك في الشركات والبنوك والمؤسسات المالية, كما أن التعزيز ضروري للمنظمات السياسية وفي كافة مجالات الادارة والمنظمات الاجتماعية التي يعمل بها المنظم الاجتماعي. (العمري، 2000، الصفحات 162-163)

4- استراتيجية العلاج بالتعليم: Education- Therapy Strategy

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن المشاركة تقوم بتدريب المواطنين على العمل سويا لحل مشكلات المجتمع وفي نفس الوقت ممارسة الديموقراطية, ودعم التعاون بين جماعات المجتمع كإحدى متطلبات مدخل حل المشكلة وهذا بدوره يدعم الجهود الحكومية. إن استخدام المشاركة في شؤون المجتمع كأداة تعليمية يخلق مجالا للجدل بالنسبة للمشاركة كطريقة تنظيم المجتمع, حيث نجد البعض يدافع عن المشاركة ويرى أنها ليست مجرد أداة, لكنها الهدف النهائي لطريقة تنظيم المجتمع ويرى أن دور تنظيم المجتمع هو خلق الاستثارة ودعم ايجابية المجتمع بينما يؤكد على أن المشاركة وسيلة أولية لحل المشكلة, أي أنها أداة عن طريقها يمكن توفر ضمانات النجاح للأهداف الملموسة.كما أنه يقترح بأن المشاركة تأخذ مكانها بطريقة تلقائية لتحقيق التكامل والتضامن بوصفها متطلبات أساسية لتحقيق الأهداف الملموسة حيث أن الاتفاق يضمن تحقيق أهداف الغير, ويرى عالم الانثروبولوجيا "لويس" (Lewis1966) أن تنظيم الفقراء وإعطائهم الشعور بالقوة والقيادة من خلال المشاركة هي إحدى الطرق لإلغاء الثقافة الفرعية للفقراء في بعض المجتمعات, ويدلل على ذلك ما حدث بالفعل في مجتمع مثل كوبا.

5- استراتيجية تغيير السلوك:

للمشاركة دور كبير في تغيير السلوك, لأن الفرد يميل الى التأثر بالجماعات التي ينتمي اليها ولديه الاستعداد لقبول ما تضعه هذه الجماعات من قرارات أكثر من استعداده لسماع نصائح الغير. لذلك تهتم هذه الاستراتيجية بتوجيه الافراد والتأثير على سلوكهم من خلال عضويتهم للجماعة ويمكن تعديل سلوك أعضائها من خلال عدة مسلمات من بينها:

* أنه من السهل إحداث التغيير في السلوك لدى الأفراد عندما ينتمون الى جماعة أكثر من محاولة التأثير عليهم وهم فرادى.

* أن الأفراد والجماعات لا يمكن أن يقبلوا القرارات التي تفرض عليهم ولكنهم يحبذون دعم القرارات التي يشعرون من خلالها بالمساواة, ويعملون على تنفيذ القرارات النابعة منهم خاصة اذا كان ذلك عن اقتناع بجدوى التغيير الذي سوف يقوم على عملية اتخاذ القرارات التي شاركوا في اتخاذها. (خاطر أ.، 2005، الصفحات 282-285).

11- نظريات المشاركة المجتمعية :

لقد حدد والسان(olssan) نظريات المشاركة فيما يلي:

1- نظرية التفاعل: Interaction Theory

تفسر هذه النظرية الانتماء لجماعة المشاركة, الى الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية مع الاخرين, ما يؤدي الى إشباع الاحتياجات النفسية والاجتماعية للمشارك.

2- نظرية القوة الاجتماعية: Social Power theory

تحدد هذه النظرية الدافع من وراء المشاركة في برامج التنمية, في رغبة المشارك في اكتساب قوة اجتماعية, التي يمكن أن يستخدمها فيما بعد في تحقيق أغراض خاصة.

3- نظرية التبادل : Wxchange Theory

إن ما يحكم المشاركة الاختيارية في ضوء هذه النظرية هو توقع المشارك الحصول على عائد مربح يقابل أو يفوق ما يبذله من جهد وعطاء ووقت في البرامج المشارك فيها.

4- نظرية القيم: Value Theory

تؤكد هذه النظرية أن للتنشئة الاجتماعية دور كبير في إكساب الفرد صفة المشاركة, فيتعود عليها في شتى أنشطة الحياة بالتالي تصبح المشاركة قيمة إيجابية وأساسية لديه.

5- النظرية المعيارية: Normative Theory

المشاركة في ضوء هذه النظرية تقوم وفق الضبط الاجتماعي القائم في ذلك المجتمع, فالمشاركة تعتبر إلتزاما من المشارك تجاه مجتمعه.

6- نظرية البيئة: Ecologica Theory

تفسر هذه النظرية اتجاهات المشارك نحو استغلال الموارد المتاحة في بيئته, والتعرف على المشكلات الموجودة فيها والمساهمة في حلولها وذلك من خلال برامج تنمية المجتمع. (بدوي، 2014، الصفحات 182-183).

12- أمثلة عن تجارب في مجال المشاركة المجتمعية :

أ- التجارب الدولية في مجال المشاركة المجتمعية :

نستعرض في هذا العنصر عدد من التجارب الملموسة للمشاركة الفعلية للتسيير الحضري, والتي عرفتها بعض دول العالم النامية منها أو المتقدمة والتي من بينها نذكر ما يلي:

1- مصر: تعد بحسب العديد من الدراسات، المهد الأول لنشأة المشاركة السكانية، باعتبار ما بادر إليه المعماري" حسن فتحي " في أربعينيات القرن الماضي، عند توليه مسؤولية تصميم وإنشاء" قرية القرنة " بالصعيد، أين عمل على إشراك الأهالي في إنجاز مساكنهم، وذلك باستخدام المواد الأولية التي تتوفر عليها المنطقة. كما شكلت المشاركة السكانية رهان أساسي للحكومة المصرية في العديد من المرات، أولها كانت تلك

التي أعقبت نهاية الصراع العربي الإسرائيلي، وما تلاه من إرادة حكومية لإعادة إعمار المناطق المتضررة من هذا الصراع، وذلك في ظل العجز الحاد الذي عانى منه الاقتصاد المصري والتي تجسدت في نموذج مدينة السويس سنة 1975 ، حيث شكلت مساهمة السكان والجهود الذاتية لـ 40 ألف نسمة، ضرورة ملحة من أجل بناء مستوطنات سكنية، وإيجاد بيئة صحية للحياة بالمنطقة، حيث تم إشراكهم بشكل مباشر في المشروع، ونوقشت معهم بالتفصيل المخططات المقترحة بعد شرحها لهم، واعتمدت بعد تعديلها واقتناعهم بها وموافقتهم عليها، لتثبت السنوات اللاحقة بعد ذلك ايجابية النتائج المحصلة، أين أوجدت انتماء خاص للسكان بالبيئة المحلية وسرعة اندماج وتكيف اجتماعيين.

2- **الأردن:** بادرت السلطات الأردنية إلى استخدام أسلوب المشاركة الشعبية لأول مرة في الفترة ما بين 1986- 1990 وقد جاء ذلك بعد عجز الحكومات السابقة المتعاقبة على التكفل التام بجميع إشكاليات التنمية المحلية، جراء العجز الكبير في الموارد والإمكانيات المادية للبلاد، الأمر الذي جعل خيار المشاركة مطلب ملح وضروري، من أجل المضي قدما في مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث نجد بأنه قد ترجم في مختلف الميادين الحياتية وعلى رأسها قطاع التعمير, حيث تم اللجوء إلى اعتماد خيار الإسكان رخيص التكاليف، من أجل مواجهة مد العمران العشوائي، والذي كانت أغلبية المدن الأردنية تعاني منه ، في ظل ارتفاع منسوب الوفود السكانية عليها، وعجز هذا القطاع عن إشباع الحاجة للسكن. وتعتبر تجربة مشروع شرق الوحدات الذي قامت به" دائرة التطوير الحضري" في سنة 1986 إحدى النماذج العديدة التي يمكن الاستدلال بها على ذلك، حيث تم في ضوئها إعادة تخطيط تجمع سكني عشوائي، يتربع على إجمالي مساحة تقدر بـ 9.1 هكتار، ويقطن به 5030 نسمة داخل 524 مبنى لا يصلح للسكن و متردي من النواحي البيئية، الصحية والإنشائية . أين تجلت ملامح لعملية مشاركة سكانية واسعة وعلى أكثر من صعيد، كان أولها ذلك الاهتمام الواضح الذي أبداه السكان من أجل تملك الأرض، ثم استعدادهم لاحقا للعمل على تطوير مساكنهم، بعد أن تأكد لهم بأنها ستكون ملكهم الخاص. ثم وافقوا على دفع مسبق لما قيمته 5 % من ثمن الأرض، في حين تم تجزئة بقية المبلغ إلى أقساط بما يعادل % 25 من دخل الأسرة شهريا، ليتم العمل بعدها على إعادة تنظيم الموقع وتخطيطه، بطريقة تستهدف فتح الطرق والممرات بمنطقة المشروع، بالإضافة إلى تأهيله فنيا وتقنيا، من خلال توفير الخدمات والبنية التحتية الضرورية، مثل :الكهرباء، الماء، الصرف الصحي...

3- **دول الخليج العربي:** لم يمارس العمل التعاوني بشكل ملموس ليكرس مفهوم الشراكة، وذلك نظرا للقصور الذي انتاب الخيارات السياسية والاقتصادية الكبرى، وإحجامها عن الاستفادة من المتطوعين في أعمالها التنموية، حيث أصبح أفراد تلك الدول مجرد متلقين للخدمات من قبل حكوماتهم، ومعتمدين على الدولة في عملية التنمية من دون أدنى مشاركة فيها، الأمر الذي نمى قناعات اجتماعية بمسؤولية الدولة الكاملة في عملية التنمية، ومن جانب أخر القصور في نشر ثقافة المشاركة لدى أفراد المجتمع، إضافة إلى عدم إتاحة الوسائل والقنوات المناسبة للمشاركة، جراء عدم تبلور هيكلة واضحة للمجتمع المدني.غير أن هذا الواقع اليوم بدأ يعرف طريقه للزوال التدريجي، بعد أن أدى توسع أعباء التنمية السوسيواقتصادية، والزيادة في أعداد السكان وتنوع احتياجاتهم،

إضافة إلى ازدياد الوعي السوسيوثقافي لدى أفراد هذه المجتمعات، وما قابل ذلك من انخفاض محسوس في إيرادات النفط، ما أدى إلى استشعار هذه الدول بعدم قدرتها على مسايرة التغيرات السوسيواقتصادية في مجتمعاتها، من حيث الاستجابة للاحتياجات وفي الوقت المناسب، وبدأت الحاجة تتنامى للبحث عن السبل الممكنة من تفعيل مشاركة المجتمع في التنمية. (قاسمي، 2013/2012، الصفحات 281-284)

4- **الكاميرون** : في مدينة" ياوندي" نجح بعض الشباب الجامعيين المتطوعين من العاطلين عن العمل، في تنظيم وفرز النفايات المنزلية داخل حي مودونغ ذي 5000 نسمة، حيث كان الجميع في السابق يظنون أن هذا الأمر يقع فقط على عاتق البلدية. حيث نجحت حملات التعبئة وتجنيد مختلف السكان، و المساهمة التمويلية المتزايدة من طرف العائلات في هذا العمل، بالتخفيف من وطأة لا مبالاة الجماعات المحلية، التي لم تكن مواردها المالية تسمح بتأمين هذه الخدمة الضرورية لضمان الأمن الصحي للسكان.

5- البرازيل : تشكل البرازيل بما تتمتع به من تنظيم فيدرالي، يكرس استقلالية المقاطعات وحكم الأقاليم واحتكامها إلى دساتيرها الخاصة في إدارة الشأن العام المحلي بعيدا عن تداخل الحكومة المركزية، نموذج فريد للدول النامية التي سارعت إلى إعتناق هذا النهج وإتباعه وفق منطق تصاعدي يبدأ من القاعدة وصولا إلى القمة. والبداية كانت من مدينة "بورتو أليغري " والتي تقع في جنوب البلاد ويبلغ تعدادها السكاني ما يزيد عن 1.3مليون ساكن، والتي تعرف مشاركة سكان مختلف قطاعات المدينة منذ مطلع سنة 1988 ، في إدارة ميزانية البلدية، ويبلورون معها القرارات المتعلقة بتخصيص اعتمادات لشؤون جد متنوعة، مثل : تحسين وضع الأحياء السكنية، التعليم، الصحة، المواصلات، التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تقسيم المدينة إلى 16 قسمة ينتخب كل منها ممثلين محليين في عدة لجان، مسؤولة عن استعراض ميزانيات مسبقة ووضع برامج لمصاريف مستقبلية، وقد أتاح هذا النهج إعطاء الطابع الديموقراطي للميزانية. غير أن الواقع لم يكن بهذه السهولة الموصوفة ولم يتحقق بدون صعوبات تذكر فقد كان على البلدية أن تثبت بوضوح أنها لا ترفض أي مواطن بسبب اديولوجي أو انتماء ما، كما كان عليها أن تذكر على الدوام بأن الأمر يتعلق بمسار مفتوح فضلا عن الشرح المنتظم للرهانات على كل المستويات، مع القيام بإصلاحات عميقة في نظام الضرائب المحلي، من أجل الوصول إلى حد أدنى من المصداقية والعمل بشكل يثق معه المواطنون بالمناهج الجديدة للإدارة البلدية. هذه المسيرة الثقيلة والمتطلبة أصبحت نموذجا يحتذا به في مجال الإدارة المدينية على الصعيد المحلي والذي امتد خلال السنوات التي اعتمدت هذه التجربة سريعا إلى المدن أخرى في البلاد كـ : بيليم، كاسياس، بيلو أوريزنتي، فيكتوريا ... ثم إلى كل ولاية "ريوغراندي دوسول "حيث انخرط في التجربة 467 بلدية و 22 مقاطعة، وصولا بعد ذلك إلى الموازنات المالية الكبرى للحكومة البرازيلية، حيث يتم مناقشة تحضير الميزانية مع جمعيات بلدية عامة ، كما جرى تجريبها بعد ذلك والعمل بها في كل من فرنسا, اسبانيا، الكاميرون والسينغال.

6- الولايات المتحدة الأمريكية :اقترن جزء كبير من فلسفة المشاركة في و.م.أ بمفهوم الديموقراطية المحلية، وهي التي جرى التنصيص عليها واعتمادها لأول مرة في سنة 1954 ، وذلك مع صدور المرسوم الخاص عن وزارة الإسكان، والذي يؤكد على ضرورة تبني خيار مشاركة السكان في كافة المشاريع التي تمولها الحكومة

الفيدرالية. وقد تعزز هذا الوعي بالمشاركة وتعمق أكثر في أذهان المستعملين وإطلاق حرية المبادرات الخاصة، حيث بات مفهوم المشاركة يتجاوز حدود عمليات إنشاء المساكن، والبحث عن إدماج السكان في وسطهم الحضري، إلى تمكينهم لاقامة بيئة سوسيوثقافية واقتصادية وخدماتية ملائمة, حيث يشكل السكان إلى جانب النخب والفاعلين المحليين وكذا المؤسسات المالية والصناعية الخاصة والجمعيات غير المربحة عماد عمليات المشاركة، هذه الأخيرة التي تجاوز عددها حسب إحصائيات سنة 1994 حد المليون منظمة خيرية تطوعية، في حين كان عدد من تطوع بوقته وجهده أكثر من 94 مليون شخص،أي حوالي 23 % من مجموع عدد السكان، وقدر متوسط ما تطوع به الفرد الواحد بـ 4.2 ساعة أسبوعيا، كما وازى مجموع عدد ساعات التطوع مجهود عمل 09 ملايين موظف, الأمر الذي مكنها في النهاية من تسجيل صدى اجتماعي واسع على مستوى كل المقاطعات التي استهدفتها عملية إعادة الحياة للأحياء المعزولة.

7- **إسبانيا** : تعتبر إحدى أهم وأرقى النماذج الأوربية، وذلك لما شهد لها به من نجاعة وواقعية في تجسيد مشاركة السكان حيث يكشف أرشيف التراث الحضري ومشاريع التطوير العمراني في اسبانيا، بأن اعتماد هذا الخيار وطرحه للتداول بشكل رسمي، يعود إلى خمسينات القرن الماضي، وذلك عن طريق إقامة معارض مستمرة يتم فيها تبليغ تقديرات الإعداد والمقترحات والخطط الواصلة والى نهايتها إلى الجموع السكانية وتخضع لموافقتها كذلك. وقد أدى التواتر والاسترسال في الالتزام بهذه الممارسات المهنية، إلى خلق تراكم خبراتي جد هائل بعد ذلك، أسفر عن توسع نطاق استخدام هذا الخيار ضمن مختلف المجالات الحياتية، إلى جانب وعي سكاني حقيقي وجاد ارتسمت معالمه واتضحت في العديد من المرات. والتي تعود أولاها إلى بداية حقبة السبعينات من القرن الماضي، حيث واجهت السلطات المحلية للعاصمة مدريد تحديات هامة اعترضت المشروع الضخم الذي كانت تستعد له من أجل إعادة بعث الوجه الحقيقي لعاصمة المملكة، بما يتناسب مع مكانتها كإحدى كبرى العواصم الأوربية والعالمية، وذلك من خلال السعي إلى محاربة كل التشوهات التي ألحقت بها عنوة، بعد أن تحولت ضواحيها إلى نسيج جد معقد تسيطر عليه مجموعات كاملة من سكان الأحياء القصديرية والمناطق القديمة، والممزوجة كذلك بمجموعة من السكنات العمومية المهترئة, وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى إفساد كامل للمدينة و ضواحيها، ما لفت انتباه المقررين المحليين الذين سعوا إلى مواجهة هذا الواقع قبل أن يأخذ في التأزم أكثر مستقبلا, هذا الأمر شكل مصدر قلق وعامل استفزاز للمنظمات السكانية وممثلي الأحياء التي وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع ما أسمته الأغراض الخفية وأطماع السلطات المحلية لإدراكهم التام بأن عملية التهديم والإزالة ليست في صالحهم, ودعاها إلى نقل الضغوط إلى معسكر أهل الحل والربط ممن يمتلكون الحلول لمشاكلهم، وذلك بإخراج المشكلة خارج نطاق الحي الواحد وربطها بباقي الأحياء 28 المشكلة لضواحي العاصمة، وذلك عبر العمل على توضيح وتعميق الرؤى لدى الفئات السكانية، وإثارة مشاعر الخطر التي تطالهم جميعا ولا سيما ما يتصل بعمليات طرد السكان المهاجرين، بسبب مطامح التوسع المديني والذي تنشده هذه العملية, الأمر الذي أفضى إلى تعميق مشاعر التلاحم والتضامن بين قاطني هذه الأحياء، وأضفى صبغة الوحدوية على نوع المشاكل السوسيوحضرية التي تعانيها جميعا, بشكل اضطر المقررين المحليين إلى

معاودة النظر في خياراتهم، والقبول بإقامة مسرح نقاش مفتوح وتبادل الآراء مع السكان وممثليهم فيما يمكن عمله من أجل الصالح العام. أما اليوم، فتعرف إسبانيا ولادة ما يعرف بفرق" العمل التضامني " والتي تتكون من جماعات صغيرة من النشطاء، نشأت عفويا في مناطق مختلفة من البلاد، والتي هي ملتزمة بعمليات التطوير الذاتي الجماعي في الأوساط الريفية والمدينية المحرومة، حيث تنظم الشبكة برنامجا لتبادل الأفكار بين الجماعات، و تقوم بتحليل و ترشيد العمليات الاجتماعية المنخرطة فيها، وهي تنشر وثائق وتقدم خدمات لمساعدة الأحياء على بلورة المشاريع، أو البحث عن الموارد، ولكن تساهم أيضا في نشاطات أكثر شمولا مع روابط تشمل المسافة الوطنية، بهدف تغير مسارات التنمية الجارية على صعيد البلاد.

8- بلجيكا: ومن جملة ما يمكن أن يذكر ما أقدمت عليه سلطات مقاطعة " بروكسل " والتي أمام حجم الضغوط الهائلة والتي كانت تمارسها عليها روابط وتجمعات السكان من أجل مشروع العمل الذي أصطلح على تسميته بـ "تحسين نوعية الحياة في بروكسل" قامت بالعمل على مراجعة مواقف ومسائل قانونية عدة، تم بموجبها الإقرار وإدخال " حق المبادرة" للسكان في القانون، ليصبح ومنذ ذلك الحين السكان قادرين على أن يطلبوا بأنفسهم من بلدية بروكسل انجاز خطط لاستصلاح الأراضي، إجراء الدراسات عن الضرر الصوتي، أو تصنيف الخيرات الموروثة ... مع الحرص على تقديم الطلب بواسطة رابطة مدعومة بتوقيع عدد من الأشخاص المقيمين في المدينة أو المنطقة ذاتها. ومع لجوء الكثير من الدول الأوربية في السنوات الأخيرة إلى تعزيز منظومة الإدارة المحلية من خلال إدراج التكنولوجيا الالكترونية والرقمية ضمن الآليات المتبعة في إدارة الشأن المحلي، وخفض معدلات عدم المساواة وتحقيق المزيد من الشفافية ...، فقد شكل ذلك عاملا مساعدا في مسار الدفع بالفاعلين الاجتماعيين للمضي في خيار المشاركة قدما إلى الأمام، حيث تكشف مضامين الدراسات المفرج عنها في هذا الصدد،على توجه السلطات المحلية للمدينة سالفة الذكر إلى تخصيص فضاء أو موقع الكتروني، يكون لسان حال هذه الأخيرة في إعلام سكان المدينة بكل المستجدات الطارئة، وتبليغهم بكل القضايا والشؤون المتعلقة بالمدينة، لتمكينهم من إبداء أرائهم واقتراح مشاريعهم، وإبداء التحفظات... حيث يحق لكل ساكن في المدينة، التقدم باقتراح لاعتماد مشروع له في إقليم محدد من المدينة التي هو قاطن فيها، كـ : إقامة مطعم، مدينة ملاهي، مقهى... وطلب الحصول على المصادقة عليه، باعتباره غير مدرج ضمن مخططات التسيير الحضري للمدينة، وذلك بعد استيفاء بعض التوضيحات الأساسية والتي تتعلق بتحديد الموقع، نوعية النشاط، التصميم الهندسي ... إلى جانب بعض الشروط القانونية، قبل أن تتم إحالة المشروع على المصالح التقنية للمقاطعة المحلية، لإبداء رأيه الفني فيما يتعلق بأهلية وقدرة الموقع المقترح على احتضان هذا النشاط، ومدى ملاءمته للطابع البيئي للمنطقة, ليتم بعدها وفي حالة ايجابية التقييم التقني، بإحالة المشروع إلى المرحلة الثانية وإخضاعه إلى عملية التصويت السكاني عليه بعد أن يتم الإعلان عنه بشكل رسمي ضمن الموقع الالكتروني للمجلس المحلي المخصص لذلك، وضمن أجال زمنية محددة. ليتوقف بذلك منح الاعتماد والترخيص بتنفيذه تبعا لايجابية الرد السكاني والمصادقة عليه من عدمها من طرف سكان المدينة. (قاسمي، 2013/2012، الصفحات 298-294)

النتائج المستخلصة: تقودنا القراءة المتأنية لهذه المجموعة من التجارب، لاستخلاص جملة من النتائج المترتبة عنها، والتي سنأتي على ذكرها فيما يلي:

1- البعد السياسي والتنظيمي : لا تخلو أي إستراتيجية منتهجة لتفعيل خيار المشاركة،من مسحة سياسية وتنظيمية تضفي مشروعية على العمل المتبع، أو تظهر واقع هذا الخيار داخل منظومة حكم ما. فمكانة السكان كفاعلين ترتبط في جانب كبير منها بإستراتيجية الدولة، فالمشاركة لا يمكنها أن تولد فجأة أو من العدم، لذا فالإرادة السياسية تعتبر عامل حاسم في هذا السياق، فهي المحفز الرئيسي والراعي الأول والضامن لكل ذلك، والمستفيد أيضا من كل فاعلية منشودة، وذلك سواء من خلال إصدار نصوص تشريعية موجهة ومنظمة لهذا الحراك الاجتماعي، أو تحديد التنظيمات المؤهلة للتكفل به، أو عبر تعزيز وتشجيع صيغ البرامج والمشاريع التي تكرس هذا الخيار، وقد بادرت ضمن هذا الإطار الكثير من الحكومات في ظل إدراكها لأهمية الدعم السياسي لعمليات التخطيط بالمشاركة، إلى إدراج تعديلات على قوانينها الأساسية ودساتيرها بما يمكنها من تنفيذ عمليات التخطيط بالمشاركة، كما حدث في كل من و.م.أ، بلجيكا، بريطانيا و البرازيل والتي عدلت أطرها التشريعية والسياسية لتدعيم الإصلاحات الحضرية، بما في ذلك النظام الأساسي للمدينة لعام 2001 ، وإنشاء المجلس الوطني للمدن ووزارة المدن.

2- الفرق بين المشاركة في العالمين النامي والمتقدم : يقترن اللجوء إلى هذا الخيار في تجارب العالم النامي في جانب كبير منه، بتعاظم حجم المشاكل الداخلية بالشكل الذي يتجاوز حدود وإمكانيات تلك البلاد، لا سيما المالية منها، مما يفرض الإسراع في اللجوء إلى البحث عن الحلول بغض النظر عن أساليبها وأشكالها، مما يجعل كل ما يمكن أن تحققه بعض الخطط من أثار ملموسة، فهي صغيرة في نطاقها وكثيرا ما تكون غير متسقة وغير مستمرة، وأحيانا تفرط في التركيز على جوانب أو عمليات محددة دون أن يكون لها عائد كبير، كما قد تعدو مجرد تجارب نموذجية ينتهي مفعولها حيث بدأت، أما على مستوى البلاد المتقدمة فهي تكرس المشاركة كنهج موجه نحو تحقيق النتائج التنموية لعملية تشاركية مستمرة تدخل فيها المجموعات السكانية والقطاع الخاص بغرض إثبات الذات بالنسبة للأقليات وممارسة المواطنة والتمتع بها ، إلى جانب المسئولية الأخلاقية, وقد ظل هذا المفهوم يتطور ويتوسع حتى بات عامل جد مؤثر في وضع التصورات، وفي تعزيز دور المدينة وفي التنمية الاقتصادية المحلية...

3- زيف المشاركة : لم يتعدى الاهتمام المتصاعد بإدراج خيار المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط التنموي في الكثير من البلاد النامية خلال العقود الأخيرة، حدود استكمال واجهة سياسية أو خطاب سياسي يتم الترويج له بغرض إضفاء المزيد من الطابع الديموقراطي على الدولة والسلطات العامة والمحلية، دون العمل على التأسيس للميكانيزمات الملائمة لمساهمة ساكن الحاضرة في صنع القرارات التي تؤثر على حياة عامة السكان، أو حتى الأخذ بها في حالة ما إذا وجدت.

4- يكرس مجموع النماذج السابقة الذكر، الاعتقاد بعدم وجود معادلات جاهزة التركيب وأكيدة النجاح، يمكن تنفيذها و تكرارها في كل الحالات وباستمرار، لكن يبقى التأطير حتمية ينبغي استيفائها، حتى يمكن لها من أخذ مسارها الصحيح من أجل الاستثمار الأحسن لكافة جهود التعبئة الاجتماعية، وهو ما يمكن الوقوف عليه في معظم التجارب السابقة، ففي الهند تبرز الجمعيات التعاونية، وفي إسبانيا الشبكات الاجتماعية، وفي و.م.أ هناك الجمعيات غير المربحة ... وذلك بما لها من قدرة على حشد التعبئة وتأطيرها، ونقل الصورة الصحيحة عن المرغوب من المشروع و المطلوب من السكان.

5- البعد السوسيوثقافي : التطور المسجل في فكر المشاركة الشعبية، وتحوله لأسلوب في الإدارة الحضرية الحديثة، لا يتناقض مع الرصيد الإنساني المحلي والخصوصية الاجتماعية, فكما تكشف التجارب أن المشاركة ليست سمة خاصة بالعالم المتقدم، ولم تكن وليدة له بالمعنى الحرفي الجازم، وكنوع راقي من المواطنة بل وجدت أيضا في عمق التراث الإنساني للكثير من المجتمعات النامية. كما أن توفر هذا المبدأ ضمن استراتيجيات التنمية العمرانية، لا يعد فقط فعل تزكية لأي مشروع عمراني، وتأهيله للاستجابة لتطلعات وحاجيات ساكنيه على اختلافها، بل أنه يعد أيضا نقلة نوعية تجعل من المشاريع تتجاوز حدود الإسكان فقط، لتبلور التساؤل الخاص بكيفية وهوية البناء، وبالتالي الخروج من دائرة التكرار والتصور الجاهز إلى مراعاة ومواكبة هذه التطورات التي يعرفها أي مجتمع محلي في إطار تفاعله مع المجال، فهو وعلى هذا النحو لا يطرح صيغة احتكارية معينة ولصالح تخصص بعينه. بالمقابل فقد اظهرت مساعي الكثير من الدول واجتهاداتها لتكريس المشاركة، وإحداث تحول ايجابي من شأنه تعزيز المكتسبات والمنافع العامة، على تنفيذ عمليات اقتباس لتجارب وخبرات الأخر دون قيود، ولا مراعاة لمدى تطابقها مع خصوصية الواقع المنقولة إليه، وهو ما جعلها تبقى دون أثر يذكر، ويجعل من عملية النقل المباشر للتجارب أمر غير ممكن، دون نفي لإمكانية الاستفادة منها في كيفية قراءة الواقع الاجتماعي، ذلك أن المجتمع يجب أن يتحول من داخل نفسه للاستجابة لاهتماماته، و بذلك يكون على استعداد وجاهزية تامة للضغط على المقررين، وتمرير مقترحاته ومطالبه لتنفيذها.

6- التراكم الحاصل في الخبرات الإنسانية، سمح بظهور أشكال ونماذج جديدة في ميادين المشاركة, حيث تمثل بعض التجارب السابقة، وخاصة الاسبانية والأمريكية منها، مدخل لنماذج جديدة من المشاركة السكانية، أين تجاوزتا حدود التجاوب الايجابي مع السياسات الحكومية، وتوفير عناصر الإسناد اللازم لعمليات التدخل المبرمجة، أو مجرد التصدي ومقاومة كل التغيرات التي لا تتناسب واحتياجات السكان وتطلعاتهم، وتحولتا إلى فعاليات اقتراح ومبادرات تتولى إدارة واقعها وصناعة مستقبلها بنفسها، قبل أن تفرض عليها ضغوط لا ترتضيها، الأمر الذي من شأنه أن يجعل المشاريع أكثر تفاعلا مع المجتمع والمحيط، وبالتالي عوائد التنمية تكون أكبر وأكثر استدامة.

ب- *تجربة الجزائر في مجال المشاركة المجتمعية* :

1- مراحل سيرورة المشاركة المجتمعية في الجزائر :

تعد الجزائر من أوائل دول العالم النامي، التي سعت إلى مباشرة تنفيذ سياسة مبكرة، تشجع على تدخل السكان في مجال الإنتاج العمراني، وذلك منذ السنوات الأولى للاستقلال وقد شهد خيار المشاركة في سيرورة تطوره، وتبلوره على النحو الذي هو عليه ثلاثة مراحل كبرى، عكست في مجملها ملامح الفكر السياسي والإداري الذي كانت تتبناه السلطات العمومية في مسعاها لإعمال هذا الخيار، ويمكن ايجاز هذه المراحل فيما يلي:

* **المرحلة الأولى** : و تمثل الامتداد التاريخي المحصور مابين سنتي 1962- 1971 وهي المرحلة التي عرفت باسم تجربة التسيير الذاتي والتي تقوم على تكريس مبدأ الملكية الجماعية للممتلكات، التي تم استرجاعها بعد مغادرة المعمرين للجزائر، وجرى نقل تسييرها إلى مجموع العمال المنتسبين إليها. وهو النموذج الذي يرى فيه الباحث الجزائري" أحمد بويعقوب " أنه كان حتمية فرضتها معطيات الواقع آنذاك، والذي أسفر عن شغور تلك الممتلكات، وعدم إمتلاك الجزائر للكفاءات البشرية التي تتولى إدارتها، في ظل حداثة عمر الدولة وضعفها وأبرز ملامح هذا الخيار في ميدان التسيير الحضري إبان هذه المرحلة، هو وجود 95 هيئة مسيرة لقطاع السكن الحضري، كان لمعظمها مجالس إدارة عاجزة، الأمر الذي فتح الباب لكل أنواع التجاوزات والخروق القانونية، لذا جاء التفكير في إدراج مشاركة السكان في تسييرها. لكن الفشل السريع كان المآل النهائي لهذا الخيار، بفعل عدم تلاؤمه مع العائد الناجم عن هذا الشكل من التنظيم، مع الايدولوجيا الاشتراكية حينها، ذلك أن عزوف السكان عن المشاركة في تسيير هذه الهيئات، أفرغ هذه المرحلة من مضمونها الأساسي، وحول السكان من ملاك إلى مجرد تابعين للإدارة ومصالح الدولة، وهو ما كان يبدو متناقضا مع محتوى الخطاب الرسمي.

* **المرحلة الثانية** : وامتدت حتى نهاية الثمانينات تقريبا، وعرفت تأكيد النية وتجديد المسعى مرة أخرى، من أجل المضي قدما في تفعيل خيار المشاركة السكانية في كل القطاعات، و التي اصطلح على تسميتها بتجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات. ولم يكن قطاع التسيير الحضري بمعزل عن هذا التأثير، حيث نجد بأن هياكل التسيير الحضري والمخططات والبرامج العمرانية والسكنية، قد أصبحت جزء أو أداة لتطبيق سياسة الدولة بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، وأبرز تجليات هذه المرحلة بالنسبة لهذا القطاع:

* **في إعداد الدراسات العمرانية** : كانت مجموعة دراسات التطور والتنظيم والإسكان للجزائر العاصمة والتي تتولى وضع البرامج والدراسات وتضمن المراقبة العمرانية، تسمح بوجود ممثلين عن العديد من الجمعيات ذات الطابع المحلي أو الوطني ضمن هذ التنظيم.

* **خيار البناء الذاتي** : كما دفع تصاعد حدة أزمة السكن منذ منتصف السبعينات، وما صاحبه من تعقد لمسار عمليات الانجاز، إلى توجه السلطات العمومية للتعاطي معه من منظور مختلف عما سبق عبر توسيع دائرة المتدخلين فيه لصالح المستفيدين منه أنفسهم، وذلك كآلية منها للمساهمة في القضاء على شبح هذه الأزمة، من خلال تقنين المبادرات الذاتية والجهود السكانية، واعتمادها رسميا بموجب قانون رقم67- 75 المؤرخ في 09 فيفري 1977 ، وبالتالي إعطائهم الفرصة لتلبية حاجياتهم من السكن بأنفسهم، وعدم انتظار ما ستخلص إليه

المبادرات العمومية المتعثرة في كل مرة، ما يسمح برفع القدرات الإنتاجية للقطاع من جهة، وتخفيف حجم الطلب الواقع عبئه على عاتق السلطات العمومية فقط.

المرحلة الثالثة : وهي المرحلة التي جاءت مستندة أساسا إلى الأحكام التي أقرها دستور سنة 1989, والذي جاء بإصلاحات سياسية واقتصادية جديدة، واستهدفت إحداث القطيعة الكاملة مع التوجه السابق للبلاد، وتأكيد الرهان على نظام الاقتصاد الحر، وحق المبادرة الفردية في شتى المجالات وحمايتها .حيث عمدت السلطات العمومية في ظله، على إعادة النظر في العديد من التشريعات والنصوص القانونية القديمة، والتي من جملتها تلك التي أحكمت عملية صناعة المجال والتسيير الحضري سابقا،وإعادة تكييفها بما يخدم تطلعات تلك المرحلة من جهة، ويمكن الجزائرمن الوفاء بالاتفاقيات الدولية التي تعد طرفا فيها، والتي تعتبر السكان فاعلين مؤثرين سلبا أو إيجابا في مسار كل تنمية منشودة، حيث تم إعادة بلورة صيغ تدخل السلطات العمومية وممثليها ، وفسح المجال لوجود أطراف جديدة كالمتعاملين الخواص والسكان، الذين تم التأكيد على حقهم وممثليهم من لجان الأحياء، والحركات الجمعوية المهتمة بالعمران، وحماية البيئة والموروث المعماري... في التدخل لإبداء الاستشارة وصناعة المبادرة، وفرض المراقبة الشعبية، من أجل حماية إطار الحياة الحضرية وترقية المحيط. (قاسمي، 2013/2012، الصفحات 299-306)

**** مجالات استثمار المشاركة المجتمعية في الجزائر*:**

التوجه الذي طبع الإرادة السياسية للسلطات العمومية في مجال تفعيل خيار مشاركة ساكن المدينة، والأخذ بها كجزء من البرنامج الوطني للتنمية الحضرية، والساعي لرد الاعتبار للحواضر الوطنية والتي باتت تعاني البؤس والانحطاط، مما تسبب في تراجع مكانتها بين مصاف مدن الضفة المتوسطة، ذلك ما استدعى توسيع نطاق استخدامها إلى شتى ميادين التنمية والتسيير الحضري، وعدم قصرها في جزئية واحدة كما سيأتي ذكره فيمايلي :

- **في حلحلة أزمة السكن** : التأزم الذي يعانيه قطاع السكن منذ سنوات طويلة جراء العجز عن إدراك الطلب الاجتماعي المتنامي وإشباعه، وما تلاه من إتساع دلالة التأزم وامتدادها إلى عمليات التوزيع، شكل أيضا فضاء اخر لإدراج خيار المشاركة المجتمعية، كجزء من مسار إستراتيجية الحل المبتغى الوصول إليه.

- **المشاركة في تمويل السكن** : نجم عن التحول الطارئ في الخيارات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، التي لجأت إليها الجزائر منذ عشرية التسعينات، تغير واضح في مفهوم الحق الذي تراجعت دلالته السابقة، وتم قصر نطاق استخدامه على الفئات السكانية المعوزة، وذلك بعد القرار الحكومي المتخذ والمتعلق بضرورة توقيف كل المبادرات العمومية، الموجهة لانجاز السكن الاجتماعي لصالح كل الفئات الاجتماعية على تفاوتها المادي، حيث حملت الإستراتيجية الوطنية للسكن 1996- 2000, عدد من الأنماط السكنية البديلة لما كان معمولا به سابقا, من خلال تكريس التمايز في تصنيف طالبي السكن، تبعا لتفاوت مستويات الدخل المادي لكل منهم، حيث تبقى فقط الفئات محدودة الدخل تحت وصاية التكفل الحكومي، وهي التي يقل دخلها الشهري أو يساوي المعدل الوطني الأدنى للأجور، أما الفئات المتوسطة الدخل فتصب خياراتها ضمن دائرة خيارات السكن

الاجتماعي التساهمي أو ما يعرف الترقوي المدعم اليوم، وذلك من خلال تكفلها بالمساهمة في تمويل عملية انجاز مساكنها، والتي يتولى انجازها المرقيين العموميين والخواص، حيث ينحصر هامش التدخل العمومي هنا على تقديم مساعدة مالية، من طرف الصندوق الوطني للسكن، والباقي يتوزع ما بين سداد مباشر للمعني، وقرض بنكي بضمان .أما الفئات المصنفة خارج هاذين الدائرتين، والتي تتمتع بدخل مادي مرتفع، فتوجه نحو خيار السكن الترقوي، والذي تغيب فيه مساعدة الدولة نهائيا، وتقع مجمل تكلفته على عاتق المستفيد لوحده سواءعن طريق قرض عقاري، أو بتمويل شخصي من حسابه.

– **في توزيع السكن** : ونظرا للانزلاق الذي عرفته عمليات توزيع السكن، وتحولها لهاجس مؤرق للسلطات العمومية، والتي تجد نفسها في مواجهة غضب اجتماعي عارم، جعل من عملية التوزيع في حد ذاتها وجه أخر لأزمة السكن، وذلك جراء ما يصاحبها من تشكيك في قوائم المستفيدين، والتأكيد على وجود تلاعب وخروق قانونية، فقد صبت اجتهادات خبراء وإطارات وزارة السكن، على ضرورة الأخذ بالسلالم والمعايير المحلية في عملية التوزيع والخروج من منطق العمل الإداري المشكوك فيه، إلى العمل التشاركي المستوجب بحضور ممثلي السكان من داخل اللجان التي يوكل لها مهام إعداد قوائم المستفيدين.

– **في تسيير المجال الحضري** : كما يعتبر الفضاء العمومي للحواضر الوطنية، حقل أخر لإسهام المشاركة المجتمعية، حيث يتيح لها التشريع الجزائري التدخل في أدوات تسييره، والتأثير في مسار صناعة القرارات المعنية به، باعتبارها تمس حياة الساكنة بشكل مباشر وذلك من خلال:

– **لجان الهندسة العمرانية والمحيط:** وهي عبارة عن هيئات استشارية يتم استحداثها في كل ولاية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم95 – 370 الصادر في 19 نوفمبر 1995 كمحاولة لتجديد أدوات التسيير وإنتاج المجال الحضري، من خلال إلزام المهندسين بالعودة للمستعملين في كافة أنواع المشاريع المحضر لها. و عمل اللجنة يؤكد على مراعاة التشاور والتكامل بين كل الأطراف المعنية بالمجال المديني، وذلك في معالجة كل الأسئلة المتعلقة بالعمران وحماية المناطق المصنفة والمناطق الطبيعية الحساسة، والتي من ضمنها مساعدة السكان والجمعيات , من أجل وضع آليات حضرية محترمة لقواعد الهندسة المعمارية خاصة المحلية منها. إذ يمكن من خلالها لهذه التنظيمات الجوارية ولجان الأحياء، بتقديم مقترحاتها لوضع التجهيزات العمرانية داخل النسيج الحضري، وتهيئة المساحات الخضراء، ومناطق الترفيه...

– **القانون التوجيهي للمدينة** : واستكمالا لمسار التحول الايجابي، الذي كانت تعرفه ميادين التسيير الحضري، شهدت سنة 2006 صدور القانون التوجيهي للمدينة، والذي يعد عقد التزام ما بين كل من الدولة، باعتبارها الراعي الرئيسي لعمليات التنمية المحلية والوطنية، والجماعات المحلية بصفتها مشارك ومشرف، المستثمرين والمرقيين العقاريين، وسكان المدينة. بما يؤكد وعي السلطات العمومية بضخامة التحديات التي تنتظرها، ورغبتها في التمكين وتفعيل لإسهام حقيقي للمجتمع المحلي، بغرض تكريس التكامل بين مختلف القطاعات المتدخلة في الشأن الحضري على تفاوت نسبها في ذلك، فالكل شريك في صناعتها والكل شريك في المسؤولية تجاهها.

– **في تسيير الأملاك العقارية المبنية منها والغير مبنية** : ولأن العقار يعتبر ثروة وطنية غير قابلة للتجدد، فقد إستدعى الأمر ايلاءها المزيد من الحرص في عملية تسييرها، وذلك من خلال إضفاء الشفافية في المعاملات وصيانتها ضد عوامل سوء الاستغلال، وذلك من خلال إدراج المشاركة كجزء من معادلة تسيير هذه الثروة بشقيها المبني منها والغير مبني.

– **المشاركة في تنظيم وتسيير السوق العقارية** : حملت التعديلات القانونية الأخيرة والهادفة إلى جمع الوكالات العقارية المحلية تحت سلطة ووصاية الوكالات العقارية الولائية، المكلفة بمهام حشد العقار الحضري لأغراض التنمية الحضرية والاقتصادية، تأكيد لمسعى تفعيل المشاركة السكانية في مجالات التسيير العقاري، حيث إتسعت التركيبة البشرية لمجلس إداراتها، إلى 10 أعضاء من الهيئات التنفيذية الولائية، ورئيس المجلس الشعبي الولائي أو من يمثله، و 02 من ممثلي الجمعيات السكانية المعنية بالتعمير والبيئة، واللذان يعينهما الوالي بصفته رئيس مجلس الإدارة.

– **تحسين الإطار المبني وتسيير الأجزاء المشتركة** : سمحت الاستثمارات العمومية الضخمة التي قامت بها الجزائر في مجال توفير السكن، إلى تسجيل ارتفاع مهول في الحجم الكلي لهذه الحظيرة، وهو ما كان يستوجب مجابهة هذا الاستثمار الضخم في الانجاز، باستثمار اخر لا يقل عن سابقه والمتعلق بصيانة والحفاظ على هذه الحظيرة العقارية، والتي باتت تكلف الخزينة العمومية موارد ونفقات مالية ضخمة، الأمر الذي دفعها إلى العمل على إدراج الملاك والمستعملين في عملية صيانة الإطار المبني الذي ينتسبون إليه وتسيير أجزائه المشتركة، وكيفية الانتفاع بها وما ينبني عن ذلك من أعباء ومسؤولية قانونية ومادية سواء كانت جزئية أو كلية، وذلك بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 59 –94 المؤرخ في 07 مارس 1994 والمحدد لكافة القواعد المتعلقة بالملكية المشتركة وتسيير البنايات الجماعية، والتي تميز بين صنفين من المشاركة:

– **التسيير العادي والترميمات الصغيرة:** والتي تتضمن كل من:

– نفقات إدارة العمارة وأجور المستخدمين.

– نفقات استهلاك الماء والكهرباء بالنسبة للأجزاء المشتركة.

– مصاريف شراء جميع المواد والأوعية اللازمة للصيانة.

– مصاريف صيانة المصاعد والقوة المحركة.

– نفقات صيانة وإصلاح مؤقت للإنارة داخل العمارة، حيث يتم توزيع الأعباء بين الشركاء على أساس ميزانية سنوية، أو دفع مبلغ محسوب على بيان تقديري.

– التأمين ضد الحرائق والحوادث والمسؤولية المدنية وأضرار المياه وغير ذلك من الأخطار.

– دفع مبالغ التأمين التي تغطي حوادث العمل والحوادث التي يتسبب فيها مستخدمو إدارة العمارة للغير وذلك عبر توزيع الأعباء إلى أقساط متساوية بين كل شاغلي المحلات المكونة للملكية المشتركة وتسديدها إلى المتصرف حسب الكيفية التي تحددها الجمعية العامة.

– **الترميمات الكبرى للمباني وصيانتها وأمن الشركاء في الملك** : وتشمل ما يلي:

– نفقات الترميم باختلاف أنواعها، والمتعلقة بالجدران الضخمة (خارج الشقق) وكل ما له علاقة بالبناء الجماعي (مواسير، سطوح، قنوات المياه، الكهرباء، المداخن).

– مبالغ التأمين ضد الحرائق والحوادث والمسؤولية المدنية وأضرار المياه وغير ذلك ...

– فك المصاعد وأجهزة التسخين وإصلاحها.

– نفقات تنصيب وترميم منشأة الإنارة والأجزاء المشتركة.

– الضرائب والرسوم المحتملة التي تخضع لها الأجزاء المشتركة العامة في المجموع العقاري.

– نفقات تبييض الواجهات, حيث يتم توزيع الأعباء بين الشركاء، وذلك إما على أساس ميزانية سنوية أو دفع مبلغ محسوب على بيان تقديري.

– **في إعداد وتنفيذ المخططات العمرانية :** كما مثلت المشاركة،جزءا كبيرا من الأدوات العمرانية الجديدة التي تم ترجمتها بقانون العمران والتهيئة العمرانية رقم 90 – 29 والصادر بتاريخ 01 ديسمبر 1990 ، والذي قرر اعتماد أداتين جديدتين وهما مخطط شغل الأراضي، و المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وذلك ضمن سياق المساعي الهادفة إلى البحث، عن تسيير أكثر تفاعلية و واقعية، من أجل تقوية التنظيم الاجتماعي الحضري، وتقويض أركان العمران أحادي الوظيفة الذي فضل خلال سنوات السبعينات، وإحلال محله العمران المتعدد الوظائف والذي يراعي توازن وتكامل مختلف الوظائف العمرانية(سكن، صناعة...) وهو ما كان يستدعي وجوبا تجسيد حقيقي لمفاهيم التشاور، والعمل على إعادة إدماج السكان في مسار اتخاذ القرار في مجال التنمية العمرانية (قاسمي، 2013/2012، الصفحات 307–313).

– ***تكريس فكرة المشاركة من خلال قانون البلدية:***

من خلال نص المادة 02 – تنص على الالتزام بمبدأ التدرج القانوني بالتزام التشريع حدود الدستور – من قانون البلدية وبعد أن بين من خلاله المشرع الجزائري تحديدا اقليميا في اطار البلدية كتعبير عن اللامركزية الادارية من جهة، فانه حدد من جهة أخرى نطاق المشاركة للمواطن المحلي في تسيير الشؤون العمومية في اطار التحديد الاقليمي السابق. وباعتبار أن هذا النص ورد في الباب الاول من القسم الاول من قانون البلدية في اطار المبادئ الأساسية فان ذلك اعتراف تشريعي طبقا لما ورد في الدستور بضرورة المشاركة السياسية المحلية في التسيير الاداري. وذلك يعني تكريس تشريعي لخصوصية الشأن المحلي إذ من الضروري التخلي عن سلطة التسيير والادارة لصالح أبناء الاقليم باعتبارهم أدرى بشؤون اقليمهم، و أعلم بحاجياتهم مقارنة بالتسيير لو كان مركزيا. وكذلك فإن عدم الاستغناء عن المشاركة المحلية من قبل المواطن على المستوى المحلي في تسيير الشؤون العامة يتضح من خلال نص المادة 12 من قانون البلدية فالأمر الواضح بموجب هذا النص هو عملية التأطير للمبادرات المحلية والتي تهدف الى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. ذلك ما يعد من بين أهم الاهداف التي تسعى إليها الا دارة المحلية في سبيل تحقيق الغايات على قدر من الفعالية, خاصة مع تأكيد نص المادة 103– تنص المادة 103 من قانون البلدية على أنه: " يمثل المجلس الشعبي البلدي اطارا للتعبير عن الديمقراطية, ويمثل قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة

المواطن في تسيير الشؤون العمومة".– من قانون البلدية على كل ما سبق ضمن الباب المتعلق بصلاحية البلدية, ذلك أن هذا النص يشير إلى المجلس الشعبي البلدي كإطار محدد للممارسة الديموقراطية الادارية, والتي يعد مجالها التطبيقي اللامركزية الادارية. (لزرق و بن الحاج، الصفحات 113–114)

تقييم التجربة الجزائرية في مجال المشاركة المجتمعية :

التتبع الدقيق لمسار التطور المسجل في خيار المشاركة بميادين التسيير الحضري في الجزائر، ينتهي إلى الوقوف على نوع من التناقض والتباين الصارخ، الذي يصنع تفاصيل ومكونات هذه التجربة، والتي تكشف في جانبها التنظيمي على ضخامة الجهود التي بذلت من طرف السلطات العمومية، في مجال إعداد التشريعات واصدار النصوص القانونية، وإتاحة فرص التدخل أمام مكونات المجتمع المحلي والمدني، لأجل تقديم الإسهام والاقتراحات البناءة، وصوغ المبادرات في مختلف ميادين التسيير والتنمية المحلية، في نقلة شبيهة بتلك الموجودة في الكثير من البلاد المتقدمة، لكن يبقى كل ذلك وبعد مرور أكثر من 22 سنة من تبني هذا النهج في التسيير، مجرد تشريع في ظل عدم التماس أي أثر أو عائد في مجال الممارسات السكانية، حيث ظلت عقيدة المشاركة لدى ساكن الحاضرة الجزائرية، تتسم بنوع من السلبية والعزوف عن تبني وخوض أية مبادرات والمضي بها قدما، كما توضحه لنا مجموعة من الاستدلالات المتواترة في هذا الإطار، والتي يبقى أبرزها:

أ . الإخفاق الذريع الذي انتهت إليه عملية تسيير الأجزاء المشتركة التي سعت إليها الجزائر، حيث أشارت إحدى الدراسات , إلى عدم اهتمام الشريك الاجتماعي المتمثل في السكان بتسيير شؤونهم، من خلال عدم عقد الجمعيات، وتعيين المتصرفين للقيام بإدارة هذه العملية، مستمرين في سياسة الاتكال على الدولة أولا، والبلدية بشكل أقل للقيام بتسيير هذه المساحات.

ب– فشل عملية التنازل عن أملاك الدولة الثانية والتي تم إطلاقها في سنة 2004 ، بعد انصراف السكان عن شراء مساكنهم، مما أدى إلى وقفها نهائيا من قبل السلطات العمومية.

ت– المؤشرات الأولية لقانون استكمال المباني، تتحدث عن تدني معدلات الإقبال على تسوية وضعية الأملاك العقارية، وذلك في مقابل نجاح لمبادرات أخرى وتحقيقها لنجاح مقبول، من شاكلة سياسة البناء الذاتي والسكن التساهمي.

ج– إخضاع التمثيل السكاني ضمن مجلس إدارة الوكالات العقارية الولائية غالبا، إلى عمليات انتقائية تبادر بها الإدارة المحلية، الأمر الذي يطرح التساؤل عن مدى مشروعية التمثيل، ومقدرته على إبداء تكفل حقيقي بالانشغال العام. (قاسمي، 2013/2012، الصفحات 313–314).

13– معوقات المشاركة المجتمعية :

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون مشاركة مجتمعية فعالة في التنمية الاجتماعية, مما يؤثر سلبا على تحقيق الاهداف المرجوة والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

– عدم الاعلان عن المشاريع والبرامج التنموية وعدم الاهتمام بتنظيمها بما يساعد على إشراك المواطنين سواء للعمل بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع السلطات الرسمية.

– عدم الجدية في الأخذ بالتحليل العلمي لمعرفة احتياجات المجتمع, مما يؤدي الى خلق برامج لا تعكس الواقع المعاش للمجتمع.

– عدم الاهتمام بالدراسة العلمية لعملية المشاركة وما تحققه من نتائج, و قياس اتجاهات الافراد نحو المشاركة.

– عدم وضوح أهداف وأساليب المشاركة, والكيفية التي تتم بها والانشطة التي تتم ممارستها لأفراد المجتمع مما يقلل حجم المشاركة.

– وجود بعض القيم السلبية كالتواكل وعدم الرغبة في التغيير ... بالاضافة الى الأمية و نقص الوعي الثقافي و الاجتماعي والسياسي. (بدوي، 2014، الصفحات 192–193)

إذا ففي كل مجتمع مجموعة من المعوقات التي تحد من فاعلية المشاركة المجتمعية, منها ما يرتبط بالسكان وأخرى تتعلق بالهيئات المنظمة للمشاركة المجتمعية وقد حدد الدكتور أبو النجا محمد العمري أهم المعوقات التي يمكن أن تؤثر على فاعلية المشاركة المجتمعية, فيما يلي:

– معوقات ترجع الى طبيعة المشروعات:

* عدم اتفاق المشاريع مع ميول واحتياجات مختلف شرائح المجتمع.
* تعقد الاجراءات للحصول على الخدمات والاستفادة من المشاريع.
*عدم اشتراك الساكنة في كل خطوات المشروع منذ دراسته وتنفيذه وانتهاءا بالمتابعة والتقويم.
* سوء الخدمة المقدمة من المشاريع.

– معوقات ترجع الى المواطنين:

*ارتفاع نسبة الأمية الهجائية بين المواطنين وكذلك انتشار الأمية الثقافية والسياسية, بالاضافة الى نقص الوعي الاجتماعي لديهم.
* عدم وجود وقت فراغ لدى المواطنين, وذلك لانشغالهم بأمور الحياة والمعيشة اليومية.
* عدم ارتباط المشاريع المطلوب المشاركة فيها بأولويات هامة في نظر المشاركين.
* ضعف الدخل بالنسبة للمواطنين.
* فقدان المواطنين ثقتهم في المسؤولين عن المشاريع.
* عدم وضوح دور المواطنين في المشاركة.

– معوقات ترجع إلى القيادات المحلية:

* سوء العلاقة بين القيادات و المجتمع.
* وجود بعض السلطات الدكتاتورية او التسلطية. (العمري، 2000، الصفحات 159–160).

14- دور المشاركة المجتمعية في عملية التحسين الحضري :

* تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة السكان وهذا بدوره يساعد في رسم السياسات لمعالجة تدهور العمران بحيهم.
* زيادة أوجه التعاون والتنسيق بين الأطراف التي ترتبط بعملية التحسين الحضري.
* تساعد المشاركة المجتمعية في تدعيم مفهوم الديموقراطية بالمجتمع.
* تعزيز وعي الأفراد بمشكلاتهم والامكانات المتوفرة وذلك لايجاد حلول للتغلب على هذه المشكلات.
* تعزيز عملية تصويب القرارات و سياسات التحسين الحضري مما يؤدي إلى أراء مطورة أكثر.

ثانيا/ لجان الأحياء في الوسط الحضري

1- نظرة تاريخية حول نشأة الجمعيات (لجان الأحياء) :

على اعتبار لجان الأحياء أنها جمعية, فلابد من التعرف على تاريخ نشأة هذه الجمعيات وكيف ظهرت الفكرة الأولى لتأسيس جمعية ما. و بتتبع تاريخ الانسانية نجد أن الجماعات قد "وجدت بشكل أو باخر في تصنيفات شتى منذ أن وجد الإنسان على وجه هذه الأرض، حيث ولد وهو إجتماعي بطبعه، يميل للاتصال بغيره راغب في التعاون معه، مكونا بذلك الجماعة، حيث نجد أن الجماعات كانت أقل عددا و أكثر حركة و تتكفل بعدد من الأنشطة التي تشبع حاجات أفرادها بالدرجة الأولى ولعل الأسرة أقدم جماعة تمثل ذلك. و بظهور الحضارات القديمة ظهرت جماعات في تصنيفات متباينة مارست أنشطة مختلفة لتحقيق أهداف متنوعة والتي تكونت بالأساس بسببها, واستمرت لفترات طويلة من الزمن منها الجماعات الحاكمة، والجماعات السياسية، العسكرية، الدينية، والجماعات الكادحة من طبقات الشعب الدنيا. ذلك وقد شهد القرنين 18 و19 تصنيفات خاصة لجماعة معينة مارست أنشطة نوعية محددة مثل جماعة المهرجين الذين كانوا يعملون في القصور للترفيه عن البلاط الملكي، وجماعة الحرفيين من أفراد الشعب الكادحين من أجل كسب لقمة العيش. ومع بداية القرن 20 وحتى الآن كُتب على الإنسان سواء شاء أم أبى أن يكون عضوا في جماعات متشابكة، سياسية، واقتصادية واجتماعية، متمثلة في أحزاب ونقابات وهيئات ومؤسسات وجمعيات وغيرها من الروابط والمنظمات ذات الأنشطة المتنوعة. إن التفاعلات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية المعاصرة تفرز أنماط جديدة من الجماعات كل يوم، وعلى سبيل المثال فقد صدر في منتصف الثمانينات كتاب ألفه:أوف، عنوانه الحركات الإجتماعية الجديدة عرض فيه لنوعيات جديدة من جماعات المصالح التي يصعب حصرها في التصنيفات والأنماط التقليدية، وهي جماعات تهتم بالجسد، أو بالصحة العامة، أو بالبيئة، أو بالهوية الثقافية والتراث الإثني واللغوي (رشيدي، 2007-2008، صفحة 40). فهل يمكن الآن أن نقول أن هذه الاصناف أو الأنماط من الجماعات كافية للإنسان لكي ينتصر على مشكلاته بحلها، أو بالتكيف معها ؟ أم أنه في حاجة ملحة إلى جماعات خاصة ذات طابع مميز لها، ينضم إليها لتساعده على مواجهة هذه المشكلات وحلها, وبهذا ظهرت جماعات في

الأحياء الحضرية لتقوم بدورها بمواجهة المشكلات المتنوعة التي يتعرض لها سكان الحي الواحد فمن هنا ربما كانت الفكرة النواة لتأسيس لجنة في كل حي.

لقد نشأت لجان الأحياء بأشكال ومضامين وتنظيمات متفاوتة و مختلفة حسب طبيعة الحكم والسلطة اللذين يحكمان البلاد, وكذلك على حسب المنظمات المحلية في المدن والقرى عبر القرون, وتتفاوت المجالس المحلية في حجمها وشكلها ودوافع قيامها وبنائها وأهدافها وقوتها وقدرتها على الاستمرار والنمو في أداء رسالتها وأسلوب عملها ودرجة تأثيرها على الافراد والجماعات. وقد شهدت المنظمات المحلية في القرى والمدن تغيرات ملموسة في هويتها وطبيعة تركيبها و وظائفها من حقبة زمنية الى أخرى, ويتضح هذا التفاوت في ضوء طبيعة السلطة الحاكمة والاسلوب الذي تتبعه في حكم البلاد بالاضافة الى السياسة المرسومة لمشاركة المواطنين. (صالح قدومي، 2008، صفحة 37), وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الخاص بشروط تأسيس لجان الأحياء في الجزائر ومجموع القوانين التي تحكمه.

2- أهمية تكوين لجان الأحياء:

إن لتكوين اللجان أهمية كبيرة يمكن أن نوضحها في النقاط التالية:

* تعتبر اللجان مجالا مهما لايجاد روح التعاون في المجتمع وتفهم مشكلاته.
* تتيح اللجان فرصة للأفراد للتدرب على تحمل المسؤولية والقيام بالدور القيادي في المجتمع والتشجيع على العمل بروح الفريق.
* تتيح اللجان الفرصة للنقاش الحر والتفاعل وتبادل الرأي والأفكار.
* تعد اللجان أسلوبا عمليا للمشاركة المجتمعية التي هي جوهر عمل تنظيم المجتمع. (صالح قدومي، 2008، صفحة 36).

بقراءتنا لهذه النقاط التي توضح الأهمية الفعلية للجان الأحياء يتبين لنا أكثر أهمية موضوع دراستنا وكيف ان لجان الأحياء ضرورة ملحة لتحسين حالة الأحياء ورفع جودة الحياة بها والذي سيتضح لنا أكثر خلال قيامنا بهذه الدراسة.

3- أهداف تكوين لجان الأحياء:

تتفاوت الأهداف التي تتكون من أجلها لجان الأحياء أو مجالس الأحياء, وتتشكل, وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

* التأكيد على مشاركة السكان واستشارتهم قبل اتخاذ القرارات حول برامج التطوير الرئيسية في منطقة الحي.
* دعوة مواطني الأحياء للمشاركة المتواصلة في التخطيط المستقبلي للبرامج والمشاريع الخاصة بالحي.
* تنظيم المواطنين وسكان الحي لضمان تلبية الاحتياجات المتباينة والمختلفة بأفضل طريقة.

ومهما اختلفت الاهداف فان الهدف العام هو السيطرة على النمو والتطور في الحي حسب الاحتياجات والاهتمامات الخاصة بسكان الحي, فهؤلاء يدركون أنهم اذا ما انطووا تحت هيئة واحدة سيكونون بذلك في موقف قوة ويزيد احتمال تلبية مطالبهم واحتياجاتهم.

4- وظائف لجان الأحياء:

في هذا العنصر سنقوم بإستعراض وظائف لجان الأحياء والمهام التي تقوم بها في مختلف المجالات و قد تم تصنيفها كالتالي:

أ- الوظيفة الإيديولوجية:

إن للإيدولوجيا دور بالغ الأهمية بالنسبة لجماعة لجان الأحياء، حيث تعتبر منبع للمعلومات والمعايير والقيم التي تحتكم إليها جماعات لجان الأحياء, وتتمثل هنا في إيديولوجية المصالح والمنفعة الشخصية، التي إتخذتها لجان الأحياء أساسا لها، والتي تؤدي إلى إمتثال وإذعان الأفراد داخل لجنة الحي والمجتمع إليها، ويتعلق الأمر بالمعتقدات التي تتضمنها لجنة الحي ويدين بها أعضائها، ولا شك بأن هذه المعتقدات تسير في إتجاه واحد، وتمثل سلوكا موحدا بين أعضائها، لذلك فقد تم استغلال لجان الاحياء باعتبارها جماعات مصالح, خاصة في الدول التي تسود فيها نظم حكم شمولية ويتم استخدام لجنة الحي كأداة للحشد والتعبئة لمساندة قيادة النظام وأيديولوجيته وسياساته لتتحول بذلك إلى قنوات مرتبطة بالحزب (نافعة، 2012، صفحة 352).

ب- الوظيفة السياسية:

من المعروف أن فئة الشباب أكثر فئات المجتمع نزوعا إلى الرفض والمنازعة و أكثرها ثورية ضد الواقع المعاش وأشكال الحياة اليومية والمؤسسات الإجتماعية،حيث نجدهم يميلون إلى التكتل في جماعات مختلفة، ولما تفشل هذه الجماعات في تحقيق أهدافها تلجأ إلى العنف والتخريب والإحتجاجات المتكررة، و من هنا تعتبر جماعات لجان الأحياء أحد القنوات والأوعية الرئيسية التي تتم من خلالها صياغة وبلورة مطالب أعضائها تجاه الدولة أو تجاه الشركاء الإجتماعيين الآخرين، كما تساعد على توعية أفرادها بحقوقهم وواجباتهم الخاصة والعامة على السواء, لذلك فهي أداة للتعبئة والتنشئة والمشاركة السياسية, ويظهر ذلك أكثر في تحول قيادات هذه الجماعات إلى العمل الحزبي، أو إرتباطها بشخصيات معينة كالقائد سواء كان رئيس الحزب أو جمعية أو نقابة، إلى جانب وجود نزاعات بين مؤسسات المجتمع المدني خاصة الأحزاب وجماعات المصالح، ممثلة خاصة في لجان الأحياء. (نافعة، 2012، صفحة 350)

ج- الوظيفة القانونية:

باعتبار أن القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم الحياة داخل المجتمع فإننا نجد الجماعات بأنواعها وأشكالها تقوم بعملية الضغط على الجهات الوصية حتى تكون القوانين التي تخرج بها قوانين تخدم الفئات المجتمعية المنضوية في هذه الجماعات، ومن جهة ثانية تعمل على توعية أفراد المجتمع بحقوقهم، إلى جانب

سعيهم إلى خلق قوانين جديدة تخدم مصالحهم وأهدافهم. فتكون بذلك لجان الأحياء هي الأخرى تسعى لتطبيق القانون بالاضافة إلى الاشارة و التوجيه إلى مواطن الخلل والقصور في القوانين الموجودة أو حتى إقتراح قوانين جديدة تخدم مجتمعاتها.

د – الوظيفة الثقافية:

تلعب لجان الأحياء دورا مهما في الحياة الثقافية والفكرية من خلال النشريات والمطبوعات والأيام الإعلامية والدراسية وكذا التحسيسية، بالإضافة إلى الحفلات والدورات الرياضية التي تقوم بها (رشيدي، 2007–2008، الصفحات 48–49).

هـ – الوظيفة الاجتماعية:

لجان الأحياء تسعى لتوعية أفراد المجتمع لفهم طبيعة المجتمع وأبنيته الاجتماعية، فهي تفسر لهم عددا من الحقائق الاجتماعية وذلك بهدف الدفاع عنها أو نقدها أو لاقتراح تعديلها، من خلال تشجيع وخلق المزيد من التضامن الاجتماعي والتجانس الأخلاقي والفكري لأعضائها، كما تحرص بعض جماعات لجان الأحياء على تقديم خدمات مباشرة لأعضائها، وتسهم من جهة أخرى في تنمية المجتمعات المحلية بالسعي مع الجهات الوصية إلى إقامة مشروعات لتطوير الأحياء والمناطق التي تتواجد فيها ويستفيد منها الجميع (الأعضاء وغير الأعضاء). و تعد الوظيفة الإجتماعية من الوظائف التي يسهل إلتماسها بالنسبة للجان الأحياء و هذا من خلال دورها الواضح في تقديم الخدمات المباشرة و غير المباشرة للأفراد و المجتمع على حد سواء، بحيث تعد لجنة الحي:

– أداة للتنشئة الاجتماعية:

فالتنشئة الاجتماعية هي عملية تلقين الفرد قيم و مقاييس و مفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه. والمعروف أن لجان الأحياء بصفتها ظاهرة إجتماعية تسعى إلى إكتساب الفرد مختلف نواحي و جوانب السلوك الإجتماعي المقبول كالتعاون و الأخلاق الحميدة، فمن خلال المشاركة الجمعوية يتمكن الفرد من حمل التقاليد و العادات الصحية و انتهاج السلوك الحضري الرشيد، ويعكس جانبا كبيرا من روح التعاون والمساعدة و يكون هدفه الأساسي إبراز قدراته و مهاراته وإستعداداته من أجل تحقيق الأهداف الكبيرة لمجتمعه وتعزيز مكانته و دوره الإجتماعي، و من هنا تأخذ الحركة الجمعوية أهميتها و مكانتها في عملية التنشئة الإجتماعية و التي هي عملية مهمة لكل من الفرد و المجتمع– فالانضمام إلى لجان الأحياء يكسب الفرد سلوكا إجتماعيا مقبولا كالتعاون و روح التطوع واحترام حقوق الغير، فالحياة الجمعوية تلقن الفرد السلوك الحضري الرشيد–

– أداة للوحدة و التفاعل الإجتماعي:

فالفاعلين الجمعويين مؤهلين أكثر من غيرهم للمشاركة والتوافق والإندماج مع الآخرين، فلجان الأحياء ضرورية إذا للوحدة و التفاعل، بحيث تؤدي إلى تعميق الوعي الإجتماعي و توطيد العلاقات الإنسانية بين مختلف الأفراد، سواء كانوا ضمن الجماعة الواحدة أو الجماعات المتعددة فعملية التفاعل بين الفاعلين الإجتماعيين عملية قائمة، وهي محور أساسي في تحقيق الإنجازات سواء كان ذلك من خلال اللقاءات و

المشاورات أو من خلال تفعيل البرامج و الإنجازات، إضافة إلى طبيعة العلاقات الإجتماعية و التفاعل الإجتماعي القائم بين هذه الجماعات و الجهات الوصية و المستهلكين، فشعور أعضاء الجماعة بالمسؤولية الجماعية يولد فيهم دوافع قوية للتماسك والتفاعل الإجتماعي- إن الانخراط في مثل هذه الجمعيات يؤدي بالمشتركين إلى الاندماج مع الآخرين و من ثمة تعميق الوعي الاجتماعي و توطيد العلاقات الإنسانية بينهم في عملية التفاعل سواء مع السلطات المحلية أو فيما بين أعضاء اللجنة هذا ما يؤدي إلى تحقيق الكثير من الأهداف التي تخدم الصالح العام-

- أداة للانتقال الاجتماعي:

الإنتقال الإجتماعي يشير إلى انتقال الفرد من طبقة إلى طبقة إجتماعية أخرى في المجتمع و يشار إلى هذه العملية بالانتقال العمودي - هناك انتقال أفقي و يحدث عند بقاء الفرد في نفس مستوى طبقته-إلا أنه يحسن من أوضاعه المعيشية والإقتصادية والإجتماعية, هو وسيلة يتمكن الفرد من خلالها احتلال موقع اجتماعي أفضل من المواقع السابقة, و ذلك من خلال ما يحصل عليه من خبرات و تجارب وحتى مكاسب مادية وعن طريق استثمار علاقاته الشخصية، بحيث هذه الإنجازات تمنحه الشهرة و المكانة الجيدة التي تجعله مهيأ للاستفادة من الإمكانات المادية والإجتماعية والإعلامية و بشكل يحقق له الفرصة الكبيرة في بناء وضعه الإجتماعي الجديد والتفاعل مع أفراد آخرين من طبقات إجتماعية أفضل فمن ذلك قد يلجأ هذا الفاعل الإجتماعي إلى تحسين مستواه الإجتماعي عن طريق تغيير وسائله الحياتية و المعيشية و تغيير سكناه و بذلك يتمكن من الإنتقال الإجتماعي وبدأ حياة إجتماعية جديدة تختلف في خصوصياتها و ظروفها عن حياته السابقة، و لكن ذلك لا يحدث لجميع الفاعلين الإجتماعيين كما أن طبيعة الانتقال الاجتماعي تتحدد بطبيعة المجتمع و بمستواه الإجتماعي والإقتصادي و الحضاري و خصوصياته السياسية.

- أداة للضبط الإجتماعي:

إن المجتمعات تسعى دائما إلى إيجاد الوسائل الهادفة لتوحيد جهود الأفراد عن طريق تنظيم و توحيد ميولهم و رغباتهم و إهتماماتهم المختلفة و الإستفادة و الإستثمار الصحيح لأوقات الفراغ من خلال بعث لجان الأحياء و غيرها بحيث تتحقق من خلالهم الأهداف المرجوة والتي تتطلبها المصلحة الإجتماعية، فلجان الأحياء على سبيل المثال لها أهميتها في غرس الكثير من القيم والضوابط الإجتماعية في أفراد المجتمع، وهي أداة مهمة في بنائهم الثقافي و الإجتماعي و ذلك من خلال نشر الوعي و تحديد و ضبط الإحتياجات و الأولويات و تبيان المزايا و العيوب- فلجان الأحياء تهدف إلى غرس القيم الاجتماعية لدى الأفراد و توعيتهم و التقرب منهم لمعرفة إنشغالاتهم واحتياجاتهم لتقوم فيما بعد بتوحيد الجهود للتمكن من الحصول على الحلول المناسبة لها في إطار منضبط و أسلوب حضري يقلل من الاحتجاجات و الشغب-

- أداة للتمثيل الإجتماعي:

من السمات المميزة للجان الأحياء أهميتها الكبيرة للفرد والمجتمع فهي تمنحه المقدرة على نموه الإجتماعي وتهذيب سلوكه وبناء إتجاهاته الإجتماعية و تعزز فيه الشعور بالمسؤولية الإجتماعية وواجباته بصفته عضوا

فاعلا في المجتمع و تعمق فيه أبعاد هذه المسؤولية و هذه الواجبات فتضعه في مواجهة متطلبات الإلتزام و العطاء المميز و التمثيل الحقيقي لجماعته بشكل يعزز مكانته في المجتمع , والمعروف أن ممثل الجمعية يتحمل أعباء نفسية و إجتماعية كبيرة في عملية التمثيل هذه، سواء كان ذلك أثناء محاولته الحصول على المطالب المتبناة من القاعدة في مواجهة الجهات الوصية و ممثلي الجمعيات الأخرى أو أثناء عرض الحصيلة أمام زملائه في الجمعية أو حتى أمام ساكني الحي الذين يريدون دائما الجديد و دائما يتطلعون للأفضل و يرفعون سقف المطالب .

و – الوظيفة النفسية:

تخلق الممارسة الجمعوية حالة من الإستقرار النفسي و الإتزان العاطفي لدى الفرد المشارك بفعالياتها المختلفة، كما تنمي فيه روح الإستعداد للتفوق و الوصول إلى مبتغاه. فالحركة الجمعوية لها أهميتها في تمكين الفرد من أداء دوره في المجتمع بشكل فاعل و متميز و تخلق له شعور بالدافعية و المثابرة على العمل بفعالية و روح إيجابية تمكنه من ضبط إنفعالاته النفسية، و القدرة على التصرف في المواقف الصعبة التي تتطلب إتزانا نفسيا و إجتماعيا. كما أنها تسهم أيضا في خلق المشاعر التي تتسم بجمالية الإبداع و تبعد الفرد عن مشاعر الضياع و الإحباط و التي قد تؤدي إلى العدوانية أو العزلة أو الأمراض النفسية و الإجتماعية المختلفة، و هي في نفس الوقت تخلق من هؤلاء الأفراد عناصر فاعلة في مجتمعاتهم.

ز – الوظيفة التنظيمية:

فالتنظيم هو الإطار الذي بموجبه يتم ترتيب جهود الجماعة من الأفراد وتنسيقها في سبيل تحقيق أهداف محددة حيث تركز كل جماعة أولا على التنظيم الداخلي لأفرادها من خلال توزيع المهام والصلاحيات بحسب إمكانيات كل فرد فيها وقدراته إضافة إلى تنظيم العلاقات فيما بين الأفراد فكلما زاد حرص جماعة لجنة الحي على إنضباط أعضائها وتوقيع العقاب على من يخرج على نظامها كلما إزدادت قدرتها كالية لضبط السلوك، وفي الأخير تنظيم العلاقات وكذا سبل السعي وأيضا الأنشطة الموجهة إلى الخارج، سواء تعلق الأمر بالعلاقات بين الجماعات أو مع المجتمع المحلي الذي تنشط فيه، كما تعد جماعات لجان الأحياء أداة إتصال وضبط إذ أنها تعمل في إتجاهين، وذلك حين تقوم بنقل مطالب الأعضاء إلى صناع القرار من جهة ومن جهة ثانية نقل موقف صناع القرار إلى الجماعة والمجتمع، وفي كلتا الحالتين تعمل على تهيئة الأوضاع لفهم أو تفاهم أفضل بين الشركاء الإجتماعيين، كما نجدها دائما في مواجهة للبيروقراطية الإدارية التي لا تواكب الأحداث والتطورات في نظرها ذلك أن للبيروقراطية كتنظيم مشكلاتها التي تنجم عند عمليات التطبيق والممارسة والتنفيذ، مما يعوق النظام ويؤدي إلى الخلل والإبطاء في قضاء الحاجات، وضياع الوقت وفقدان مصالح الناس.

ح –الوظيفة الإقتصادية:

لكي تستطيع أي جماعة تحقيق أغراضها وأداء نشاطاتها، لابد أن تكون لها موارد مالية خاصة بها، وعلى هذا الأساس تقوم الجماعة بتنمية مواردها المالية ذاتيا، ووفق الأسلوب الذي يلائم نشاطها الاقتصادي، إلى جانب إعتمادها المبدئي على الإمداد المالي من السلطة المركزية. وبما أن جماعات لجان الأحياء هذه لا

تقوم بدور إقتصادي فعال فقد تتلخص وظيفتها الإقتصادية في دورها المالي فقط، بإعتبار أنها تسعى للحصول على التدعيم المالي لها وذلك لكون مداخيلها الذاتية لا تكفي للتسيير عدى نشاطاتها. (رشيدي، 2007-2008، الصفحات 47-53).

5- *أنماط لجان الأحياء :*

تختلف أنماط اللجان على حسب المهام التي تؤديها والسلطة التي تمارسها, اضافة الى درجة التبعية/ الاستقلالية التي تمتلكها, وكذلك بحسب الأدوار التي تقوم بها إتجاه المواطنين, وانطلاقا من هذا طرحت مجموعة من النماذج أو التصنيفات للجان المحلية وهي:

1- النموذج التبادلي: وهو عبارة عن مجموعة أجهزة أنشأت بهدف تحسين سبل الاتصال والحصول على معلومات بين الحكومة والأحياء.

2- **النموذج البيروقراطي:** يتم فيه تحويل الخدمات الادارية لموظفي الحكومة الذين تم تعيينهم في الضواحي والاحياء.

3- **النموذج البيروقراطي المتطور:** يتحمل الموظفون الحكوميون المعنيون مجموعة من المهام والاعمال الموكلة إليهم ويكونون مسؤولين إتجاه الادارة المركزية من ناحية, ومن ناحية أخرى اتجاه المجالس المحلية وخاصة ذات المهام الاستشارية.

4- النموذج المتطور: ويتم ضمنه تأسيس هيئة محلية تتمتع بدرجة من الاستقلالية بهدف مشاركة السلطة المركزية في بعض مهامها ومسؤولياتها.

5- النموذج الحكومي: تجرى فيه إنتخابات للمجالس الفرعية على مستوى الأحياء والضواحي لتوكل إليهم مجموعة من الصلاحيات والمسؤوليات للحكم الذاتي والادارة الذاتية بالاشتراك مع الحكومة المركزية. (صالح قدومي، 2008، الصفحات 41-42) .

6- *شروط ومقومات تكوين اللجان:*

اللجان من الوسائل المهمة في تنظيم المجتمع, فاللجنة جماعة محدودة من الأشخاص الذين يتم اختيارهم للاشتراك في مسؤولية البحث وتنفيذ نشاط معين ومتابعته وهي جماعة مسؤولة أمام الهيئة أو السلطات العليا, وهناك عدة إعتبارات يجب مراعاتها في اختيار اللجان:

* أن يناسب عدد أعضاء اللجنة طبيعة المهام الموكلة إليهم.
* أن يكون لدى أعضاء اللجنة الخبرة الكافية والمناسبة للعمل الموكل إليهم.
* أن يكون هناك علاقات ودية وايجابية بين أعضاء اللجنة.
* أن تكون أهداف اللجنة واضحة للجميع.

* أن تكون القيادة واضحة ومقبولة.
* أن تكون عضوية اللجان اختيارية وليست اجبارية. (فتحي و اخرون، 1983، صفحة 413)

كما تستند عملية قيام لجان الأحياء على الأسس والمقومات التالية:

1- وجود مصالح محلية مميزة على مستوى الحي:

ويقصد بذلك توفر مصالح خاصة بالمنطقة, وليس من الضروري أن يتفق عليها جميع المواطنين أو الأحياء المختلفة في الدولة, بقدر ما تهم أبناء المنطقة أو الحي ذاته, ولكي تكتسب هذه المصالح السمة المحلية لابد أن تعبر هذه المصلحة عن حاجات و أمال وطموحات الغالبية العظمى من سكان الحي وأن لا تتناقض مع المصلحة العليا للدولة, وعادة ما تتولى الحكومة المركزية تحديد ما يعتبر مصالح محلية وما يعتبر مصالح قومية. (صالح قدومي، 2008، صفحة 39)

2- الاستقلالية الادارية :

يتمتع المجلس المحلي أو مجلس الأحياء بدرجة عالية من الاستقلالية في ممارسة المهام المنوط بها بموجب الدستور, و يبقى السؤال المطروح هنا كيف يتم الحفاظ على هذه الاستقلالية.

3- الشخصية المعنوية:

يجب أن يمنح الدستور الوحدات المحلية صفة الشخصية المعنوية و إلا أعتبرت فرعا من فروع الحكومة, ولكي تتحقق اللامركزية فمن الضروري أن يتوفر وجود أشخاص معنويين تنسب إليهم تصرفاتها و تقع عليهم المساءلة من قبل الحكومة أو المجلس التشريعي. وحتى تكتسب المجالس المحلية(لجان الاحياء) صفة الشخصية المعنوية يجب أن تتوفر المقومات التالية:

* وجود من يعبر عن الشخص المعنوي ويتمثل ذلك بالمجلس المحلي.
* يكون لها ذمة مالية مستقلة عن مالية الدولة .
* يجب أن تتمتع الوحدة المحلية بأهلية التقاضي سواء كمدعي لمقاضاة أو مساءلة الدولة أو الوحدات المحلية الأخرى أو الأفراد كما تكون هي أيضا عرضة للمقاضاة و المساءلة.
* أن يكون للوحدة المحلية جهازا إداريا خاص بها وتُحل الشخصية المعنوية أو تزول شرعيتها بنفس الادارة التي نشأت بها, فاذا منح الدستور الشخصية المعنوية لمجالس الأحياء فإنها يمكن أن تلغى أيضا بالدستور أو إدارة أعلى من الدستور. (صالح قدومي، 2008، صفحة 40).

4- القدرة على تكوين موارد محلية ذاتية:

يعتمد الأسلوب الفعلي و العملي لمجالس الأحياء في قدرتها على ايجاد وتكوين موارد مالية ذاتية خاصة بها ولها الحرية في التصرف فيها وقد أثبتت التجارب في العديد من الدول النامية العربية خاصة, أنه هناك علاقة طردية بين درجة الاستقلال المالي لمجالس الأحياء وحرية ممارسة المهام, فإذا كانت الموارد المالية كافية, فإنها تستطيع القيام بأعمالها ونشاطاتها تلبية لإحتياجات كافة المواطنين, خلافا لذلك فهي تصبح مقيدة وتلجأ الى

الحكومة المركزية لمزيد من الإعانات والقروض والتي يمكن أن تؤدي في الأخير إلى المساس بإستقلالية هذه المجالس.

5- الرقابة الحكومية:

المطالبة باستقلالية المجالس المحلية لا يعني الاستقلالية التامة والمطلقة, بل هناك قيود من حق الحكومة المركزية ممارستها مثل الرقابة على الأعمال والتصرفات, والهدف من ذلك هو التأكد من تنفيذ المجالس المحلية للمهام والاعمال الموكلة إليهم (صالح قدومي، 2008، صفحة 41).

إن هذه الأسس تكفل تحقيق توازن في القوى السياسية وتقييم العمل والمشاركة الفعالة بين القاعدة الشعبية والسلطة الحكومية والتعاون في بناء المجتمع المدني.

7- *خلفيات المشاركة في لجان الأحياء:*

إن الجماعات بإعتبارها نسق مفتوح فهي تتأثر وتؤثر بالبيئة الموجودة فيها بما في ذلك البيئة الإيكولوجية والإجتماعية والثقافية وحتى الإقتصادية, حيث تتحدد طبيعة العلاقات ونمط التفاعل فيما بينها تبعا لذلك.

- الخلفيات الإيكولوجية:

حيث أن الروابط السطحية والمؤقتة سمة غالبة لبناء العلاقات الإجتماعية السائدة بين سكان المدينة، الذين يتعرضون دائما لتجديدات ومتغيرات اجتماعية مستمرة تؤدي إلى تغير وتعديل إنتماءاتهم الثقافية إذا ما قورنوا بساكني القرية الذين يستطيعون العيش في ظل تراث ثقافي مشترك دون تغير يذكر إلى جانب ذلك إرتبطت سطحية العلاقات الإجتماعية في نظر البعض مثل ويرث بكبر حجمها وزيادة نمو هذا الحجم باستمرار. حيث نجد في القرية العلاقات الأولية المبنية على الألفة والمودة و الجوار وتبادل الخدمات والمساعدات و نجد في منطقة الأطراف والضواحي النمط الشبه الأولي ويقصد به أن نمط التفاعل و العلاقات الإجتماعية بين سكانها يكاد يجمع ما بين الطابع المميز للجماعات الأولية ليبعد إلى حد كبير عن الخصائص السطحية و الغفلة و اللاشخصية وبين الطابع الرسمي الذي يميز الجماعات الثانوية الأكثر إنتشارا و سيطرة على حياة المدينة.

-الخلفيات الإجتماعية:

هناك الكثير من العوامل الإجتماعية التي تلعب دورا هاما في التأثير على شبكة العلاقات الإجتماعية للجماعة، ومن ثم تحديد الوظائف وكذا نمط التفاعل المؤدى لتحقيقها، وتشمل هذه العوامل الرغبة في المكانة، الإتصال بالآخرين، والطبقة الإجتماعية، المنافسة...

*** الرغبة في المكانة:**

يوجد في كل مجتمع نماذج معينة من السلوك يمكن محاكاتها لأنها تمنح الاحترام والمكانة، فأشكال السلوك التي تعتبر ذات مكانة تختلف من مجتمع إلى آخر، ففي المجتمعات التقليدية نلاحظ أن إنجازات غير مادية ورمزية تكافأ بالمكانة العالية ومثال ذلك الزهد والطهارة، القيام بالواجبات الدينية، أما في العالم المعاصر فان

الناس يبحثون عن المكانة من خلال الحصول على رموز مادية واضحة مثل الملابس، الطعام المسكن المجهز الفاخر والسيارات– هذا ما يدفع بهم للانخراط في لجان الأحياء طمعا في المكاسب المالية التي حسب اعتقادهم ستخلق لهم مكانة إجتماعية معتبرة في محيطهم–

* **الإتصال:**

إن مناطق الإتصال الثقافي هي مراكز التغيير، حيث ومن خلال الإتصالات نجد أن السلوك يتعدل ويدخل خبرات جديدة وتنشأ رموز جديدة للمكانة والنفوذ حيث أن الإحتكاك بين الأفراد والجماعات يدفع إلى تبادل التأثير والتأثر ومن ثم إكتساب الخبرات والرموز الجديدة، كما تلعب الهجرة والتنقلات السكانية دورا ملحوظا في هذا الصدد، حيث تبين لزيمر مثلا إن عضوية هذه المنظمات تزداد حجما بين المهاجرين الذين تطول مدة إقامتهم بالمنطقة، بالمقابل فإن حجم هذه المشاركة يضيق في المناطق شبه الحضرية، مهما طالت مدة إقامتهم بالمدينة– إن لجان الأحياء المكان الأنسب للاتصال والتواصل بمختلف لاموز و ذهنيات الافراد المدينة لذلك في المقصد الأول خاصة بالنسبة للمهاجرين الجدد–

* **الطبقات الإجتماعية:**

تتفاعل الطبقات الإجتماعية المختلفة في المجتمع بطرق مختلفة، فالأفراد الذين يندرجون تحت أوضاع طبقية دنيا يكونون أقل إنغماسا وإنتماءا إلى هذه المنظمات إذا ما قورنوا بغيرهم ممن يندرجون تحت أوضاع طبقية أعلى، فالطبقات العليا مثلا أكثر إحتمالا لقبول الخبرات الحديثة لأنهم يستطيعون تحمل تكاليفها كما أنهم أكثر تعلما، ولهم أيضا وسائلهم للحصول على الكثير من التجديدات والإبتكارات غير المتاحة للطبقات الأخرى. وعندما يتعلق الأمر بالثقافة المادية فهم أكثر تقبلا لها، أما الطبقات الدنيا وخاصة الفقراء فهم أكثر ميلا للمعارضة للطرق الجديدة وذلك لأنهم أقل الناس تحملا لقبول المخاطر، وهم محتاجون إلى التأكد قبل فعل أي شئ مختلف, كما أوضح آلفين بوسكوت أن الوضع الطبقي للأفراد لا يؤثر فحسب في ميل الأفراد للمشاركة في هذه المنظمات أو الروابط، بل يؤثر أيضا في حجم هذه المشاركة ونوعيتها، الأمر الذي ينعكس على ما أسماه بتعددية الإنتماءات وتنوعها بالنسبة للفرد الواحد.

* **الخلفيات الثقافية:**

تتراكم الثقافة بمرور الوقت، ويميل نموها إلى التزايد، وعموما فإن أساس الثقافة القائمة هو الذي يقرر السمات الجديدة التي يمكن قبولها، وتظهر الثقافات المختلفة درجات متفاوتة من القدرة والإستعداد لقبول التغير في الأنماط المختلفة للسلوك، كما تعتبر درجة التكامل الثقافي أيضا أحد عوامل قبول التغير، فالثقافات المتكاملة المنسجمة ينتج عنها عادة شعور بالأمن والرضا بين أعضائه, أما المجتمع الذي يتميز بعدم التناسق والانسجام بين عناصره الثقافية، و قلة التكامل في المبادئ الثقافية، تظهر فيه دائما الصراعات والارتباك وعدم الأمن والقلاقل الاجتماعية، وبالتالي فان مثل هذه الثقافة تميل لان تكون أكثر عقلانية ودنيوية، مع تأكيد مرتفع على الفردية، وفى نفس الوقت نجد أن الناس عادة ما يقبلون التغيير في النواحي المادية ولا يجدون ضررا في ذلك، أما النواحي غير المادية و الروحانية فإنها تكون ملتصقة بالقلب والروح و يصعب تغييرها بسهولة. حيث أن

المعرفة التي يتمسك بها أعضاء ثقافة فرعية، عن عملهم هي بالقطع معرفة عامة حيث تتضمن عناصر القيمة وعناصر التوقع التي تحدد السلوك المرغوب، وتوفر المعايير التي يستند إليها الحكم على ما إذا كان السلوك مرغوب أو غير مرغوب، إلا انه من الخطأ الإعتقاد بأن الجماعة تشتمل على نسق ثقافي كبير يشترك فيه كل أعضاء التنظيم بحيث تتعايش الثقافات المتعاونة والمتنافسة في نطاق الجماعة الواحدة، وكما ترى كاترين جريجوري فان الجماعات حسبها متعددة الثقافات، لأن الجماعات الفرعية تختلف من حيث ثقافتها العرقية أو المهنية.

د –الخلفيات الإقتصادية:

ليس هناك شك في أن الرغبة في الربح الإقتصادي هي باعث هام على التغير، فإذا كان هناك شيء له قيمة نفعية، فإن التغير في مثل هذه الحالة يكون مقبولا وموضع ترحيب:

*** إدراك المزايا الإقتصادية:**

فأفعال الإنسان تتقرر بحسب إدراكه للفائدة الإقتصادية، وكلما أدرك الفرد أو الجماعة بأن الفائدة مجزية ومعروفة بوضوح كلما تحمس وإندفع للتغيير.

***التكلفة:**

التغير دائما مكلف، ولهذا نلاحظ أن الفقراء دائما ينؤون عنه، لأنهم لا يستطيعون تحمل تبعاته، وفي مقابل ذلك يحاولون المقارنة بين البدائل المتاحة لإشباع حاجياتهم وبأقل تكلفة. وقد تظهر التكلفة الإجتماعية في العزلة والكراهية أو حتى الإبتعاد عن بعض الجماعات المرجعية فالإنتماء إلى جماعات معينة يتطلب القيام بواجبات محددة، قد ينظر إليها على أنها أعباء إضافية ليست ملزمة، فالشخص الذي يعيش على هامش الجماعة ليس لديه الكثير الذي يخسره مع التجديد.

*** المصالح المستقرة:**

ترتبط المصالح الإقتصادية هنا بالتوقع المجني من التجديد، فعندما يعتقد أصحابها أن التغير المقترح سيكون مربحا لهم، وسيعود عليهم بالفائدة، فإنهم يميلون إلى قبوله أما إذا كان العكس فإنهم يميلون إلى رفضه ومعارضته. فجماعات لجان الأحياء التي تستطيع الوصول إلى فائدة خاصة من المحافظة على الوضع الراهن، يحاولون المحافظة على مزاياهم وإمتيازاتهم الخاصة ويعارضون التغيرات ما عدا الملائمة لهم أو التي تخدم مصالحهم وتدعم مركزهم. وإلى جانب هذا نجد أن الإمكانيات المادية المتاحة في المجتمع وقدرته الإنتاجية والعلاقات الإقتصادية بداخله ومع غيره من المجتمعات بالإضافة إلى مستوى دخل الفرد ومدى مناسبة الظروف والأوضاع المعيشية كل ذلك يؤثر على الجماعة. (رشيدي، 2007–2008، الصفحات 55–59).

8- عوامل نجاح لجان الأحياء:

بالاضافة الى الاعتبارات التي يجب مراعاتها في تكوين اللجان كما سبق توضيحه, هناك أيضا عدة عوامل واعتبارات قد تساعد حال توافرها على إنجاح عمل اللجان ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

* أن تكون أعمالها ومهامها واضحة للجميع , وان تكون مقنعة وواقعية يمكن تنفيذها.
* محاولة تنفيذ الأعمال الموكلة إليها في وقتها.
* ضرورة تقسيم الأعمال بين أعضاء اللجنة, لأن وضوح الأدوار والمهام وتحديد المسؤوليات أمر بالغ الأهمية لضمان السير الحسن للأعمال.
* أن يكون المناخ الذي تعمل فيه اللجنة يبعث على الراحة والاحساس بالطمأنينة وتسود فيه العلاقات الانسانية الطيبة.
* إتباع الأساليب العلمية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم.
* تنظيم أعمال اللجنة من التقارير والسجلات وكذلك توفير الامكانيات اللازمة لذلك. (صالح قدومي، 2008، صفحة 36), وتبقى هذه العوامل تعني اللجان بصفة عامة, فكل حي في المدينة له خصوصيته عن باقي الأحياء بالتالي عوامل نجاح لجنة الحي تختلف من حي إلى آخر.

9- لجان الأحياء في الجزائر:

إن الشعار الذي رفعته الجزائر منذ مطلع التسعينات تحت عنوان" من أجل حياة أفضل " سعت إلى تكريسه بتبني إصلاحات أسفرت في السنوات الأخيرة عن إصدار قانوني البلدية والجمعيات -(القانون 11 – 10 الصادر في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 جوان 2011 الخاص بالبلدية, الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 01 شعبان 1432 هـ الموافق لـ 03 جويلية2011 و القانون 12- 06 الصادر في 18 صفر 1433هـ الموافق لـ 12 جانفي 2012 الخاص بالجمعيات ,الجريدة الرسمية رقم 02 المؤرخة في 21 صفر 1433 هـ الموافق ل 15 جانفي 2012)- اللذان لطالما علق المواطنون آمالا كبيرة عليها ، إذ كان ينتظر منها أن تمهد الأرضية لبناء مجتمع قائم على أساس التعاون من أجل تنمية مستدامة تضمن الانسجام الاجتماعي مستقبلا من خلال حكامة محلية يكون إشراك الفاعلين المحليين فيها حجر الزاوية الذي يبنى على أساسه الصرح الديموقراطي لمجتمع يتوق إلى التفتح و التقدم والاستقرار بعد سنوات عانى فيها من الفكر الأحادي والذي زادته العشرية السوداء انتكاسا.

أ- لجان الأحياء في قانون الجمعيات الجديد:

لقد تطرق قانون الجمعيات الأخير إلى كل الجمعيات على كل المستويات, الوطنية, الولائية و المحلية سواء كانت ذات طابع ديني أو ثقافي أو رياضي ، ما عدا لجان الأحياء فقد أدمجها ضمن الجمعيات المحلية دون ذكرها و بذلك ينطبق عليها كل ما يتعلق بالجمعية من شروط التأسيس و الاعتماد، و ما يميزها عن الجمعيات الولائية و الوطنية هو أن عدد الأعضاء المؤسسين لها ينحصر في عشرة أعضاء فقط لا أكثر ، بينما نجد الجمعية الولائية يؤسسها (15) عضوا منبثقين عن بلديتين على الأقل، و (21) عضوا بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات منبثقين عن ثلاث ولايات على الأقل، و (25)عضوا بالنسبة للجمعيات الوطنية

منبثقين عن إثنى عشر ولاية على الأقل- المادة 06 من القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ 12 جانفي 2012 الخاص بالجمعيات- وما يمكن ملاحظته هو الغموض الذي يكتنف النصوص القانونية فيما يتعلق بلجان الأحياء التي يعد دورها هاما و أساسيا في إرساء الحكامة المحلية من خلال تسيير تشاركي لشؤون الجماعة الإقليمية، و هذا لا يعني عدم وجودها أو قلة اعتمادها (سايل، 2015، صفحة 147).

ب - شروط تأسيس الجمعيات : - باعتبار لجنة الحي جمعية-

لقد حدد قانون 06/12 المتعلق بالجمعيات مجموعة من الشروط منها ما هو مرتبط بأهداف الجمعية ومنها ما هو متعلق بالأعضاء المؤسسين, ومن بين هذه الشروط وبحسب المادة 04 من هذا القانون مايلي :

- تحديد إسم للجمعية(بالنسبة للجنة الحي فتسمى على اسم الحي) ومقرها والهدف من إنشاءها ، مع عدم تعارض هذا الهدف مع القوانين السارية والآداب العامة.

- أن يكون الأشخاص المؤسسين لها راشدين أي سنهم من 18 سنة فما فوق وأن يتمتعون بجميع حقوقهم المدنية والسياسية دون أن يكون لديهم اي سوابق عدلية(جناية/جنح) تتنافى مع مجال نشاط الجمعية.

- يجب أن يتمتع الأعضاء المؤسسين بالجنسية الجزائرية.

-حسب المادة رقم 04 من القانون يتعين على الأعضاء المؤسسين الذين يشترط أن يبلغ عددهم 10 أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية و 15 وهو الحال بالنسبة للجان الأحياء باعتبارها جمعية بلدية, على أن يودع التصريح بالتأسيس مرفق بملف التأسيس لدى مقر الولاية التى تتواجد بها الجمعية في حالة كانت هذه الأخيرة ذات طابع محلي، أما إذا كانت ذات طابع وطني أو جهوي فيكون ايداع التصريح لدي وزارة الداخلية.

- الإعلان عن تأسيس الجمعية يكون في الجريدة الرسمية (باعلي، 2016-2017، صفحة 79).

ج- لجان الأحياء في الممارسة:

إن الاحتجاجات التي تشهدها عدة مدن جزائرية من وقت لآخر هنا و هناك، أظهرت عمق الهوة التي تفصل بين مسيري الجماعات المحلية و المواطنين, و قد استهدف المتظاهرون في غالب الأحيان مقرات بلدياتهم تعبيرا عن استيائهم و عدم ثقتهم بالمجلس المنتخب و هذا يدل على إقصاء العديد من البلديات لبعض الجمعيات التي من شأنها أن تكون فضاء للحوار المفتوح و جسرا للتواصل مع المواطنين ، مثل لجان الأحياء التي يعول عليها في الدول الغربية لتنظيم الحياة داخل المدينة و إيجاد حلول للعديد من المشاكل التي تعيق سير الحياة اليومية. بالنظر إلى النسبة العالية من لجان الأحياء التي تم اعتمادها في الجزائر يمكن القول أنها بذلت مجهودات معتبرة من أجل تكريس مبدأ الديموقراطية التشاركية، إذ يفوق عددها، عدد باقي الجمعيات المعتمدة على المستوى المحلي، إلا أن وضعية أحيائنا لا توحي بأي مجهود لترقيتها، فهي ماتزال تعاني من قلة النظافة و التهيئة مما يزيد من معاناة ساكنيها (سايل، 2015، صفحة 147) .

كما تعاني لجان الأحياء في الجزائر، كجمعيات محلية، من عدة مشاكل أضعفت نشاطها وأفرغتها من محتواها حتى أصبحت موجودة و منعدمة في نفس الوقت، و أن الرقم الذي أفصحت عنه وزارة الداخلية (

23371 لجنة حي أي ما يعادل 21,45 % من مجموع الجمعيات على المستوى الوطني)*(الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية, الموقع الرسمي لوزارة الداخلية, وضعية الجمعيات المحلية المعتمدة إلى غاية جوان 2020) لا يعكس تواجدها الفعلي في الميدان، وتنحصر هذه المشاكل أساسا في : مشكل المقر و مشكل التمويل وضعف الحس المدني (سايل، 2015، صفحة 147). وحقيقة الأمر تكمن في أن السلطات المحلية لا تريد فتح المجال أمام هذا النوع من الجمعيات ليضغط على قراراتها ، لذلك نجد القانون غامضا وغير صريح في شأنها ، مما يؤدي إلى إضعاف عزيمة المنخرطين فيها و/أو الراغبين في الانخراط ، ولعل ما يزيد الوضعية سوءا هو ضعف الحس المدني لدى المواطنين و قلة أو يمكن القول إنعدام وعيهم بأهمية تدخلهم في شؤون بلديتهم من خلال تنظيمهم في إطار لجان الأحياء ، التي غالبا ما تنحصر وظيفتها في معالجة ملفات السكن فقط ، بالتالي يكون هذا الدافع الأول إلى الانخراط في مثل هذه اللجان، وعندما يتم حل مشكل السكن يكتفي الأعضاء بهذا المكسب ولا يتطوعون للمطالبة بمطالب أخرى مثل الحفاظ على نظافة العمارات و الأحياء و تهيئة الأرصفة و الطرقات وبناء مرافق جوارية تسهل لسكان الحي حياتهم اليومية ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن أغلبية سكان الأحياء لا يقضون نهارهم فيها, فهم يعملون في مناطق أخرى بعيدين عن مشاكل أحيائهم و ليس لديهم الوقت للانخراط في الجمعيات و النظر في الشؤون التي تهم حياتهم في أحيائهم فلا تفرز هذه الأخيرة عوامل الارتباط الكافية بين القاطنين فيها بدرجة تجعلهم ينظمون جهودهم في إطار جمعيات محلية مثل لجان الأحياء, لتتراكم المشاكل بذلك إلى حد الانفجار، و يبقى قطع الطرق و الاحتجاجات السبيل الوحيد للتعبير عن الاستياء في صمت المسؤولين الذين لا يحركون ساكنا إلا عند اقتراب موعد التشريعيات. (سايل، 2015، الصفحات 149-150).

خلاصة:

تعتبر المشاركة المجتمعية إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها بناء وتنمية المجتمعات, وقد تبين فيما سبق جدوى أن يكون لكل مواطن أو جماعة فرصة للمشاركة في تحسين وتطوير محيطه, سواء من خلال العمل الفردي أو من خلال الانخراط في المؤسسات أو الجمعيات والتي من بينها " لجان الأحياء" والتي إرتأينا أن تكون نموذجا لدراستنا الحالية حول المشاركة المجتمعية وما يمكن أن نستنتجه في نهاية هذا الفصل, أنه بقدر ما تبين أهمية والدور الفعال للجان الأحياء لدرجة أن وجودها أصبح من الضروريات في أي مدينة, بقدر ما نلتمسه من إهمال ولا مبالاة من طرف السلطات في الجزائر وهذا ما يؤكده التعتيم الحاصل في القوانين الخاصة بتكوين لجان الأحياء, بالاضافة إلى انعدام روح المسؤولية لدى المسؤولين وكذلك ضعف الحس المدني اتجاه المشاركة المجتمعية بشكل عام.

الفصل الثالث: التحسين الحضري وأهميته للمجتمع الحضري

تمهيد

1- أهمية التحسين الحضري

2- أهداف التحسين الحضري

3- أنواع التحسين الحضري

4- مزايا التحسين الحضري

5- المعايير المعتمدة في التحسين الحضري

6- متطلبات عملية التحسين الحضري

7- مراحل التحسين الحضري

8- المتدخلين الرئيسيين و مجال تدخلهم(الفاعلين)

9- أسباب اللجوء الى التحسين الحضري

10- المناطق المعنية بعملية التحسين الحضري

11- التحسينات الممكن إدخالها على الحي

12- نماذج عن برامج التحسين الحضري

13- الانتقادات الموجهة للتحسين الحضري

14- التحسين الحضري في الجزائر

14-أ- تطور السياسة العمرانية في الجزائر

14-ب- البرنامج الوطني للتحسين الحضري

14-ج- الجانب التشريعي للتحسين الحضري في الجزائر

14-د- عملية التحسين الحضري في حي 600 مسكن بمدينة سطيف (نموذجا)

خلاصة

تمهـيد

للمعلومات النظرية دور هام في الدراسة الميدانية خاصة في التدخل العمراني، لذا يجب على الباحث أن يحرص على أن تكون المعلومات المقدمة شاملة و مرتبطة بالموضوع. و في هذا الفصل سنتطرق إلي بعض النقاط و المصطلحات التقنية المستعملة و المتعلقة بالتحسين الحضري و التي من خلالها سيمكننا التعرف على هذه العملية التي توصلنا إلي إطار معيشي جيد، و ذلك من أجل إدراجها ضمن دراستنا الميدانية والتعرف على الصعوبات التي تواجهها لجان الأحياء والتي تعيق تفعيل عمليات التحسين الحضري بأحياء المدينة.

1- أهمية التحسين الحضري:

* يعتبر حلا جزئيا لإشكالية إعادة إسكان الفئات محدودة الدخل، والتي لم تجد طريقا للاستفادة من القطاع المنظم، بما يخفف من الأزمة التي تعاني منها الكثير من المجتمعات .

* تحفيز السكان على تعبئة جهودهم واستثمار مدخراتهم في تطوير بيئتهم.

* تقليص الفوارق السكنية والاجتماعية بين أجزاء المجتمع المديني الواحد.

* الظفر بالمساعدات المالية الدولية المرصودة في هذا الشأن.

* رفع كفاءة الحي المعني، والتخلص من الظروف والأوضاع السيئة فيها. (قاسمي، 2013/2012، صفحة 181).

2- أهداف التحسين الحضري:

* تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

* تقليص الفوارق بين الأحياء.

* ترقية التماسك الاجتماعي.

* القضاء على السكنات الهشة و غير الصحية.

* تجعيم الطرق والشبكات المختلفة.

* ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها, خاصة تلك المتعلقة بالصحة, التربية, التكوين, السياحة, الثقافة, الرياضة والترفيه.

* حماية البيئة الحضرية.

* مكافحة الافات الاجتماعية والانحرافات والفقر والبطالة.

* التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.

* القضاء على كل العيوب الموجودة في المناطق العمرانية والتي تؤثر سلبا على حياة السكان .

* تسهيل فرص الحصول على المنافع العامة و الوصول الى الشبكات.
* تطوير التكفل بالنظافة و السلامة و الراحة. (رزقي، 2015-2016، الصفحات 24-25)
* المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي والمعماري للمدن الجزائرية.
* إعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني, وتحديثه لتفعيل وظيفته.
* التحكم في توسع المدن بتصحيح الاختلالات الحضرية. (بورحلة و ثابت، 2015/2014، صفحة 16).

3- أنواع التحسين الحضري:

تتنوع سياسات الارتقاء بالمناطق العشوائية، تبعا لتنوع مستويات الانحطاط الذي تتسم بها، حيث يتم التمييز ما بين مناطق عشوائية لها مقومات استثمارية وأخرى مفتقدة إلى ذلك، الأمر الذي يجعل نطاق التدخل في الغالب محصور في الخيارين التاليين:

* **التحسين الجزئي** : ويقوم على تزويد هذه المناطق، بالحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للحياة، والمتعلقة غالبا بالجوانب التالية:

* تحسين هيكلة الممرات والطرق بداخلها، لتيسير حركة تنقل الأفراد والعربات وذلك عبر تسميتها أو تبليطها، بأنواع الحجارة التي تتيحها طبيعة المنطقة والموقع.

* إنشاء نقاط مشتركة لمياه الشرب والسقي، إلى جانب توفير حمامات مجمعة، ونقاط توزيع في أماكن بعيدة عن المباني.

* استخدام الكهرباء داخل المساكن وفي إنارة الشوارع، إذا كان لا يتوقع منها أضرار تلحق بالساكنة، في مقابل تقليص هامش المساحة المخصصة، لبعض المناحي الأساسية الأخرى، والتي من شانها الارتقاء أكثر بأحوال قاطني هذه المستوطنات، كالمدارس، التغطية الصحية...

* **التحسين الشمولي** : ويعتبر أوسع انتشارا، وأكثر فاعلية في إضفاء تحسين عليها، وذلك عبر تنفيذ عمليات إعادة تخطيط جذري، تستهدف تحسين الفضاء المبني والتهيئة الخارجية، بالإضافة إلى توفير الخدمات التعليمية والصحية... لسكانها، وذلك من خلال خيارين:

أ- الإزالة الكاملة وإعادة الإحلال : وتمس المناطق التي هناك أمل في الارتقاء بها مستقبلا، لا سيما ذات الكثافة البنائية المتدنية، من خلال إعادة تخطيط وتقسيم الأرض حسب الاحتياج.

ب- الإزالة الجزئية والتجديد التدريجي : وتتعلق بالمناطق ذات الكثافة السكانية والسكنية العالية، مع العمل على مراعاة ما هو صالح منها وقابل للاستمرار والتطوير. (قاسمي، 2013/2012، صفحة 182).

4- مزايا التحسين الحضري :

وتتمثل في القدرة على:

- دمج التجمع العشوائي مع باقي أحياء المدينة، من خلال توفير الخدمات وتجهيز المرافق ...
- سهولة وصول السكان إلى بيوتهم، ونقل حاجياتهم وتدبر الأمور اليومية التي تخص حياتهم.
- نشر روح الانتماء للمنطقة لدى السكان.
- رفع المستوى المعيشي للأسر في المنطقة من خلال مشاركة الأفراد في العمل.
- نشوء تقارب بين السكان، من خلال المشاركة الجماعية في إقامة مشاريع إنسانية أخرى.
- تحسين الأوضاع البيئية وشبكات الصرف، وإنارة الشوارع، مع تحسن أوضاع السكن...
- زيادة فرص الأبناء بالذهاب إلى المدارس، وتمكينهم من الحصول على قسط من التعليم. (قاسمي، 2013/2012، صفحة 183).

5- المعايير المعتمدة في التحسين الحضري:

جاء ذكر المعايير في مؤتمر جنيف سنة 2004 وهي كالآتي:

*مستوى توفير الأمن للأفراد والممتلكات.

*الاستقرار والسكينة.

* الصحة والبيئة.

* السكن اللائق.

* سهولة الوصول لشبكة المنافع العامة.

* الترفيه والثقافة.

* الخدمات الجوارية. (بوراس و مناصرية، 2016-2017، صفحة 08)

6- متطلبات عملية التحسين الحضري :

عملية تحسين الأحياء ذات أهمية خاصة كونها تأتي لتصحيح وضعية غير سوية قائمة وفي مكان آهل بالسكان لذلك فهي تحتاج إلى دقة كبيرة في اختيار التقنيات والمراحل التي تُسير بها العملية، وتقتضي بذلك تكوين فريق عمل مؤهل يضم مهندسين من مختلف التخصصات ومهمتها الإشراف على ضمان السير الحسن للعملية وتنظيمها, بالتالي على هذا الفريق أن يأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الأساسية لعملية التحسين والتي نذكر منها:

1- معرفة خصائص الحي: الحي حسب التعريف الذي أعطاه المهندس المعماري الفرنسي آلد روسي(Alde Rossi) هو وحدة مروفولوجية مهيكلة تتميز بمنظر حضري و محتوى إجتماعي و وظيفة محددة،

هذه العناصر الثلاث هي التي تكون حدود الحي من الناحية المورفولوجية و الهيكلة الداخلية يتكون الحي من مجموعة من الكتل المبنية محاطة بشوارع، كما يرتكز على مجموعة من النقاط الأساسية مثل مفترق الطرق و الساحات التي تلعب دورا هاما من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية و التي تشكل معالم و نقاط للارتقاء في الحي.

* **المنظر الحضري:** يعني بصفة عامة المنظر الحضري و الايكولوجي، ويمثل الموضع بكل العناصر المكونة له: المعالم و مظاهرها؛ أنواع السكنات و تموقعها؛ الطرقات؛ المساحات الخضراء؛ التجهيزات؛ كثافة السكنات.

* **المحتوى الاجتماعي:** يتحدد الحي انطلاقا من طبيعته السكانية، ويتركز مفهومه على كثافة السكان و العلاقة التي تربطهم بهذه الأخيرة، وتخضع لطبيعة الفرد و عمره وكذا مستوى حياته، وهي التي تنمي فيه الشعور بالانتماء إلي الحي.

* **الوظيفة المحددة:** يمثل الحي الإطار الفيزيائي للتجهيزات، وذلك لتلبية احتياجات السكان و سلوكيتهم، ولكن هناك تجهيزات لا يمكن تموضعها في أي حي كان. تسمح التجهيزات و الأنشطة المختلفة للحي بضمان نوع من الاستقلالية فيما يخص تلبية احتياجات السكان (مدرسة – مسجد – مركز صحي – تجارة أولية) كما ينبغي أيضا أن يكون متوفرا على أماكن الراحة و الالتقاء و الطرق و المنافذ...، و أخيرا فان طبيعة التجهيزات يمكن أن تحدد وظيفة الحي.

2- تشخيص وتحليل التدهور: قبل القيام بعملية تحسين لابد من إجراء فحص دقيق و تشخيص لكل مظاهر التدهور. التشخيص هو عملية إحصائية تحليلية لكل الجوانب التي يمسها التدهور داخل الحي، وهو عملية من أجل تحديد درجة التدهور التي تشكل المنطلق الأساسي في عملية التحسين الحضري كما تساعدنا على الكشف عن أسباب التدهور، وكذا إبراز ذلك التناقض الكبير بين تصورات المصممين و الاحتياجات المتغيرة للسكان و الاستعمال المكثف للهياكل مما تجعل الحي يفقد ميكانيزمات التسيير الضرورية.

إن تشخيص وضعية الأحياء تتطلب إشراك كل من المتدخلين(مهندسين، معماريين، عمرانيين، منتخَبين محليون، سكان ...) و يقوم كل طرف بتقديم عرض مفصل لكل المشاكل التي يراها، وتحليله لكل مكونات الحي من حيث: أهميتها؛ مدى صلاحيتها؛ إمكانية إعادة استعمالها . لأن الأخذ بعين الاعتبار لكل هذه النقاط يسمح بإعداد تشخيص دقيق يتعدى التشخيصات التقنية البسيطة، و الذي ينبغي أن يتطرق إلي: تشخيص سوسيوتقني من أجل دراسة مدة ملائمة السكن و الأنظمة التقنية لنمط حياة السكان و ممارستهم؛ تحليل الحركية الاجتماعية من أجل تطوير علاقات جديدة بين السكان؛ تحليل أنماط التسيير و الصيانة من أجل تحسينها و تجنب العودة إلي حالة التدهور؛ تشخيص كل الأجزاء المتضررة الواجبة التدخل عليها.

3- مشاركة السكان في تحسين حي: إن التحقيق الفعلي للأهداف و السياسات، و السير الفعال للميكانيزمات يعتمد على درجة و مدى المشاركة الحقيقية لكل المجموعات السكانية، و من أهم العناصر لتحقيق تنمية مستدامة هي المشاركة العريضة للسكان في أخذ القرار, لذلك فان عملية إشراك المواطن

باعتباره المستهلك الأول للمجال العمراني ضرورة ملحة لنجاح أي مشروع. هذا الإشراك ينبغي أن يتم عبر جميع مراحل المشروع المختلفة حسب درجة الإشراك التي تسمح بها ثقافة السكان و وعيهم و قدرتهم عن المشاركة، و ذلك على المستويات التالية:

- الإعداد - التمويل
- التصميم - التسيير

* **أطراف المشاركة:** تتمثل هذه الأطراف في(السكان، مسؤولون، تقنيون)، فالمشاركة تربط بصفة دائمة بين إبداء الاقتراحات تحضير القرار ترجمة الاختيارات و الأهداف، لان التنسيق بين الأطراف المذكورة إنما يسمح بعمل مشترك و نتائج مثمرة شريطة أن يقوم كل واحد منهم بدوره مع احترام دور الآخر و الشراكة في العمل حيث يكون دور كل طرف كالأتي:

***السكان** : إبداء رأيهم و طرح اقتراحاتهم.

***الممثلون** : تمثيل السكان و طرح اقتراحاتهم.

***الفاعلون العموميون** : إصدار القرارات.

***التقنيون** : انجاز العمل التقني إيجاد الحلول، تجسيدها على أرض الواقع.

- **تقنيات الإشراك:** إن مشاركة الأفراد و الجماعات في تحسين الإطار حياتهم كعلاج جديد، وكأداة للإدماج النفسي و الاجتماعي، و وسيلة إقتصادية للمساهمة التي تعاني منها التجمعات السكانية، و لتحقيق ذلك فان عملية الإشراك تحتاج إلي أشخاص ذو كفاءة، يعملون على إيجاد تنظيم ملائم و أساليب تقنية، و من بين هذه التقنيات الطرق التالية:

- **المشاركة العمودية:** تعتمد المشاركة العمودية على الاتصال المباشر مع السكان و التقرب منهم ومحاولة جمع أكبر قدر ممكن من المعطيات وذلك عن طريق: الاستمارة الاستبيانية؛ الحوار؛ عرض مجسم نموذجي. مع مراعاة عدم إزعاج المواطن أثناء جمع المعلومات، لكي يدلي بالحقيقة دون تخوف من الأسئلة.

- **المشاركة الأفقية:** هنا يحاول العمراني فهم السكان بمعايشتهم دون أن يشعروا به و ذلك عن طريق:

* **الملاحظة المنظمة** : وذلك باستعمال الجداول و الإحصائيات و تدقيقها.

* **الملاحظة العفوية** : تتم بدون هيكلة معينة (ملاحظة عادات السكان، الواجهات، أنماط المباني .)...

و من الطرق المستعملة خاصة في عمليات التحسين و القرارات المقارنة للمخططات العفوية و المخطط الجديد، أي إسقاط مخطط الوضعية الحالية على المخطط الجديد و استخراج أوجه الشبه والاختلاف (الطرق، المساكن، المساحات الخضراء، المواقف، ممرات الراجلين، التجهيزات)... و وضع ذلك في جداول و القيام بتحليها ثم إجراء التعديلات الممكنة وإدخالها في المخطط الجديد. (شباح و مقراني، 2014-2015، الصفحات 11-14)

4- استمرارية عملية التحسين.

5- توفير الإطار المالي للعملية.

6- تحديد الأهداف بدقة وترتيبها حسب الأولوية . (بوراس و مناصرية، 2016-2017، صفحة 08).

7- مراحل التحسين الحضري :

قبل الشروع في تنفيذ مخططات التحسين الحضري يجب التطرق إلي المراحل التالية:

1- إنجاز البطاقة التقنية لتشخيص كل النقائص و العيوب الموجودة على مستوى الأحياء المعنية بالتحسين بعد

موافقة الهيئات التقنية (D.P.A.T / A.P.C)

2- إعطاء رخصة البرنامج من طرف الولاية عن طريق(D.P.A.T) , الذي يعد سير البرنامج المالي الولائي ويقوم بالدراسة و البرمجة.

3- بعث الدراسة وإنجازها عن طريق المناقصة الوطنية، التي من خلالها يتم اختيار مكتب الدراسات لانجاز هذه الدراسة.

4- بعث الأشغال وفق دفاتر الشروط المنجزة من طرف مكتب الدراسات عن طريق المناقصة الوطنية، حيث من خلالها يتم تعين المقاول أو الشركة المكلفة بالبناء.

5- إنجاز الأشغال حيث يتم فتح ورشة ومنها تنطلق الأشغال.

6- المتابعة حيث تكون من طرف لجنة تقنية تضم كل الهيئات الولائية، وتدوم حتى إتمام الأشغال و استلامها. (بوزكري و بقلي، 2016-2017، الصفحات 04-05).

8- المتدخلين الرئيسيين و مجال تدخلهم(الفاعلين):

هناك عدة أطراف فاعلة في مختلف مراحل المشروع:

1 - صاحب المشروع:

* مديرية البناء و التعمير.
* البلدية

و يحرصان على:

* تحديد كيفية إبرام الصفقة و اختيار الطرف المتعاقد
* هي التي تقوم بوضع دفتر الشروط و تحليل العروض المقدمة.
* تلزم صاحب التوجيه في إعداد الدراسات التحضيرية، حدود إمكانية تنفيذ المشروع و الدراسة الجيوتقنية قبل الموافقة على المخطط المبدئي والمخطط النهائي لانجاز المشروع.
* تلزم صاحب التوجيه بالتقيد في إعداد الدراسات بالتوجيهات الواردة في مخطط التهيئة و التعمير.
* تراقب و تلزم المتعامل و المتعاقد باحترام بنود الصفقة (دفتر الشروط) و آجال التنفيذ و تعاقبه في حالة الإخلال.

2 – صاحب التوجيه:

مكتب الدراسات و يقوم دوره:

* القيام بالدراسات السوسيولوجية، اقتصادية، ايكولوجية.
* إعداد المخططات النهائية للتهيئة.
* يساعد في إعداد ملف الصفقة و دفتر الشروط عند اختيار المقاول.
* تنظيم و تنسيق اجتماعات الورشة.
* متابعة التنفيذ الكمي و النوعي للأشغال.
* الإعلام المسبق بكل الأعمال و النشاطات المتعلقة بالسكان، وكذا التغيرات في اجل الانجاز.
* إعداد رخصة مطابقة الأشغال و تقديمها لصاحب المشروع قبل التوقيع على الاستلام.

3 – المقاول:

يقوم المقاول بإنجاز المشروع ويحرص على:

* احترام خصوصيات السكان قدر الإمكان.
* إبلاغ السكان بأي تغير في الآجال عن طريق المفاوض الخصوصي.
* استعمال التقنيات و التكنولوجيات المناسبة للاحتياجات السكان.
* تحديد ساعات العمل في اليوم.
* الالتزام ببنود الصفقة.

4 –المواطنون و لجان الأحياء: و هم خارج اللجنة المتابعة و التنسيق و مشاركتهم تخضع لتقديرها، و هذا لا يسمح بالتأصيل للحوار الميداني مع السكان في أماكن إقامتهم، و لا يؤدي إلي تمكينهم من تقديم اقتراحاته. (رزقي، 2015–2016، الصفحات 34–35)

9- أسباب اللجوء الى التحسين الحضري :

يكمن العامل الحاسم في اللجوء الى هذا الخيار غالبا، في كون الاستثمارات المطلوب رصدها لترقية العشوائيات، لا تتوافر جميعها في موازنات الدول النامية، فهو يمثل نوع من المواءمة بين الجدوى العمرانية، والمتطلبات المادية المحدودة التي تتصف بها الدول النامية، وذلك حتى لا تقف عاجزة أمام اتساع نطاق الظاهرة، لأن المحبذ في الغالب هو تحقيق نتائج سريعة وجاهزة، ولكن وأمام تعثر هذا المسعى يتم التركيز على مداخل أخرى بديلة، وذلك كتعويض لعجزها عن تقديم البدائل، القادرة على التعجيل بالخلاص منها، وتسوية الأوضاع متأزمة وتفادي حدوث انزلاقات خطيرة، جراء التهميش الذي يطال هذه الأحياء. (خلف الله، 2008، صفحة 36)

10- المناطق المعنية بعملية التحسين الحضري :

* الأحياء السكنية القديمة التي تعرف حالة تدهور و تحتاج الي تثمين.
* الأحياء القديمة المختلطة من السكن المتواضع المتدهور مع نشاطات صناعية.
* أحياء جديدة ذات طابع اجتماعي إيجاري عبارة عن ZHUN و تعاني من تدهور في العديد من المجالات خاصة الاجتماعية. (رزقي، 2015-2016، صفحة 33).

11- التحسينات الممكن إدخالها على الحي : إن التحسين يمس الجوانب التالية:

1- التحسين من الجانب الاجتماعي والثقافي : عملية التحسين لأحياء السكن الجماعي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كل من الجانب الاجتماعي والثقافي لأنه يجب عدم تجاهل حقيقة أن التدخل يجرى على مكان للسكن، أي مكان فيه حياة إجتماعية وليس مكان بدون روح . إن انسجام الحياة الاجتماعية داخل الأحياء شرط ضروري و أساسي, لادماج أكبر عدد من السكان في الحياة الجماعية، وبدونها لن يكون للمشروع أدنى فرصة للنجاح ، ومن أجل الوصول إلى تطوير الجانب الاجتماعي للأحياء لابد أن نضع نصب أعيننا الأهداف التالية:

* إقامة و تنظيم العلاقات بين السكان و الهيئات المتخصصة، على اختلاف أعمارهم، أصلهم، وضعياتهم السوسيو مهنية، التركيبة العائلية، الدخل، و اعتبار التنوع في كل ذلك عامل يضمن إثراء الحياة الاجتماعية و يشجع التعارف و قوي التضامن بين السكان.
* مكافحة التهميش و الطبقات الاجتماعية و الانحرافات.
* تدعيم شفافية التسيير من اجل السماح بمشاركة الجميع.
* تطوير شبكات التضامن و الجمعيات الثقافية.
* دعم السكان بالإمكانيات التي تسمح لهم بتطوير مبادراتهم.

لتحقيق هذه الأهداف لا بد من ذلك الشرط الضروري للمرور بالحي من وظيفة الإيواء إلي حي موجه للتطور الاجتماعي, ويتجسد هذا الشرط في هيكلة السكان في إطار جمعيات تعمل على جميع الأصعدة المرتبط بالحياة اليومية هذه الجمعيات، تكون بمثابة فضاءات مفتوحة للتعارف و الحوار و مكان لاستغلال و تنمية المواهب و استقطاب جميع الطاقات. إنشاء مراكز اجتماعية (مركز ثقافي – مركز صحي – بيوت شباب) تساعد السكان على تلبية احتياجاتهم و حل مشاكلهم اليومية و إنشاء أماكن للحياة الجماعية كالساحات و القاعات ...لان وجودها ضروري لتطوير الحياة الاجتماعية و الاقتصادية.

2- تحسين الجانب العمراني : الهدف الأساسي لعملية التحسين الحضري للأحياء يتمثل في إعادة تأهيل الحي السكني و إدماجه مع المحيط المجاور له و مع المدينة ككل سواء من الناحية الوظيفية أو الفيزيائية، وذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات التالية:

-**إثراء الوظائف العمرانية داخل الحي:** يكون ذلك بالتخلي عن الوحدة الوظيفية للحي السكني حيث يجب أن توفر لسكان الحي التجهيزات والنشاطات الضرورية للحياة اليومية و أفاق التطور الاقتصادي حتى تتكون لديهم صورة لحي متكامل منسجم مع المحيط الذي يجاوره.

-**إنشاء مركز للحي:** إنشاء مراكز صغيرة داخل الأحياء التي تعيش فيها بمعزل عن المدينة، ويجب أن تتوفر على الخصائص التالية:

* تنويع وظائف هذا المركز.
* تنشيط الشركاء الرسميين كالسكان و التجار.
* فتح مراكز نحو الخارج و بمحاذاة شبكات النقل الجماعي و الخاص.
* تطوير وظيفة الساحات العامة، وتشجيع الحركة داخلها.

-**إعادة تهيئة المساحات الخارجية:** معظم الفضاءات الخارجية لأحيائنا السكنية خاصة على مستوى الأحياء الجماعية هي عبارة عن مساحات مهملة و متروكة لا تؤدي الوظيفة المحددة لها بالرغم من أن هذه المساحات من المفروض أن تكون فضاء للحياة و التجمع والالتقاء.

-**الاعتناء بالجانب الجمالي و المناظر الطبيعية:** إن الجانب الجمالي يحظى باهتمام السكان، وله تأثير كبير على نفسية السكان و تصرفاتهم داخل الحي، و التدخلات اللازمة لإثراء الجانب الجمالي للحي هي:

* تنويع و تدرج في المساحات الخضراء(المداخل، الطرق، مواقف السيارات، الساحات والحدائق العمومية، فضاءات اللعب.)
* ربط الساحات الخارجية بالعمارات.
* تثمين المداخل.
* ايجاد هوية للوحدات السكنية, و هذا بتوفير التسيير الجيد و الصيانة الدائمة و حماية النباتات.

- **تحسين الإطار المبني:** إن كل عملية للتنمية الاجتماعية و كل بحث حول الاندماج العمراني الهدف منه هو الرفع من نوعية الحياة الاجتماعية، لكن هذه الحياة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمكان الذي يعيش فيه كل فرد، و خاصة المسكن و العمارة. السكن الاجتماعي في الأحياء الجماعية أُنشأ دون أن يؤخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإنسانية التي جعلته سكنا من دون هوية، ولذلك فان إعادة الاعتبار للإطار المبني أمر ضروري، ولا يمكن أن يتم بصورة استعجاليه بل يتطلب إشراك السكان وكل المتدخلين الأساسيين في الحياة الاجتماعية و التنظيم العمراني للوصول إلي:

* تحسين صورة العمارات السكنية.
* تحسين الرفاهية داخل الشقق (بوزكري و بقلي، 2016-2017، الصفحات 05-09).

12- نماذج عن برامج التحسين الحضري:

كمحاولة لإعطاء صورة واضحة عن بعض تجارب التحسين الحضري في بعض المدن وهي كالتالي:

1- في السودان : شهدت مدينة **بورتسودان،** المنكوبة بمستوطنات الصفيح التي تحاصر المدينة من كل جانب

توطين أكثر من 70 ألف أسرة خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 -1985، في نفس المواقع التي تم إعادة تخطيطها وتحسينها. حيث قامت المصالح التقنية المختصة بتعديل معايير بناء المساكن، والمرافق الأساسية والخدمات لأدنى حد ممكن، مع استعمال المواد المحلية المتاحة وقليلة التكلفة، كما اقتصرت الخدمات الأساسية في بداية المشروع على شبكة تقليدية لتصريف مياه المجاري، وصنابير عامة للتزويد السكان بمياه الشرب.

2 - في الهند : استفاد الاتحاد الوطني لسكان المناطق الفقيرة في الهند، وجمعية تنشيط مراكز الموارد في المنطقة، من غطاء لإنشاء 300 دورة للمياه في العديد من الأحياء الفقيرة، وبناءا على ذلك قامت المنظمات بإنشاء دورات للمياه، ومرافق صحية لنحو 1000 أسرة، وفي الوقت ذاته قامت بالعمل على حشد سكانها، من أجل القيام بمجموعة منظمة من المبادرات، والتي تهدف لتأهيل هذه المناطق، حتى تستجيب لمتطلبات الحياة الإنسانية. كما ظهرت كذلك محاولات مشابهة في عدة مدن أخرى، كتلك التي سجلت بمدينة **بون،** أين زودت الحكومة المحلية 02 مليون ساكن بمراحيض عامة، والأمر ذاته بالنسبة لمدينة حيدر أباد، والتي اعتمدت خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي1995 - 2004 ، نموذجا يقوم على تطوير دعائم البنية التحتية للمناطق الفقيرة. (قاسمي، 2013/2012، الصفحات 183-184)

3- في فرنسا: أهم ما قدمته الدولة في هذا المجال هو تسطير البرنامج الذي سمي بالتطوير الاجتماعي للأحياء (D.S.Q) وهو برنامج مشترك بين الدولة و الجماعات العمومية و مختلف الشركاء الاجتماعين، هدفه تجديد أنماط التدخل في الأحياء التي تشهد تدهورا و عجزا اجتماعيا و حضريا، وذلك باقتراح أساليب و طرق جديدة تختلف عن الأنماط التقليدية للتهيئة و إعادة الاعتبار. ظهور هذا البرنامج جاء نتيجة للمشاكل التي تعاني منها جل المناطق الحضرية الخاصة التجمعات السكنية الكبرى، إضافة إلي عدم قدرة البرامج السابقة و العمليات المتخذة في هذا الإطار على حلها أو التخفيف من حدتها (مثل برنامج السكن و الحياة الاجتماعية 1972). و من أجل تسيير هذا البرنامج و تنفيذه، تأسست اللجنة الوطنية للتطوير الاجتماعي للأحياء، وظيفتها معرفة أسباب الفشل و اقتراح أنماط جديدة للتدخل، نظرا لعدم ملاءمة الحلول السابقة مع المشاكل المطروحة.

إن محتوى هذا البرنامج قائم على أساس الشراكة التي تعني مشاركة المنتخبين الإداريين، السكان و المنظمات الاجتماعية في حل المشاكل و اعتبارها إحدى دعائم السياسة الجديدة. انطلاقا من هذه التحليلات تم تحديد ثلاث توجهات رئيسية لعملية التدخل:

1- العمل على تحديد أسباب التدهور و تشخيصه .
2- جعل السكان يشاركون في عملية التغير.
3- جعل الجماعات المحلية هي المسؤولة عن عمليات التدخل.

و الطريقة المنتهجة تمحورت حول ضرورة العمل على جميع الجوانب التي تخص الحياة داخل الحي دون الوقوف عند الإطار المبني، و التجنيد على مر الزمن، و التنسيق مع جميع المتدخلين لتحديد العمليات الواجب اتخاذها، و بذل مجهود لتكييف و إيجاد معايير و قوانين تضمن سلامة الحي و عدم تدهوره. لقد قام هذا البرنامج بتعيين مختلف الجهات المشاركة وتحديد:

* **الإطار المؤسساتي:** يتمثل في تكوين لجنة تشمل فريق يترأسه رئيس المشروع، ونجاح البرنامج مرهون بقدرته على قبول قواعد وطرق جديدة غير تلك المتعلقة بالأنماط التقليدية.

* **طرق التمويل:** على المستوى المالي فقد خصصت الدولة قروض استثنائية (من مختلف الوزارات المعنية بهذه السياسة مثل: وزارة التجهيز و التهيئة الإقليمية، الشؤون الاجتماعية،العمل و الثقافة) وتم تحديد أجال هذه القروض على مدى 05 سنوات.

* **كيفية التدخل**

التقييم الذي تم إعداده كان ايجابيا بالمقارنة بالأهداف المسطرة فيما يخص إعادة الاعتبار للمساكن مثلا، حتى من الناحية الكمية والنوعية، حيث لوحظ اشتراك مكثف للشركاء المحليين و إبداعات حقيقية في العديد من الميادين وفهم جديد للمشاكل الاجتماعية في بعدها المجالي.

ومثال ذلك عن مشروع تحسين وضعية التجمعات السكنية الكبرى حيث تشكل هذه الأخيرة في فرنسا أحد أكبر المشاكل العمرانية و التي أعطت لها الدولة أولوية كبيرة من أجل تحسين وضعيتها.

* **أهم المراحل المتبعة في تحسين التجمعات السكنية الكبرى:**

- **عملية التشخيص** لهذه التجمعات أظهرت أن وضعية التدهور التي تشهدها تتجلى في المظاهر التالية:
  - تدهور صورة الاجتماعية للأحياء.
  - عجز العمارات عن الاستعاب.
  - الصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية للانشاء و التعمير.
  - غضب و عدم رضا السكان.
  - فقدان الخصائص العمرانية بفعل الزمن و طول الاستعمال.
  - تعدي مدة صلاحية مواد البناء المستعملة.
  - التهميش، و عدم وجود وظائف مكملة أخرى عدا السكن.

* **تحديد إستراتيجية التدخل:**

عملية التحسين تعتمد أساسا على تحديد إستراتيجية لإدماج أهداف جميع الشركاء في برنامج عمل، هذا البرنامج لا يتوقف عند المشاكل تدهور الإطار المبني و تثمين المعالم الأثرية، و إنما يمتد إلي:

- الديناميكية العمرانية.
- النوعية الجمالية للمساحات الخارجية و الخدمات و التسيير و الصيانة.
- إرضاء السكان و كسب ثقتهم.

*** البرمجة العامة:**

تُحدد البرمجة التقنية للتحسين من طرف مصالح التعمير و البناء التابعة للمنظمات المُسيرة للمشروع، و أن الدقة في عملية البرمجة و الضبط الدقيق لها تلعب دورا مهما في نجاح المشروع، و هدفها يتمثل في اختيار المراحل والخطوات المتبعة في الانجاز و التي تعتمد على الأخذ بعين الاعتبار نظرة و رأي جميع المتدخلين و كل طلباتهم واقتراحاتهم، و تعتمد أيضا على ديناميكية الاتصال و الحوار فيما بينهم.

*** إشراك السكان:**

إشراك السكان في جميع ميادين و جوانب البرنامج، و حسن الاستماع لهم، ضرورة ملحة إذا أردنا أن نكيف المشروع مع طلباتهم و نمط حياتهم و الوصول إلي قبولهم و رضاهم، لكن الإخفاق في هذا المجال يأتي عموما بسبب عدم أهلية وكفاءة المتدخلين الذين يشرفون على هذا العمل، إضافة إلي قلة الوسائل المستعملة بالمقارنة مع أهمية العملية.

*** سير العمليات:**

بعد إعداد إطار البرمجة بمشاركة مختلف المتدخلين من أجل تحديد الأهداف و التوجيهات و الاحتياجات، يتدخل المصممون لدراسة مختلف إمكانيات التغيير ثم يقومون بإعداد المشروع، أولا يكون هذا التصميم بمثابة مشروع تمهيدي، يعرض على السكان و المتدخلين الآخرين من اجل إعلامهم و الاستماع لرد فعلهم و اقتراحاتهم حول المشروع المقترح. يتم إعداد المشروع النهائي وفقا للمعلومات المقدمة من طرف المتدخلين، ثم تبدأ عملية التدخل بتطبيق المشروع وتجسيده على عمارة واحدة كمرحلة أولية، يمكن اعتبارها كعمارة اختبار تسمح بتحديد العوائق التي تصادف المشروع أو المتدخلين وكذا رد فعل المستعملين، هذه طريقة تسمح للمسيرين باكتساب الخبرة و التدرب على إقامة العلاقات بين صاحب المشروع، المقاول و المصمم. كمرحلة أخيرة , الانطلاق في المشروع و القيام بعملية التدخل بعد توضيح و تنظيم الورشات بطريقة جيدة. (شباح و مقراني، 2014-2015، الصفحات 18-20)

جوانب تحسين التجمعات السكنية الكبرى:

عملية التحسين تمس مختلف الجوانب المكونة للتجمعات السكنية الكبرى و أهم التدخلات التي تجرى من أجل تكييف السكن و المساحات التابعة له مع الحياة الاجتماعية و تتمثل هذه الجوانب في:

- **تهيئة المساحات أمام العمارات:**

ذلك من أجل إنشاء مساحات الربط بين المبني و المساحات الحرة مع إعادة تهيئة مساحات لعب الأطفال، مساحات الراحة و الترفيه لسكان الحي، الطرق، الممرات، الأرصفة، حديقة الحي.

- **إعادة الاعتبار للأجزاء المشتركة في العمارات,** و تتمثل في:

* الفناءات و المداخل.
* السلالم و المصاعد.
* صناديق الرسائل.
* أماكن جمع القمامات.

كما أن أعادة الاعتبار لهذه الأجزاء يتم عن طريق:

* تثمينها بواسطة الديكور العمراني.
* تخصيص المداخل.
* توسيع و تجهيز الفناءات.

-**إضافة مساحات السكن:** و هذا يكون عن طريق

إنشاء مساحات لتحسين التنظيم الداخلي : المطبخ، قاعة الاستقبال، الخزائن ...

زيادة تمديدات خارجية :شرفات الأسطح, بناء المستودعات.

- **تعديل و تصليح المساكن:**

* تحسين الرفاهية ووضع مقاييس تتعلق بالتجهيزات المنزلية (التكيف- المياه الساخنة- كهرباء- الصرف الصحي , عزل الصوت و الحرارة...الخ.)
* إعادة هيكلة تقسيم المنازل ذات المساحات الكبيرة و تحويلها إلي مساحات مناسبة.
* توسعة المطبخ عن طريق إضافة توسعات في الواجهة.

تحويل المساكن ذات ثلاث(3)غرف بمساحات كبيرة إلي أخرى ذات أربع(4) غرف صغيرة.

- **معالجة الواجهات:** الواجهة في صورة العمارة تكمن أهميتها في اعتبارها:

* فاصل بين المدخل و الخارج.
* واقي ضد العوامل المناخية و الضجيج.

أهمية التعديلات المدخلة عليها تتمثل فيما يلي:

* تخصيص العمارة و تجميلها.
* تكسير الارتفاعات.
* إصلاح معالجة و فحص التفاصيل العمرانية.

- **مواد البناء:** أهم ما يلاحظ على التجمعات السكنية الكبرى هو تلف مواد البناء بشكل محسوس و واضح بسبب تعدي مدة صلاحياتها و التي من المفروض أن تكون على نحو التالي:

* الدهن .....10سنوات.
* الواجهات .....07 سنوات.
* تجهيزات .....20سنة.
*كاتم الماء .....14سنة.

* بلاط أرضيات الغرف .....15سنة.

4- في مصر:

من خلال الدراسة التي قام بها كل من" أحمد عبد الفتاح "و" عبد الحكيم إبراهيم " يتبين أن إستراتجية التدخل المقترحة لتحسين حي الجمالية الذي يقع جنوب شرق حي الأعمال وسط القاهرة، تهدف إلي تحسين الظروف المعيشية للسكان ذوي الدخل المنخفض و تتركز العملية على عدة عناصر أساسية أهمها:

* تجديد و تحسين العقارات من طرف ماليكها بمساهمة الدولة(من مصاريف التنمية) واقتسام تكاليف الإصلاح عن المستأجرين و ذلك بزيادة سعر الإيجارات بنسبة معينة.

* تهديم المباني الآيلة للسقوط و إعادة بناء مواقعها.

* التخلص من الأنشطة الضارة بالمنطقة، والمتمثلة في الأنشطة غير مرغوب فيها و التي تستدعي دخول مركبات كبيرة، أو لها تأثير على البيئة(غازات، روائح) أو النشاطات التي تخلق مناطق خاملة و قليلة الحركة داخل المساحات(مخازن، مستودعات)

أما عن الجانب الجانب الاقتصادي للمشروع فيتلخص في :

* تحسين حي الجمالية يستغرق حوالي 15 سنة، و لتمويل هذا المشروع لابد من توفير التمويل الأولي الكافي، ثم البدء في تحسين المنطقة المستهدفة ويمكن اعتبارها كنموذج توضيحي لجلب مستثمرين خلال الخمس السنوات الأولى، ثم النهوض بالتسهيلات السياحية و التطبيق التدريجي لنظام متكامل قصد التحكم في حركة المرور داخل الحي في خمس سنوات الموالية، ثم استكمال العملية بالاعتماد على الدخل الناتج عن الاستثمارات الأولية في المنطقة النموذجية، وعن تحسين القيمة العقارية للأراضي، تستخدم هذه الأموال بالإضافة إلي الدعم المقدم من طرف الأفراد للتوصل إلى مشروع تنموي إقتصادي قائم على أساس الدعم الذاتي. (شباح و مقراني، 2014-2015، الصفحات 21-25).

13- الانتقادات الموجهة للتحسين الحضري :

تتعلق في مجملها بمجموعة التحفظات التالية:

1- فسح المجال أمام المزيد من المناورات السكانية، على أمل الاستفادة من ذات الخيار مستقبلا.

2- صعوبة إدماجها ضمن النسيج الحضري، ذلك أن تدني المستويات المعيشية للسكان، سيؤدي إلى تحويلها إلى مناطق عشوائية أخرى، لكنها مخططة ومعتمدة رسميا.

3- تعتبر تكاليفه غير عملية، فتوفير قنوات من أجل نقل المياه أو الصرف الصحي، يتطلب إزالة المباني القائمة، في ظل انعدام التخطيط، وعدم ملائمة الموقع وعدم وجود طرق للوصول...

4- يؤدي قيام الحكومات بتجهيز هذه المستوطنات وترقيتها ولو جزئيا، لتصبح مراكز استقرار دائمة، إلى ارتفاع أسعار الأراضي، ويشجع على المضاربة بها.

5- سرعان ما ينتهي مفعول التحسين المدرج عليها، لا سيما بالنسبة لعمليات التحسين الجزئي منها، وتساء أحوالها مرة أخرى حالما يفتقد فيها السكان المساعدات الفنية والمهنية.

6- كما يؤدي وقوع الكثير من هذه المستوطنات على أطراف المدن، استغراق توصيل الخدمات إليها مدة طويلة نسبيا، كما تتداخل مهام القطاعات المختصة وتتضارب مسؤولياتها. (قاسمي، 2013/2012، صفحة 183).

14- التحسين الحضري في الجزائر :

أ - تطور السياسة العمرانية في الجزائر:

1- مرحلة ما قبل الاستقلال :

طُبقت في هذه المرحلة سياسة عمرانية تهدف إلي استنزاف الثروات الوطنية و تشويه التاريخ و الثقافة الجزائرية، حيث أنها لم تراعي الأنماط المعمارية و العمرانية التاريخية، بالإضافة إلي إهمال الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للجزائريين من تقاليد و قيم و هو ما يلاحظ بشكل واضح في الانقطاع الموجود بين الأنماط القديمة و الأنماط الأوروبية المستوردة خاصة في كُبريات المدن و تجسدت هذه السياسة في انجاز اكبر مشروع تنموي ألا وهو مشروع قسنطينة الذي يرمي إلي انتهاج سياسة تنموية على مستوى كبريات المدن بالإضافة إلى وضع قانون التخطيط الحضري في الجزائر و الذي لم يطبق في سنة 1960 و اشتمل هذا القانون على:

* المخطط التوجيه العمراني الذي وضع كمشروع برنامج لتوجيه التهيئة و التنمية في البلديات.

* المخطط العمراني المفصل الذي وضع من أجل توضيح و تطبيق التوجيهات الأساسية الموجودة في المخطط الأول.

2 - مرحلة ما بعد الاستقلال:

وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال مباشرة أمام مجال عمراني واقتصادي موروث تسوده الفوضى العقارية و قلة المرافق و إهمال الأحياء من طرف الجزائريين، و من بين الخطوات الأولى التي انتهجتها الجزائر هي إنشاء ما يسمى بالمخطط العمراني المبدئي للبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 10 ألاف نسمة. و في سنة 1965 تزايد الاهتمام بهذا المجال و ذلك بإنشاء وزارة الأشغال العمومية و البناء و للاهتمام أكثر بهذا الجانب حيث قامت بإنشاء مكتب الدراسات للأشغال العمومية و الهندسة المعمارية و البناء سنة 1968 ، ثم تلته مكاتب دراسات و هيئات أخرى تسهر على تطوير و تنظيم العمران في الجزائر حيث أوكلت إليها مهمة انجاز مخططات توجيهية حضرية لكل المدن الجزائرية نذكر من بينها (CADAT) التي أنشئت سنة 1970 و استمرت الي غاية الثمانينات و مكتب (COMEDOR) و هو مكتب وطني أوكلت إليه مهمة إنشاء المخطط العمراني التوجيهي لمدينة الجزائر العاصمة (1970-1976) وقد اعتمدت على بعض

الأفكار و الدراسات الخارجية، أين حاولوا تطبيقها على الجزائر من بينها مناطق التعمير الأولية و المناطق الحضرية السكنية الجديدة (ZUNE) ونظرا للتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي حدثت في الجزائر ، اتجهت سياسة التخطيط الحضري إلي نمط حديث و دراسة المدينة بالعلاقة مع المحيط، و تجسيد ذلك بصدور قانون
التهيئة و التعمير سنة 1990 و التوجيه العقاري في نفس السنة.

ب- البرنامج الوطني للتحسين الحضري:

منذ عدة سنوات لوحظ تغير في قرارات التجديد و إعادة الهيكلة، فتحسين البيئة أو المحيط الحضري للأحياء السكنية الاجتماعية يحصل بفعل تطوعي أو إرادي من أجل هيكلة المجالات الخارجية. إن تقييم استعمال و تهيئة المجالات الخارجية من طرف السكان أدت بالشركاء العموميين للتحقق أو التأكد من التوافق و التلاؤم بين المنجزات و طلبات السكن فمنذ عام 1980 ، تواجه الجزائر مشكل تدهور المجال الحضري و لمواجهة هذا الوضع، وضعت الدولة سياسة التحسين الحضري من أجل كبح تدهور الإطار المعيشي للسكان في الوسط الحضري ، ما أدى بالدولة إلي قيادة أعمال كثيرة موجهة لطرح حلول فورية و أولت السلطات المحلية و المركزية اهتمام خاص بعملية التحسين الحضري، فمنذ الاستقلال هذه المرة الأولى التي تم فيها الاهتمام بالإطار المعيشي للمواطنين و أقيمت دورة تكوينية ، في فيفري، مارس و أفريل لسنة 2004 تحت إشراف ممثلين عن مديرية البناء و التعمير و ديوان الترقية و التسيير العقاري على مستوى كل ولاية، هؤلاء الممثلين مكلفون بإنجاز عمليات ملموسة في إطار برنامج تحسين الإطار المعيشي الذي يمس 10 أحياء في كل ولاية. حيث صرفت الدولة 189 مليار(دج) منذ سنة 1985 من أجل تمويل عمليات ضخمة لامتصاص النقص الهائل في التمديدات بمختلف الشبكات في الأنسجة الحضرية المتدهورة, هذه العملية أُكدت من طرف وزير السكن آن ذاك و العمران، في ملتقى جمعه بمدراء البناء و التعمير. (شباح و مقراني، 2014-2015، الصفحات 29-30)

وقد جاء البرنامج الثاني (2005-2009) في سياق اجتماعي متدهور ووضع اقتصادي غير مريح ليدعم ببرنامج دعم في إطار النمو الاقتصادي, وفي هذه الفترة ظهر اهتمام كبير بهذه السياسة حيث أنه قد وضعت ميزانية مشاريع التحسين الحضري في المخطط الخماسي الأول (2005-2009) بالمرتبة الثانية بعد مشاريع السكن بميزانية تقدر بحوالي 300 مليار دج, وميزانية إضافية تقدر بـ 97 مليار دج. (بوراس و مناصرية، 2016-2017، صفحة 14)

ج- الجانب التشريعي للتحسين الحضري في الجزائر:

عن طريق اعتراف الدولة بفشل التخطيط الحضري خلال السنوات (1970-1980-1990) و المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية السكانية، تحتم على متخذي القرار و التقنيين اتخاذ سياسة دمج الأحياء المهمشة في المدينة، و إعادة تأهيلها حيث يوجد مجموعة من النصوص القانونية المطبقة في الجزائر، تنظم عمليات التحسين الحضري كما تعمل على تأطيرها ضمن المخطط القانوني و العملي والتي من بينها:

1 – قانون البلدية: مواد القانون 90–08 المؤرخ في 07–04–1990 المتعلق بالبلدية في مجال التحسين الحضري و الحفاظ على التراث المعماري, والذي ينص على:

* الحفاظ و حماية المعالم ذات القيمة التاريخية و الجمالية.
* المحافظة على خاصية الجمالية و المعمارية للمدينة.

** البلدية لها كفاءة المحافظة على الجمال الحضري، ولهذا السبب جاءت المادة 106 من القانون, لتشجيع انضمام الجمعيات الخاصة بالأحياء, في عمليات المحافظة , الصيانة أو إعادة ترميم البنايات أو الأحياء.

* المواد107–108 من نفس القانون يلزم البلدية بالحفاظ على النظافة و الصحة العمومية، وهي كذلك مسؤولة على خلق و صيانة المساحات الخضراء و كل عملية تؤدي إلي تحسين الإطار المعيشي في الوسط الحضري.

2 –أدوات التعمير:

القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة التعمير، أنشأ الوسائل التالية من أجل التسيير الأمثل للمدينة:

* **المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU)** : ظهر بموجب القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 المعدل و المتمم بالقانون 05/04 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بالتهيئة و التعمير، كأداة للتخطيط المجالي و التسيير الحضري، حيث أنه يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو مجموع البلديات، و تقترح تنسيق و انسجام المدينة على مدى القصير و المتوسط و توجيه و توقع تطويرها على مدى البعيد، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي، كما يأخذ بعين الاعتبار جميع تصاميم التهيئة و مخططات التنمية .

* **مخطط شغل الأرض (POS)** : ظهر بموجب القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 وهو وثيقة وتقنية عمرانية تصاحب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، و وسيلة للتهيئة و التخطيط المجالي، يحدد بصفة مفصلة القواعد العامة لاستخدام الأرض و البناء، و ذلك بمراعاة توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، يحدد أنواع التدخل التي تكون على الأنسجة العمرانية الموجودة، كما يكمل البرمجة العمومية في إطار ترتيب الفضاء العمراني.

3 – القانون التوجيهي للمدينة:

أُصدر هذا القانون تحت رقم 06/06 المؤرخ في 2006/02/20 و الذي أسس لأول مرة سياسة للمدينة في تاريخ الجزائر، والتي ستساعد في تحديد عناصر سياسة التهيئة الحضرية و التنمية المستدامة. المواد 06–09–10 من هذا القانون تحدد الأعمال الخاصة بتحسين الإطار المعيشي و ذلك من خلال :

* تقليص الفوارق داخل الأحياء و ترقية التماسك الاجتماعي.
* القضاء على السكنات الهشة و غير الصحية.
* التحكم في مخططات النقل، و التنقل و حركة المرور داخل محاور المدينة و حولها.

* تدعيم الطرق و الشبكات المختلفة.
* حماية البيئة.
* مكافحة الآفات الاجتماعية و الإقصاء و الانحرافات، الفقر و البطالة.
* تصحيح الاختلالات الحضرية.
* إعادة هيكلة و تأهيل النسيج العمراني و تحديثه لتفعيل وظيفته.
* المحافظة على المساحات العمومية و المساحات الخضراء و ترقيتها.
* تدعيم و تطوير التجهيزات الحضرية.
* ترقية وسائل التنقل لتسهيل الحركة الحضرية.
* مكافحة تدهور الظروف المعيشية في الأحياء.
* ترقية التضامن الحضري و التماسك الاجتماعي.
* المحافظة على النظافة الصحية العمومية و ترقيتها.
* الوقاية من الانحرافات الحضرية، و ترقية تطوير النشاطات السياحية، الثقافية، الرياضية و التسلية.
* تدعيم التجهيزات الجماعية.

– القانون 07-06 المؤرخ في 2007/05/13 المتعلق بالتسيير الحضري، حماية و تنمية المساحات الخضراء.

أما الجانب العملي أي التدخلات التقنية للتحسين الحضري فهي محددة بـ:

* القرار الوزاري بتاريخ1994/08/29 المتعلق بالتمديدات بمختلف الشبكات الأرضية القابلة للتعمير، وتهيئة الأرضية الموجهة إلي عمليات السكن و الترقية العقارية الموجهة إلي الأرضية المسيرة من طرف الجماعات المحلية ابتداء من سنة 1990.

* القرار الوزاري بتاريخ 1993/05/30 من اجل التكفل بإنعاش عمليات التهيئة العقارية الموجهة إلي البرامج العمومية ذات الأهمية وذلك لتوسيع استعمال ضمانات متاحة لإعادة حيوية عمليات متوقعة في البلديات المراد ترقيتها عن طريق التحسين الحضري.

* الأمر الوزاري رقم 89 بتاريخ 1995/06/24 المتعلق بالتسيير اللامركزي لعمليات الدراسة و التهيئة حيث يقر بنقل اتخاذ القرار في التعمير و تهيئة الأرضية الموجهة لبرنامج السكنات الاجتماعية إلي مصالح غير مركزية في وزارة السكن، وهذا في إطار التشاور بين كل المصالح اللامركزية لكل ولاية.

* المخطط المحلي(HPL) يحتوي على برنامج تهيئة المناطق المعمرة و الذي يخص البرنامج الاجتماعية للإسكان المأخوذة في أولوية الحصة السنوية. ومن بين هذه التدخلات: تحسين الظروف الحيوية للأحياء الفوضوية الناتجة عن طريق التوسع العشوائي الذي لا يتجانس مع الأنسجة المخططة.

* التعليمة الوزارية رقم 89 بتاريخ 1995/06/24 توافق على أعمال صيانة الطرق و السكنات الاجتماعية في إطار المنفعة العامة و كذلك التخصصات الترقوية غير معنية بهذا التمويل، من أجل إعادة بعث النشاط و تكون المتابعة من طرف وزارة السكن التي يجب عليها أن تستعلم كل أسبوع على حالة الأشغال و نسب انجاز المشاريع و كيفية استهلاك القروض السنوية. (رزقي، 2015-2016، الصفحات 37-38)

د- عملية التحسين الحضري في حي 600 مسكن بمدينة سطيف (نموذجا) :

يقع حي 600 مسكن في شمال وسط مدينة سطيف, وهو أحد الأقطاب المهمة في ديناميكية المدينة لذلك فيمتاز موقعه بأهمية خاصة في المدينة و ذلك بسبب:

* له حد مباشر مع حدود وسط المدينة.

* له حدود مع مواقع استراتيجة كبعض الأحياء الكبرى والطريق الوطني رقم 09 الرابط بين سطيف وبجاية, كما تحده عدة طرق رئيسية لذلك يمكن اعتباره مفترق طرق.

* وفرة مصادر مياه الشرب.

* وجوده بالقرب من منطقة التجهيزات وحديقة التسلية.

* تمركزه بين مختلف البنوك, مقر البلدية والمجلس الشعبي والولائي.

الشيئ الوحيد الذي يعيق الخدمة هو أن الحي محصور جدا بالنسبة للبيئة المجاورة بالرغم من ديناميكية المنطقة وكونها مهمة جدا بالنسبة لمدينة سطيف.

1- دراسة حالة الحي قبل عملية التحسين الحضري:

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة حالة حي 600 مسكن (حالة الاطار المبني والاطار غير المبني), وهذا لتوضيح الوضعية المزرية التي آل إليها الحي خاصة المساحات الخارجية مع تدهور الاطار المعيشي للسكان وإهمال السلطات المحلية للحي.

أ- حالة الاطار المبني: وهي تضم مساحة السكنات والتي تعتبر المساحة الغالبة للاطار المبني, بالاضافة الى ذلك بعض التجهيزات الموجودة بالحي.

- **حالة الواجهات:** من خلال المعاينة الميدانية لواجهات حي 600 مسكن أثبتت أنها تأثرت كثيرا, حيث ظهرت فيها تشققات وذلك بسبب عدم اكتراث السكان والسلطات المحلية بها مما ادى بالحي الى الوصول لحالة مزرية.

- **التشققات:** يشهد الاطار المبني لحي 600 مسكن حالة فيزيائية نوعا ما متردية وهذا راجع الى:

* ظهور التشققات على مستوى جدران العمارات بدرجات متفاوتة.

* التقشرات الاسمنتية على مستوى الجدران.

ب- حالة الاطار غير المبني:

معظم الفضاءات الخارجية (غير المبينة) لحي 600 مسكن هي عبارة عن مساحات مهملة ومتروكة, لا شكل لها ولا تؤدي وظيفة محددة, بالرغم من أن المساحات الخارجية من المفروض أن تكون فضاء للحياة والتجمع والالتقاء. إن المعاينة الميدانية لهذه المساحات على مستوى حي 600 مسكن أظهرت مايلي:

* الفضاءات الموجودة على مستوى الحي فارغة وغير مهيأة, غير منتعشة بالحركة وغير نظيفة.
* نقص فادح في التأثيث الحضري.
* غياب التكامل بين وظيفة السكن والوظيفة التي تؤديها هذه الفضاءات.
* هذه الفضاءات تنعدم بها شروط الأمن والراحة.
* معظم الطرق داخل هذا الحي في حالة سيئة وغير مهيأة مع تلف وانسداد جزء كبير من شبكة المياه, وكذلك نقص كبير في الارصفة وممرات الراجلين وعدم تهيأتها وتبليطها.
* بالنسبة للمساحات الخضراء في حي 600 مسكن تكاد تكون معدومة باستثناء حالات خاصة تتمثل في تهيئة للمحيط التابع للمسكن المتواجد في الطابق السفلي من العمارات, كمحاولة فاشلة من طرف السكان لخلق مساحات خضراء, وهذا رغم وجود مساحات حرة كبيرة غير مستغلة.
* بعد معاينة صاحب الدراسة للمناطق الخاصة بالالتقاء والتفاعل مهملة تماما في حي 600 مسكن وهذا راجع الى غياب التهيئة داخله, مما جعل سكان الحي يفتقدون هذه المساحات, وهذا ما أدى بالأطفال الى اللعب على الأرصفة والطريق وفي الأماكن المخصصة لتوقف السيارات.
* بالنسبة لقفص السلالم وهو الجز المشترك بين سكان العمارة فهو في حالة متدهورة جدا(تكسر زجاج النوافذ, غياب الانارة, تردي الحالة الفيزيائية لأدراج السلم, تنحي الواقي الحديدي عن مكانه, تكسر أبواب الشبكات التقنية, ظهور التشققات على الجدران) وهذا يرجع الى الاهمال من طرف السكان وعدم المحافظة على الفضاءات المشتركة إضافة إلى غياب دور البلدية المتمثل في الصيانة.

2- مرحلة التدخل ونوعية الأشغال: وهي العملية التي قامت بها السلطات المحلية من أجل تحسين الحي باعادة تهيئته عن طريق التدخل على الاطار المبني (الواجهات, السلالم, مداخل العمارات), وكذلك على الاطار غير المبني (الطرقات, المساحات الخضراء, المساحات الشاغرة ...الخ) وهذا قصد تحسين الاطار المعيشي للمواطن باعطاء صورة ايجابية وحضرية للحي, وقد اقترحت الدولة التدخل وفق المراحل :

- **أشغال الترميم والطلاء:** تمثلت هذه العملية في في ترميم التشققات والتقشرات الموجودة على مستوى البنايات وكذا طلاء العمارات ومداخلها.
- **إعادة تهيئة الطرقات والأرصفة:** تمثلت هذه العملية في خلق طرق مؤدية إلى العمارات وتعبيد وصيانة الطرق الموجودة على مستوى الحي و إنشاء الارصفة على حواف الطرق وتهيئة مواقف السيارات.
- **إعادة تهيئة وانجاز المساحات الخضراء:** وتمثلت العملية في تهيئة مساحات بالعشب الطبيعي والأشجار وبعض الازهار, لكن هذه الأشغال لم تشمل كامل حي 600 مسكن بل تمت على مستوى الشارع الرئيسي فقط.

خلاصـة

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل استنتجنا أن للتحسين الحضري دور مهم في الارتقاء الوظيفي بالأحياء المهمشة خاصة, ما ينعكس على رفع المستوى الاجتماعي و الاقتصادي وتقوية الترابط بين السكان وحيهم ما يؤدي بهم الى المساهمة في المحافظة على محيط حيهم. وفي هذا الصدد فقد سعت الكثير من الدول الى اتباع منهج التحسين الحضري من أجل تحسين إطار الحياة في الأحياء وحل مشاكل التدهور فيها أيًا كانت (اجتماعية , عمرانية, اقتصادية, بيئية...), أما بالنسبة للجزائر ونظرا الى الوضعية التي تشهدها أحياؤنا, والمشاكل المتفاقمة التي يعيشها السكان داخلها فقد أصبحت فكرة الاهتمام بها وتحسين وضعيتها أكثر من ضروري لتوفير حياة ملائمة كما أصبح لزاما زيادة عدد مشاريع التحسين الحضري وتوزيعها على كامل أرجاء البلاد.

II- الجانب الميداني للدراسة

الفصل الرابع:
الجانب الميداني للدراسة

تمهيد

1- عرض وتحليل البيانات

1-1. عرض وتحليل البيانات الشخصية

1-2. عرض وتحليل بيانات الفرضية الألى

1-3. عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية

2- عرض النتائج

2-1. عرض النتائج على ضوء فرضيات الدراسة

2-2- عرض النتائج على ضوء التساؤل العام للدراسة

3- النتائج العامة للدراسة

تمهيـد

إن البحث في مجال العلوم الاجتماعية كغيره من البحوث في مجالات أخرى, هو الدراسة العلمية الدقيقة لظاهرة ما, ويكون ذو أهمية أكبر عندما يرتبط موضوعه بالواقع, فلفهم الظاهرة المدروسة يسعى الباحث لاثبات الدراسة النظرية بالدراسة العلمية الميدانية.

1- عرض وتحليل البيانات:

1-1. عرض وتحليل البيانات البيانات العامة

جدول رقم (01) يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن:

السن	التكرارات	النسب المئوية
]30-40[	7	%41.2
]41 -51[	8	% 47.1
]51- فما فوق[	2	%11.7
المجموع	17	%100

من خلال الجدول أعلاه يبدو أنه لم يظهر في العينة أشخاص تقل أعمارهم عن الثلاثين سنة, وقد شكل رؤساء اللجان بعمر الأربعينات نسبة 47.1 % من العينة, تليها الفئة المكونة من رؤساء اللجان في الثلاثينات بنسبة 41.2% ثم فئة الذين أعمارهم في الخمسينات بنسبة 11.7%. و يمكن تفسير ارتفاع نسبة المبحوثين في الأربعينات من العمر في كون هذه المرحلة العمرية تجمع بين خصائص الحيوية والنشاط والحماس في العمل, وخصائص النضج والرزانة والثقة والاحترام من طرف السكان. وهذه الخصائص لا نجدها عموما في الشباب الأقل من هذه الفئة والتي مازالت في طريق البحث وتكوين الذات, في حين فئة الأربعينات قد تجاوزت هذه الاهتمامات وأصبحت تميل أكثر الى الاهتمام بمشاكل المجتمع المحلي اما بالنسبة للفئة الأكبر فهي تميل أكثر إلى الهدوء والراحة وعدم التدخل في الشؤون المحلية فهي تشعر بالاكتفاء والتشبع. ومن هذا نصل إلى ان أعمار رؤساء اللجان مناسبة ولا تشكل أي عائق أمام نشاطها في التحسين الحضري للحي.

نستنتج من الجدول أن أعمار المبحوثين كلهم تسمح وتساعد على العمل والانظباط لخدمة الحي.

جدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي:

المستوى الدراسي	التكرارات	النسب المئوية
ابتدائي	1	%5.9
متوسط	2	%11.8
ثانوي	9	%52.9
جامعي	5	%29.4

المجموع	17	%100

يبين الجدول أعلاه أن المنوال MO=9 أي المستوى التعليمي الثانوي والذي يمثل 52.9% من مفردات العينة, وتليه نسبة ذوي التعليم الجامعي والتي تمثل 29.4% من العينة, ثم فئة التعليم المتوسط بنسبة 11.8%, اما فئة التعليم الابتدائي أي ممن يحسنون القراءة والكتابة فقط فاحتلت أصغر النسب بنسبة مقدرة بـ 5.9%. وهذا يعني أن أغلب رؤساء اللجان ذو مستوى ثانوي, كذلك بالرجوع الى الجدول رقم (1) الذي تغلب فيه الفئة الشابة ما يفسر النسبة المرتفعة لمستوى الثانوي والجامعي على باقي المستويات بين رؤساء اللجان, وهذا بالفعل ما يحتاجه العمل الجمعوي.

ومنه نستنتج أن المستوى الدراسي لرؤساء اللجان لا يشكل على العموم أي عائق أمام عملهم في التحسين الحضري للحي.

جدول رقم (03) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية:

الحالة الاجتماعية	التكرارات	النسب المئوية
أعزب	5	%29.4
متزوج	11	%64.7
مطلق	1	%5.9
أرمل	0	%0
المجموع	17	%100

من الجدول أعلاه, لم يظهر في العينة فئة الأرامل, في حين شكلت نسبة المطلقين أصغر نسبة 5.9%, وأكبر منها نسبة رؤساء اللجان غير المتزوجين بنسبة قدرها 29.4%, لتتصدر نسبة المتزوجين من رؤساء اللجان أعلى النسب (64.7%), ونفسر ارتفاع نسبة المتزوجين بين رؤساء اللجان الى ما يتطلبه العمل الجمعوي من صفات يحملها هؤلاء وهي تحمل المسؤولية وعدم التهرب من الأعمال وهو ما يقومون به مع أسرهم.

ومنه نستنتج أن الحالة الاجتماعية لا تعيق العمل الجمعوييل ربما تعمل كمحفز لتطوير الحي وتحسينه, لتحقيق الرفاهية لسكانه ولأسرهم.

جدول رقم (04) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة:

المهنة	التكرارات	النسب المئوية
بطال	0	%0
عقود ما قبل التشغيل	0	%0
موظف	10	%58.8
أعمال حرة	7	%41.2
المجموع	17	%100

من الجدول أعلاه يتبين أنه لايوجد في العينة أفراد بدون عمل أو يعملون بعقود ما قبل التشغيل, بينما قُدرت نسبة أصحاب الأعمال الحرة بـ 41.2%, أما الموظفين فقد حازوا على النسبة الأعلى والتي قدرت بـ 58.8%, ويمكن تفسير ذلك كون الموظفين هم الأكثر إطلاعا على القانون الجمعوي وكذلك على علم وممارسة للإجراءات الادارية والبرتوكلات التي تتبعها, بالتالي هم الأكثر تطوعا في العمل الجمعوي.

ومنه نستنتج أن أغلب رؤساء اللجان هم من الموظفين الأكثر تمرسا للعمل الاداري وفهما للقوانين الادارية والجمعوية.

جدول رقم (05) يوضح توزيع أفراد العينة حسب مدة ترأس لجنة الحي:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
شهر	2	%11.8
عدة أشهر	0	%0
سنة	4	%23.5
أكثر من سنة	11	%64.7
المجموع	17	%100

من الجدول أعلاه يتضح أن 64.7% من مفردات العينة قد ترأسو لجان الأحياء لمدة أكثر من سنة وهذا ما يدعم صحة اختيارنا لهذه العينة كونها أكثر دراية وعلم بأمور اللجنة و كذلك بعقلية سكان الحي و تفكيرهم, يلي هذه الفئة, فئة رؤساء اللجان الذين ترأسوها لمدة سنة بنسبة 23.5% , تليها فئة من ترأسوا لجنة الحي لمدة شهر بنسبة 11.8%, أم فئة عدة أشهر من ترأس لجنة الحي فلم تظهر بين مفردات العينة.

ومنه نستنتج أن الخبرة تلعب دورا في نشاط لجنة الحي لكنها لا تشكل عائقا أمام الرغبة في العمل وتحسين ظروف الحي وتطويره.

1- 2.عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى

*** الصعوبات المتعلقة بالسكان و تعيق مشاركة لجان الاحياء في عمليات التحسين الحضري:**

جدول رقم (06) يوضح توزيع أفراد العينة حسب علم السكان بوجود لجنة للحي:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	2	%11.8
لا	15	%88.2

المجموع	17	%11.8

يبدو من خلال الجدول أعلاه ان 88.2% من المبحوثين قد أكدوا عدم عِلم السكان بوجود لجنة للحي, أما 11.8% منهم فقد أكدوا معرفة السكان بوجودها.

ومنه نستنتج أن أغلب السكان لا يعلمون بوجود لجنة للحي, والتي يمكن أن يتواصلو معها لتحسين التهيئة بحيهم و تحسينه.

جدول رقم (07) يوضح توزيع أفراد العينة حسب كيفية إعلام لجنة الحي للسكان بوجودها:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
الاتصال الشخصي	10	%58.8
ملصقات	2	%11.8
منشورات	2	%11.8
برامج اذاعية	0	%0
صحف	0	%0
وسائل أخرى	3	%17.6
المجموع	17	%100

يوضح الجدول أعلاه أن 58.8% من لجان الأحياء تعلن عن وجودها عبر الاتصال الشخصي بالسكان, في حين تساوت نسبة الاعلام بالملصقات و الاعلام بالمنشورات بنسبة 11.8%, وكما يبدو من الجدول أن رؤساء اللجان يعتمدون وسائل أخرى بنسبة 17.6% ويمكن أن تكون هذه الوسائل مواقع التواصل الاجتماعية المختلفة والتي أصبح الاعتماد عليها كبيرا في حياة المدينة, أما الاعلام من خلال البرامج الاذاعية والصحف فقد سجل نسبة 0% أي أن رؤساء اللجان لا يعتمدون على الصحف والاذاعة لإعلام السكان بوجود اللجنة وبنشاطاتها.

ومنه نستنتج أن لجان الأحياء تعمد على إعلام السكان بوجودها وبنشاطاتها ولكن يبدو أن الوسائل المعتمدة في ذلك غير متنوعة وتقتصر في نوع أو أثنين. وهذا يمكن أن يشكل عائقا في إعلام السكان بكل ما هو جديد من أنشطة لجان الأحياء.

جدول رقم (08) يوضح توزيع أفراد العينة حسب اعتقادهم باهتمام سكان الحي بالمشاركة في تحسين الحي:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	1	% 5.9
لا	9	%52.9
نوعا ما	7	%41.2

المجموع	17	%100

يبين الجدول عدم وجود إهتمام من طرف سكان الحي بخصوص المشاركة في تحسين الحي وهذا حسب رأي رؤساء اللجان وما تؤكده النسبة المقدرة بـ 52.9%, بينما 5.9% منهم يرون أن السكان يهتمون بتحسين حيهم, ويرى 41.2% منهم أن من السكان من يهتم ومنهم من لا يهتم بتحسين الحي وتهيئته.

ومنه نستنتج أن رؤساء اللجان يشتكون من عدم اهتمام السكان بتحسين الحي والعمل على تهيئته وتجهيزه, وهذا ما يؤكد ضرور توسيع دائرة الاعلام بانشطة اللجنة من خلال التنويع أكثر في الوسائل المعتمدة وهذا ما لوحظ في الجدول رقم(7).

جدول رقم (09) يوضح توزيع أفراد العينة حسب تشجيع السكان للجنة الحي على ممارسة نشاطهم في التحسين الحضري للحي:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	1	%5.9
لا	9	% 52.9
نوعا ما	7	%41.2
المجموع	17	%100

يسجل الجدول أعلاه ان52.9% من رؤساء لجان الأحياء لا يجدون تشجيعا من السكان على عملهم في التحسين الحضري للحي, وهو ما يفنده 5.9% منهم من الذين يجدون تشجيعا من السكان, بينما 41.2% فلم يجزم بوجود التشجيع المطلوب ولا بالغياب التام له, وإنما هناك من يشجع وهناك من لا يشجع نشاط لجنة الحي وسعيها للتحسين الحضري للحي.

ومنه نستنتج أن نسبة كبيرة من لجان الأحياء لا تحظى بتشجيع الفئات المستهدفة من نشاطها, وذلك من أجل بذل المزيد من الجهد والاستمرار في تحسين الحي وتطويره وتحقيق الرفاهية لساكنيه.

جدول رقم (10) يوضح توزيع أفراد العينة حسب توجه سكان الحي لحل مشاكلهم الى لجنة الحي:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	3	%17.6
لا	14	%82.4
المجموع	17	%100

يوضح الجدول أن 82.4% لا يلجؤون إلى لجان الحي في حل مشاكلهم, وهذا راجع ربما لعدم علمهم بوجود لجنة للحي كما تؤكده النسبة المرتفعة لهذه الفئة من الجدول رقم (06), بينما يؤكد رؤساء االجان آخرون لجوء السكان أليهم لحل مشاكلهم ولكن بنسبة قليلة تقدر بـ 17.6%.

ومنه نستنتج أن السكان لا يعتمدون على لجنة الحي في حل مشاكلهم والسبب الأول هو عدم علمهم بوجودها وربما لعدم الثقة فيهم . هذا يشكل عائقا للجان الحي في عملها لأنها لا تتلقى المساعدة من السكان في المقابل هناك العديد من الشكاوي بخصوص تدهور وضعية الحي.

جدول رقم (11) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوعية المشاكل التي يتوجه السكان لحلها الى لجنة الحي:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
مساعدات مادية	11	%64.7
شخصية	2	%11.7
تحسين الحي	1	%5.9
جميعهم	3	%17.7
المجموع	17	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المنوال وهو ما يمثل 64.7% من العينة يرون أن السكان يلجؤون إلى لجنة الحي فقط طلبا للمساعدات المادية, بينما تمثل نسبة 11.7% من يلجؤون للجنة الحي بمطالب شخصية, في حين من يتوجهون للجنة الحي بطلب تحسين الحي تقدر نسبتهم بـ5.9%, في حين 17.7% من العينة اتفقوا على أن السكان يلجؤون للجنة الحي في الحالات الثلاث المذكورة في الجدول.

ومنه نستنتج أن السكان لا يطلبون من لجنة الحي حل مشاكل التهيئة وتحسين الظروف المتدهورة للحي و إنما يريدون أكثر المساعدات المالية والشخصية, وهذا ما يؤكد النتيجة التي تحصلنا عليها من الجدول رقم (08) وهي أن أغلبية السكان لا يهتمون بالمشاركة في التحسين الحضري للحي.

جدول رقم (12) يوضح توزيع أفراد العينة حسب علاقة لجنة الحي بالسكان:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
جيدة	2	%11.8
سيئة	0	%0
متوترة	0	%0
لاتوجد علاقة	15	%88.2
المجموع	17	%100

يبدو من خلال الجدول أن 88.2% من رؤساء اللجان يُقرون بعدم وجود علاقة بين اللجنة وسكان الحي, ما يثبت نتائج الجدول رقم (06) أين استنتجنا أن أغلبية السكان ليسوا على دراية بوجود

لجنة للحي. تليها نسبة 11.8 % ممن أكدوا وجود علاقة مع سكان الحي والتي على ما يبدو تقتصر على طلب المساعدة المادية فقط وهو ما أثبتته النسب في الجدول رقم (11), أما بخصوص وجود علاقة سيئة أو علاقة متوترة فلم نتحصل على أي اجابة وكانت النسبة 0%.

ومنه نستنتج بأنه لا توجد علاقة تربط بين معظم لجان الأحياء وبين السكان, هذا بالتأكيد سيعرقل عمل اللجان وسيثبط من عزيمتها في المضي قدما لتحسين الحي وتأهيله.

جدول رقم (13) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوعية الحوافز التي تدفع بالسكان للمشاركة في أنشطة لجنة الحي:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
تحسين الحي وتطويره	1	%5.9
المكسب المادي	13	%76.5
الخبرة الميدانية	1	%5.9
توسيع شبكة العلاقات	2	%11.7
جميعهم	0	%0
المجموع	17	%100

كما يوضح الجدول أعلاه فالمنوال وهو ما يمثل نسبة 76.5% من العينة هو رأي رؤساء اللجان ان ما يحفز السكان على المشاركة في التحسين الحضري للحي هي المكاسب المادية, بينما نسبة 5.9% فيرورن أن الحافز هو الخبرة الميدانية وهي نفس نسبة تحسين الحي وتطويره كحافز للمشاركة في التحسين الحضري للحي, أما ما تبقى من المبحوثين أي من يمثولن نسبة 11.7% فكان رأيهم أن الحافز وراء مشاركة السكان في التحسين الحضري هو توسيع شبكة العلاقات. أما بالنسبة لاحتمال أن تكون جميعها حوافزا للمشاركة فلم تظهر أي إجابة.

ومنه نستنتج حسب رأي الأغلبية من رؤساء اللجان أن السكان لا يشتركون في التحسين الحضري للحي إلا بوجود حوافز ويبدو أن الحوافز المادية هي ما تغري السكان أكثر بالتالي هذا يشكل عائقا على عاتق لجان الأحياء التي تعاني من ضعف الميزانية وانعدامها في بعض الاحياء حسب ما صرح به بعض رؤساء اللجان.

1-3. عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية

*** الصعوبات المتعلقة بالجانب التنظيمي و تعيق مشاركة لجان الاحياء في عمليات التحسين الحضري:**

جدول رقم (14) يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة الحي:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
مرة كل أسبوع	1	%5.9
مرة كل شهر	4	%23.5

مرة في السنة	0	%0
حسب الحاجة	11	%64.7
لا تجتمع على الاطلاق	1	%5.9
المجموع	17	%100

يُبين الجدول أن 64.7% من هذه اللجان لا يجتمعون إلا حسب الحاجة, بينما 23.5% منها فيجتمعون مرة كل شهر, أما اللجان الذين لا يجتمعون على الاطلاق أو اللذين يجتمعون مرة كل أسبوع فقد تساووا في النسبة 5.9%

ومنه نستنتج أن عدد مرات إلتقاء أعضاء اللجنة غير كافي لدراسة وضعية الحي و معرفة ما يجب القيام به من أجل العمل على تحسينه.

جدول رقم (15) يوضح توزيع أفراد العينة حسب امتلاك لجنة الحي لمقر ثابت:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	5	%29.4
لا	12	%70.6
المجموع	17	%100

يتضح من الجدول أعلاه أن 70.6% من لجان الأحياء لا يمتلكون مقرا ثابتا, بينما بقية اللجان والتي تمثل 29.4% فقد أكدوا امتلاكهم للمقر.

ومن نستنتج أن عدم امتلاك معظم لجان الحي لمقرات ثابتة يشكل عائقا أمام عملهم ونشاطهم في التحسين الحضري للأحياء وهذا ما يفسر عدم اجتماعهم إلا حسب الحاجة كما رأيناه من الجدول رقم (14).

جدول رقم (16) يوضح توزيع العينة حسب حاجات اللجان إلى تجهيزات معينة:

الاجابات		التكرارات		النسب المئوية	
نعم	أدوات ومواد تنظيف	5	12	%29.3	%70.5
	ادوات ومواد بناء	3		%17.6	
	أنابيب للسقي	2		%12	
	معدات تصليح الاعطاب	3		%17.6	
لا		4		%23.5	

المجموع	17	%100

يوضح الجدول أن 23.5% من لجان الأحياء لا تحتاج الى تجهيزات غالبا لأن طبيعة نشاطها لا تتطلب ذلك أو لأنها لجان غير نشيطة, بينما 70.5% منها تحتاج إلى بعض التجهيزات وخاصة أدوات ومواد التنظيف بنسبة 29.3% وبعض أدوات ومواد البناء وكذلك بعض معدات تصليح الأعطاب والتي تساوت بنسبة 17.6% بالاضافة الى أنابيب لسقي الاشجار بنسبة 12 %.

منه نستنتج أن نقص التجهيزات يشكل عائقا أمام عمل لجان الأحياء, خاصة لأن عمليات التحسين الحضري تحتاج الى الكثير من هذه التجهيزات, والتي يمكن الحصول عليها بمساعدة من السلطات المحلية أو من طرف السكان, نظرا لضعف ميزانية اللجنة او يمكن القول انعدامها.

جدول رقم (17) يوضح توزيع أفراد العينة حسب تقديم السلطات المحلية التسهيلات للجنة الحي لتحسين الحي:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	6	%35.2
لا	11	%64.8
المجموع	17	%100

يبين الجدول أن 64.8% من مفردات البحث تؤكد أنه لا وجود لأي تسهيلات مقدمة من طرف السلطات المحلية والتي من شأنها مساعدة لجان الحي في إطار عملها على التحسين الحضري للحي, أما 35.2% من العينة فتؤكد وجود هذه التسهيلات.

ومنه نستنتج أن أغلبية لجان الأحياء لا تتلقى أي تسهيلات من طرف السلطات المحلية وهذا ما يصعب عليها العمل من أجل التحسين الحضري للحي.

جدول رقم (18) يوضح توزيع أفراد العينة حسب علاقة لجنة الحي بالسلطات المحلية:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
جيدة	2	%11.8
سيئة	0	%0
متوترة	10	%58.8
لاتوجد علاقة	5	%29.4
المجموع	17	%100

نسجل من خلال ملاحظة الجدول أن 11.8% فقط من العينة لها علاقة جيدة مع السلطات المحلية, بينما 29.4% من اللجان تنفي وجود أي علاقة مع السلطات المحلية, في حين لم نسجل أي

نسبة لوجود علاقة سيئة بين لجان الأحياء والسلطات المحلية, بينما النسبة الأكبر من اللجان وهي ما يمثل 58.8% يؤكدون وجود علاقة متوترة بينهم وبين السلطات المحلية.

ومنه نستنتج أن معظم لجان الحي لا تربطهم علاقة طيبة مع السلطات المحلية وهذا من شأنه أن يصعب عمل اللجنة و يعرقل نشاطها ومساعيها في تحسين الحي.

جدول رقم (19) يوضح توزيع أفراد العينة حسب تتبع لجنة الحي لنشاط السلطات المحلية فيما يخص عمليات التحسين الحضري:

الاجابات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	13	%76.4
لا	4	%23.6
المجموع	17	%100

من الجدول أعلاه يتضح أن المنوال يشير إلى ان أغلبية لجان الحي تتابع أنشطة السلطات المحلية وتحاول ان تعرف أكثر عن المشاريع المبرمجة لأحيائها وهذا ما تشير اليه النسبة المقدرة بـ 76.4%, أما النسبة المتبقية من لجان الأحياء والمقدرة بـ 23.6% فلا يتابعون أعمال و أنشطة السلطات المحلية.

ومنه نستنتج أن معظم لجان الاحياء تسعى وتهتم بمعرفة مشاريع التحسين الحضري الموجهة لأحيائهم كما تسعى لمراقبة أعمال السلطات المحلية وتتبع هذه المشاريع.

جدول رقم (20) يوضح توزيع أفراد العينة حسب إمكانية التدخل في أنشطة السلطات المحلية فيما يخص عمليات التحسين الحضري:

الاجابات		التكرارات		النسب المئوية	
نعم		5		%29.4	
لا	بيروقراطية	9	12	%52.9	%70.6
	التكتم على المشاريع	3		%17.7	
	نقص خبرة لجنة الحي	0		%0	

المجموع	17	%100

يبين الجدول أعلاه 29.4% من اللجان يمكنهم التدخل في أنشطة السلطات المحلية فيما يتعلق بالتحسين الحضري بأحيائهم, بينما 70.6 % من العينة لا يمكنهم التدخل في هذه الانشطة وذلم لأحد الأسباب التالية: البيروقراطية بنسبة 52.9%, التكتم على المشاريع بنسبة 17.7 %, أم فيما يخص سبب عدم خبر لجنة الحي فلم نسجل أي إجابة.

إن هذه النتائج إنما تعبر عن غياب مفهوم الشفافية واللامركزية في اتخاذ القرار, فعدم السماح للجنة الحي بالتدخل قي قرارات تخص حيهم وتخص عائلاتهم, يعتبر من أكثر الصعوبات والعراقيل التي تواجهها لجان الحي التي تبقى في صراع بين سكان الحي الذين لا يهتمون لأمر التحسين الحضري بحيهم كما أفررزته نتائج الجداول السابقة وبين هيمنة و تعتيم السلطات المحلية عن مشاريع التحسين الحضري.

2 – عرض النتائج

2-1- عرض النتائج على ضوء فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

"**الصعوبات المتعلقة بالسكان و تعيق مشاركة لجان الاحياء في عمليات التحسين الحضري**"

من خلال عرض وتحليل الجداول الاحصائية المتعلقة بمؤشرات هذا الفرض, يتضح لنا أن السكان يشكلون أحد الصعوبات التي تواجهها لجان الأحياء في إطار عملها في التحسين الحضري بالأحياء,وهذا ما أكدته لنا إجابات المبحوثين بحيث:

– أغلب السكان لا يعلمون بوجود لجنة للحي, والتي يمكن أن يتواصلو معها لتحسين التهيئة بحيهم و تحسينه. ولهذا فلجان الأحياء على مستوى مدينة بسكرة تعمد على إعلام السكان بوجودها وبنشاطاتها ولكن يبدو أن الوسائل المعتمدة في ذلك غير متنوعة وتقتصر في نوع أو إثنين. وهذا يمكن أن يشكل عائقا في إعلام السكان بكل ما هو جديد من أنشطة لجان الأحياء.

– ويبدو أن رؤساء اللجان يشتكون من عدم اهتمام سكان مدينة بسكرة بتحسين الحي والعمل على تهيئته وتجهيزه, وهذا ما يؤكد ضرور توسيع دائرة الاعلام بانشطة اللجنة من خلال التنويع أكثر في الوسائل المعتمدة.

– وبما أن أغلبية السكان لا يهتمون بتحسين أحيائهم فإن نسبة كبيرة من لجان الأحياء بمدينة بسكرة لا تحظى بتشجيع الفئات المستهدفة من نشاطها, وذلك من أجل بذل المزيد من الجهد والاستمرار في تحسين الحي وتطويره وتحقيق الرفاهية لساكنيه, هذا يحبط أكثر أعضاء اللجنة بالتالي بقاء الحي على حاله المتدهور. وهو ما توصلت إليه كذلك الدراسة الأولى من الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة الحالية.

– كما أظهرت نتائج الجدوال أن السكان بمدينة بسكرة لا يعتمدون على لجنة الحي في حل مشاكلهم والسبب الأول هو عدم علمهم بوجودها وربما لعدم الثقة فيهم, وفي حالة ما إذا لجؤوا الى لجنة الحي فيكون لطلب المساعدات المالية والشخصية وليس لطلب حل مشاكل التهيئة وتحسين الظروف المتدهورة للحي. هذا يشكل عائقا للجان الحي في عملها لأنها لا تتلقى المساعدة ولا الدعم سواء مادي أو معنوي من السكان.

– وهذا إنما يدل على أنه لا توجد علاقة واضحة تربط بين معظم لجان الأحياء وبين سكان مدينة بسكرة, ما دفع بعض لجان الأحياء إلى تقديم بعض الحوافز للسكان من اجل المشاركة في التحسين الحضري للحي ويبدو أن الحوافز المادية هي ما تغري السكان أكثر بالتالي هذا يشكل عائقا على عاتق لجان الأحياء التي تعاني من ضعف الميزانية وانعدامها في بعض الاحياء حسب ما صرح به بعض رؤساء اللجان.

بالتالي ما توصلنا إليه من خلال الدراسة الميدانية, يثبت صحة الفرضية الأولى من دراستنا, أي أن عدم وعي السكان بأهمية عمل لجنة الحي يشكل صعوبة لهذه الأخيرة في إطار المشاركة المجتمعية في التحسين الحضري للأحياء بمدينة بسكرة.

الفرضية الثانية:

"**الصعوبات المتعلقة بالجانب التنظيمي و تعيق مشاركة لجان الاحياء في عمليات التحسين الحضري**"

إنطلاقا من عرض وتحليل الجداول الاحصائية المتعلقة بمؤشرات هذا الفرض, يتضح لنا أن الجانب التظيمي يشكل أحد الصعوبات التي تواجهها لجان الأحياء في إطار عملها في التحسين الحضري بالأحياء,وهذا ما أكدته لنا إجابات المبحوثين بحيث:

– إن عدد مرات إجتماع أعضاء اللجنة غير كافي لدراسة وضعية الحي و معرفة ما يجب القيام به من اجل العمل على تحسينه تحسينه وذلك سببه عدم امتلاك معظم لجان الحي بمدينة بسكرة لمقرات ثابتة ما شكل عائقا أمام عملهم ونشاطهم في التحسين الحضري للأحياء وهذا ما يفسر عدم اجتماعهم إلا عند الحاجة.

– إن نقص التجهيزات يشكل عائقا أمام عمل لجان الأحياء, خاصة أن عمليات التحسين الحضري تحتاج الى الكثير من هذه التجهيزات, والتي يمكن الحصول عليها بمساعدة من السلطات المحلية أو من طرف السكان, نظرا لضعف ميزانية اللجنة او يمكن القول انعدامها وهذا ما إلتمسناه في نتائج الدراسة الثانية من الدراسات السابقة . ومما إلتمسناه من خلال تحليلنا لنتائج الجداول الخاصة بهذا الفرض, فأغلبية لجان الأحياء لا تتلقى أي تسهيلات أو أي مساعدات من طرف السلطات المحلية لمدينة بسكرة وهذا ما يصعب عليها العمل من أجل التحسين الحضري للحي. وهذا ما يفسر كذلك أن معظم لجان الحي لا تربطهم

علاقة طيبة مع السلطات المحلية وهذا من شأنه أن يصعب عمل اللجنة و يعرقل نشاطها ومساعيها في تحسين الحي.

– على الرغم من العلاقة المتوترة بين السلطات المحلية ومعظم لجان الأحياء إلا أن هذه الأخيرة تسعى وتهتم لمعرفة مشاريع التحسين الحضري الموجهة لأحيائهم كما تسعى لمراقبة أعمال السلطات المحلية وتتبع هذه المشاريع. ورغم الجهود المبذولة من طرف لجان الأحياء إلا أن السلطات المحلية لا تسمح بتدخلها في عملها ضمن إطار التحسين الحضري, وذلك إنما يعبر عن غياب مفهوم الشفافية واللامركزية في اتخاذ القرار, فعدم السماح للجنة الحي بالتدخل في قرارات تخص حيهم وتخص عائلاتهم, يعتبر من أكثر الصعوبات والعراقيل التي تواجهها لجان الحي. وهو نفسه ما توصلت إليه الدراسة الأولى من الدراسات السابقة المعتمدة في هذه الدراسة حيث من بين النتائج أن : العائق الآخر هو البيروقراطية التي تمارسها الأجهزة الحكومية المحلية, والتعامل الانتقائي مع ممثلي الجمعيات وفقا لولاءاتهم وانتماءاتهم السياسية وغياب إطار للتنسيق الجاد بين السلطات المحلية والجمعيات.

بالتالي ما توصلنا إليه من خلال الدراسة الميدانية, يثبت صحة الفرضية الثانية من دراستنا, أي أن الجانب التنظيمي سواءداخل لجنة الحي أو من طرف السلطات المحلية يشكل صعوبة للجان الحي من أجل تحقيق مشاركة مجتمعية فعالة في التحسين الحضري للأحياء بمدينة بسكرة.

2-2- عرض النتيجة العامة على ضوء التساؤل العام للدراسة:

*ماهي صعوبات المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في التحسين الحضري بأحياء مدينة بسكرة ؟

خلصت هذه الدراسة إلى أن أهم الصعوبات التي تواجهها المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في التحسين الحضري بأحياء مدينة بسكرة تمثلت في: صعوبات متعلقة بالسكان وتأتي في المرتبة الأولى, يلي ذلك صعوبات تنظيمية متعلقة بالسلطات المحلية و بالاجرءات المتبعة من طرف لجان الحي خاصة من جانب الاعلام والتعبئة.

3- النتائج العامة للدراسة:

نستنتج من هذه الدراسة ومن البيانات والمعطيات النظرية والميدانية التي تم التوصل إليها, أن عملية التحسين الحضري للأحياء عملية مشتركة بين العديد من الأطراف: السكان , لجنة الحي و السلطات المحلية, ولا تكتمل هذه العملية إلا بالتعاون بين جميع الاطراف, والتنسيق بين هذه الأطراف هو الهدف الأسمى الذي يحقق المشاركة المجتمعية الفعالة, ولجان الأحياء تعتبر طرف هام في المعادلة, لكن قد يُعرقل عمل لجان الأحياء ويحد من مشاركتها في التحسين الحضري للحي و أهم هذه الصعوبات يتمثل في:

– قلة وعي السكان بأهمية المشاركة المجتمعية بشكل عام كمنهج وأسلوب حديث للعيش خاصة في المدن , وكذلك على وجه الخصوص باهمية عمل لجان الأحياء باعتبارها أحد أنواع المشاركة المجتمعية والتي تسعى من أجل تحقيق رفاهية السكان بتهيئة وتحسين الحي, لتقابل بتجاهل من طرف السكان وبقلة وعي منهم, فمازال الكثير منهم يعمل بثقافة البايلك ما هو داخل المنزل ملكي أما الشارع أو الحي فملك البايلك, ما دفع بلجان الحي إلى تخصيص تحفيزات لمن يشارك في عمليات التحسين الحضري وقد وجدوا ان ما يحفز السكان أكثر هو المكسب المادي, وهذا يشكل عائقا على عاتق لجان الأحياء التي لا تملك دخلا ماديا واضحا و ثابتا.

– وقد يعيق المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في التحسين الحضري, الجانب التنظيمي ما يتعلق منه بعدم امتلاك اللجنة لمقر ثابت يحقق لها الاستقرار يوزيد من مكانتها إلى قلة التجيهزات والمواد التي تتم بها أشغال التحسين الحضري ولا تتم إلا بها, غير أن الملاحظ هو الصعوبات التي تعرقل لجان الأحياء من طرف السلطات المحلية حيث لا يوجد إطار للتنسيق الجاد بين السلطات المحلية ولجان الأحياء, هذا الى جانب البيروقراطية و اللامركزية في اتخاذ القرار من طرف السلطات المحلية التي تتجاهل الى حد كبير ما يمكن أن تقدمه لجان الأحياء كمشاركة مجتمعية في تحسين الأحياء والنهوض بها وإعطائها المنظر الحضري والذي سينعكس بطيبعة الحال على المدينة بأكملها و يعطيها طابعا حضريا.

خاتمة

خاتـــمـــــــــة

في نهاية هذه الدراسة, التي تناولت بالبحث والتحليل صعوبات المشاركة المجتمعية في التحسين الحضري (لجان الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا), موضوع يكتسي أهمية كبيرة سواء من الجانب الفكري أو التطبيقي الميداني, فالمشاركة الجتمعية أصبحت أسلوب حياة ونمط من أنماط الحياة الحضرية, لذلك لابد من دعم هذه المنهجية الجديدة في الحياة من خلال تقديم شتى أنواع المساعدات لكي تتجاوز الصعوبات التي تواجهها والتي أشرنا إليها في هذه الدراسة أو التي جاءت في دراسات أخرى.

كذلك يجب دعم البحوث والدراسات النظرية والفكرية في هذا الموضوع, لأن ما نعايشه في مدينة بسكرة من تراجع واهتراء و منظر غير حضري للأحياء يتطلب الكثير من الدراسة والتحليل, لتقديم إقتراحات وحلول تطبق على أرض الواقع وترتقي بمدينتنا إلى مصاف المدن الحضرية الكبرى.

إن هذه الدراسة التي تعتبر خطوة في مجال التحسين الحضري للمدينة, لا تدعي الجزم بصدق نتائجها, أو بإمكانية تعميمها على مدن أخرى, و إنما هي محاولة لتسليط الضوء على الواقع والبحث عن الحقيقة, مما يفسح المجال لدراسات أخرى تدعم هذه الدراسة, لتحقق تراكما علميا حول هذا الموضوع, سواء بمحاولة التحقق من النتائج المتوصل إليها أو بالنطلاق منها للبحث في أنواع أخرى من الصعوبات التي تواجهها المشاركة المجتمعية للجان الأحياء في التحسين الحضري لأحياء المدينة.

كما يمكن مقارنة النتائج المتوصل إليها في مدينة بسكرة مع مدن أخرى أو نماذج أخرى للمشاركة المجتمعية أو في مراحل زمنية مغايرة عن الدراسة الحالية. إذن فالمجال مفتوح لتناول هذا الموضوع من زوايا مختلفة, وهذا قصد إثراء التراث العلمي المتعلق بدينة بسكرة على وجه الخصوص والمدينة الجزائرية على العموم.

***التوصيـات*:**

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها, ومحاولة لتحقيق أهم أهداف الدراسة وهو معرفة الصعوبات الحقيقة التي تحد من المشاركة المجتمعية للجان الاحياء في التحسين الحضري للأحياء, وقصد تحقيق أداء أفضل لهذه اللجان وتذليل الصعوبات التي توجهها يمكن تقديم بعض الإقتراحات:

– على لجان الأحياء تدعيم آليات الاتصال والاعلام , خاصة مع السكان باستغلال مختلف الامكانيات والوسائل المتاحة في هذا المجال: الإذاعة المحلية, ملصقات, مناشير, الفيسبوك, الصحافة....

– عدم الاكتفاء بالنشاطات الظرفية والمناسباتية والاجتماع فقط عند الحاجة, بل يجب الاعتماد على خطط أو برامج عمل تكون دورية لكي يبقى الاتصال قائما وليس منقطعا مع السكان ومع السلطات المحلية.

– تعبئة الطاقات الشابة والمثقفة وتجنيدها لزرع ثقافة حضرية بين السكان, ونزع ثقافة البايلك الموروثة من الاستعمار والمتغلغلة في فكر المواطن الجزائري, ليتفهم هذا الأخير أن الحي أو الشارع هو ملكٌ له أيضا وتحسين الحي يعني تحسين حياته وتحقيق رفاهيته.

– لقد أولى الرئيس عبد المجيد تبون في الآونة الأخيرة إهتماما كبيرا بالمجتمع المدني الذي تجلت فيه مظاهر التضامن والتآخي خاصة مع الظرف الاستثنائي الذي تعيشه البلاد من تفشي مرض الكورونا, بالتالي طلب الرئيس من مصالح الوزارة الداخلية والوزارة الأولى أن تقدم جميع التسهيلات وأن ترافق الجمعيات النشطة في عملها, بالتالي على لجان الأحياء تكثيف التنسيق مع السلطات المحلية وكسر قواعد البيروقراطية التي كانت قائمة, فمع التوجه الجديد للحكومة أصبح للجان الحي ثقلا ومكانة مهمة جدا في تحقيق التنمية و تقديم واجهة حضرية ملائمة للمدينة.

– كما يمكن إستخدام أحد الاستراتيجيات أو التكتيكات التي تساعد على تنظيم السكان لتنمية وتفعيل المشاركة المجتمعية والمذكورة في الفصل الثاني من هذه الدراسة (أنظر ص ص 28–29)

– يمكن كذلك الاستعانة ببعض النماذج الناجحة سواء من الدول العربية أو الغربية في استراتيجتها لتنمية المشاركة المجتمعية والتي أتينا على ذكر بعض منها في الفصل الثاني من الدراسة الحالية (أنظر ص ص 30–42)

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية:

1 – الكتب:

1– ابو النجا محمد العمري. (2000). *تنظيم المجتمع و المشاركة الشعبية*. الاسكندرية: المكتبة الجامعية.

2– أحمد خاطر. (بلا تاريخ). الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي. الاسكندرية– مصر: المكتب الجامعي الحديث.

3– احمد مصطفى خاطر. (2005). *تنمية المجتمعات المحلية*. الاسكندرية–مصر: المكتب الجامعي الحديث.

4– أحمد مصطفى خاطر. (2000). *تنمية المجتمع المحلي*. الاسكندرية–مصر: المكتب الجامعي الحديث.

5– إدريس عزام. (2010). *مشكلات إدارة التنمية*. القاهرة– مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

6– اسماعيل العربي. (1983). *المدن المغربية*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

7– حسن نافعة. (2002). *مبادئ علم السياسة* . مكتبة الشروق الدولية .

8– حسن نافعة. (2012). *مبادئ علم السياسة*. مكتبة الشروق الدولية .

9– سامية فتحي، و اخرون. (1983). *اتجاهات معاصرة في خدمة المجتمع*. الاسكندرية–مصر: المكتب الجامعي الحديث.

10– سميرة محمد كامل. (1984). *التنمية الاجتماعية*. (د.ب): الكتاب الجامعي.

11– صالح بن حمد العساف. (2002). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية*. الرياض– السعودية: مكتبة العبيكان.

12– صبري فارس الهيتي. (2009). *التخطيط الحضري*. عمان–الاردن: اليازوري للنشر والتوزيع.

13– عبد المنعم شوقي، و صلاح العبد. (1993). *مشاركة المواطنين في التنمية الريفية*. مصر: مكتبة النهضة المصرية.

14– عبد الهادي الجوهري. (1984). المشاركة الشعبية. *دراسة في علم الاجتماع السياسي* . القاهرة – مصر : مكتبة نهضة الشرق .

15– عبد الهادي الجوهري ومن معه. (2001). *دراسات في التنمية الاجتماعية*. الاسكندرية–مصر: المكتب الجامعي الحديث.

16– علي معمر عبد المؤمن. (2008). *البحث في العلوم الاجتماعية*. بنغازي–ليبيا: الادارة العامة للمكتبات–إدارة المطبوعات والنشر.

17– علية حسن حسين. (1977). *التنمية*. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

18- فاخر عاقل. (1979). *أسس البحث العلمي*. بيروت: دار العلم للملايين.
19- فؤاد بن غضبان. (2014). *المدن المستدامة والمشروع الحضري* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
20- محمد أحمد نايف العكش. (2012). *مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديموقراطي*. الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
21- نادية عاشور سعيد. (2016). *منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية*. سطيف: مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع.
22- هالة منصور. (2001). محاضرات في علم الاجتماع الحضري. الاسكندرية- مصر: المكتب الجامعي الحديث.
23- هناء حافظ بدوي. (2014). *التنمية الاجتماعية*. الاسكندرية-مصر: دار المعرفة الجامعية.

2- المجلات والدوريات:

1- بوجمعة خلف الله. (سبتمبر, 2008). دور المشاركة السكانية في تحسين البيئة العمرانية حي لاروكاد العشوائي المسيلة. *مجلة العمران والتقنيات الحضرية* ، الصفحات 35-40.
2- حبشي لزرق، و جلول ياسين بن الحاج. (بلا تاريخ). المشاركة الشعبية وأثرها على السياسات التنموية المحلية. *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، 02*، الصفحات 106-123.
3- فايزة بوعمامة. (06, 2017). الشراكة المجتمعية في اتخاذ القرارات كمؤشر لعملية تنموية محلية ناجحة. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، 29*، الصفحات 213-224.
4- فاطمة الزهراء نسيسة. (جوان, 2015). منهجية وتقنيات البحث الاجتماعي. *سلسلة المحاضرات العلمية* ، الصفحات 7-27.
5- فوزية الدبيان، و سالي العوضي. (2018). قياس وعي الطلاب الجامعيين اتجاه المشاركة المجتمعية. *مجلة أماراباك ، 09* (31)، الصفحات 105-130.
6- مليكة سايل. (فيفري, 2015). دور لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب و الممارسة. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة* ، الصفحات 138-151.

3- المؤتمرات والملتقيات:

1- محمد الهادي لعروق. (2009). التحسين الحضري وترقية إطار الحياة. *الملتقى الدولي للمدينة*. ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

4- المذكرات:

1- السعيد رشيدي. (2007-2008). لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة. *دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية 07 المدينة الجديدة على منجلي- مذكرة ماجستير-* . قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: جامعة منتوري.

2- باية بوزغاية. (2015-2016). توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة. مدينة بسكرة أنموذجا(مذكرة ماستر). بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: جامعة محمد خيضر.

3- جموعي رزقي. (2015-2016). اليات دمج البعد البيئي في التحسين الحضري للأحياء السكنية. *دراسة حالة-حي فاطمة الزهراء- تبسة* . كلية العلوم والتكنولوجيا، قسم الهندسة المعمارية: جامعة العربي التبسي- تبسة.

4- رمزي بورحلة، و عبد الوهاب ثابت. (2015/2014). التحسين الحضري ضمن مبادئ المشروع الحضري(مذكرة ماستر في تسيير التقنيات الحضرية). *دراسة حالة حي (sonatiba) بمدينة أم البواقي* . مدينة ام البواقي، معهد تسيير التقنيات الحضرية، ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

5- سعيدة باعلي. (2016-2017). دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي(مذكرة ماجستير في علم الاجتماع). ادرار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، الجزائر: جامعة أدرار.

6- شوقي قاسمي. (2013/2012). معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش. *دراسة ميدانية لبرامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر* . كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

7- عبد الرزاق بوراس، و نور الدين مناصرية. (2016-2017). التحسين الحضري كآلية للإرتقاء بالأحياء السكنية واستدامتها - مذكرة ماستر في تهيئة و مشاريع المدينة-. *دراسة حالة حي أول نوفمبر بمدينة تبسة* . أم البواقي، معهد علوم الأرض والهندسة المعمارية، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي .

8- عبد الناصر شباح، و يزيد مقراني. (2015/2014). التحسين الحضري بمدينة خنشلة. *دراسة حالة مركز المدينة القديم* . أم البواقي، معهد تسيير التقنيات الحضرية: جامعة العربي بن مهيدي.

9- عبير عبد القادر مهنا. (2014). تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. *أطروحة ماجستر في الادارة التربوية* . (قسم أصول التربية/ ادارة تربوية، المحرر) غزة، كلية التربية، فلسطين: الجامعة الاسلامية.

10- عتيقة جديدي. (2012-2013). إدارة الجماعات المحلية في الجزائر. - *بلدية بسكرة نموذجا-* . بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر : جامعة محمد خيذر بسكرة.

11- منال بوزكري، و فاطمة الزهراء بقلي. (2016-2017). التحسين الحضري ضمن مبادئ المشروع الحضري- مذكرة ماستر تخصص تهيئة ومشاريع المدينة-. *حالة حي العربي بن مهيدي مدينة أم البواقي* . أم البواقي، كلية علوم الأرض والهندسة المعمارية: جامعة العربي بن مهيدي.

12- منال عبد المعطي صالح قدومي. (2008). دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي. *اطروحة ماجستير* . كلية الدراسات العليا، مدينة نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
13- هشام داني. (بلا تاريخ). دور جمعية الحي في التجمعات الحضرية. *دراسة ميدانية بمدينة مستغانم* . مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.

5 -المعاجم والقواميس:

1- احمد بدوي. (1993). معجم *مصطلحات العلوم الاجتماعية* . بيروت: مكتبة لبنان .
2- ميتشل دينكل، و احسان محمد الحسن ترجمة. (1986). معجم علم الاجتماع. بيروت: دار الطليعة.
3- نخبة من الأساتذة. (1975). معجم العلوم الاجتماعية . مصر: لهيئة المصرية العامة للكتاب.

6 - الجرائد الرسمية :

1- الجمهورية الجزائرية, الجريدة الرسمية. (04 12, 1990). المادة 02. *القانون 31/90* .

7 - المواقع الالكترونية:

1- المعاني. (بلا تاريخ). *المعاني*. تاريخ الاسترداد 25 02, 2020، من المعاني الجامع: http://www.almaany.com

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

1- saadi, n., & sersour, n paris: *.projets urbains drables; stratégies* .(2012) .
A masboungia . (2010/2011). amélioration urbaine. tizi-ouzou, .le moniteur faculté de génie de la construction: université mouloud mammeri.

الملاحق

1- قائمة بأسماء الأحياء ورؤساء اللجان الذين تم العمل معهم.

2- قائمة بأسماء الأحياء ورؤساء اللجان المعتمدين في مدينة بسكرة.

3- استمارة الدراسة الميدانية

1 – قائمة الأحياء التي شملتها الدراسة

الحي	رئيس لجنة الحي
حي 244 درنوني	السيد/ د. حسان الصادق
حي 8 ماي 1945 (748 مسكن العالية)	السيد/ خ. رشيد
حي زقاق الشرفة بسكرة القديمة	السيد/ س. اسماعيل
حي الرمايش	السيد/ خ. وحيد
حي البخاري رقم 2	السيد/ ب. أحمد
حي 288 مسكن طريق باتنة	السيد/ ض. ربيع
حي لاشالام	السيد/ و. حكيم
حي 160 مسكن اجتماعي قرب نزل البريد	السيد/ ب. فؤاد
حي راس القرية	السيد/ س. مسعود
حي 317 مسكن المنطقة الغربية 1 (ديار السلام)	السيد/ ج. محمد فوزي
حي السوافل لمسيد	السيد/ ب. ميلود
حي 120 مسكن الكورس	السيد/ بن س. هشام
حي سيدي بركات	السيد/ ب. ابراهيم
حي التكوين المهني رقم 04 المنطقة الغربية	السيد/ ز. عبد اللطيف
حي الدرومان	السيد/ م. سمير
حي بوعصيد	السيد/ د. عبد الرحمان
حي لبشاش	السيد/ س. عبد المجيد

2 – قائمة لجان الأحياء المعتمدة في مدينة بسكرة

الحي	رئيس لجنة الحي	رقم الهاتف
حي 244 درنوني	السيد/ [redacted] حسان الصادق	066493[redacted]
حي 8 ماي 1945 (748 مسكن العالية)	السيد/ [redacted]ش رشيد	066149[redacted]2
حي زقاق الشرفة بسكرة القديمة	السيد[redacted] اسماعيل	065959[redacted]
حي الرمايش	السيد/ [redacted]د وحيد	067145[redacted]
حي البخاري رقم 2	السيد/ [redacted]ي أحمد	
حي 288 مسكن طريق باتنة	السيد/ [redacted]يف ربيع	065880[redacted]
حي لاشالام	السيد[redacted] حكيم	055166[redacted]
حي 160 مسكن اجتماعي قرب نزل البريد	السيد[redacted] فؤاد	066902[redacted]
حي راس القرية	السيد/ [redacted]اني مسعود	055187[redacted]
حي 317 مسكن المنطقة الغربية 1 (	السيد/ [redacted]ع محمد فوزي	055319[redacted]1

ديار السلام)		
حي السوافل لمسيد	السيد [redacted] ميلود	05614[redacted]
حي 120 مسكن الكورس	السيد/ هشام بن [redacted]	
حي سيدي بركات	السيد/ [redacted]ري ابراهيم	079681[redacted]
حي التكوين المهني رقم 04 المنطقة الغربية	السيد/ [redacted]قي عبد اللطيف	
حي الدرومان	السيد/ سمير [redacted]د	066454[redacted]1
حي بوعصيد	السيد/ [redacted]جي عبد الرحمان	07718[redacted]
حي لبشاش	السيد/ [redacted]ي عبد المجيد	07767[redacted]
حي 90 مسكن حكيم سعدان بسكرة	السيد/ [redacted]ة الطيب	066139[redacted]
حي الاتحاد المنطقة الغربية بسكرة	السيد/ [redacted]يب جلال	05563[redacted]
حي الازدهار بسكرة	السيد/ [redacted]وال عبد الحفيظ	055423[redacted]
حي المجاهد المتوفي بوجنة بن عزوز العالية	السيد/ [redacted]ال عصام	077298[redacted]
حي الوئام المدني العالية الشمالية	السيد/ [redacted]ويني منير	055050[redacted]
حي 280 سكن ترقوي المنطقة الغربية بسكرة	السيد/ [redacted]ة نبيل	055723[redacted]
حي المهندسين شعبة روبة 02 العالية الجنوبية	السيد/ [redacted] لخضر	07791[redacted]
حي بن باديس 726 مسكن بسكرة	السيد/ [redacted] أحمد	065904[redacted]
حي حوحو العالية الشمالية بسكرة	السيد/ [redacted]ماني قدور	0557104[redacted]
حي 05 تعاونيات عقارية طريق سيدي عقبة بسكرة	السيد/ عمر [redacted]دي	077012[redacted]
حي 382 مسكن المنطقة الغربية بسكرة	السيد/ [redacted] محم الطاهر	055499[redacted]
حي التوسع الشمالي حي (120+50+32) مسكن طريق باتنة	السيد/ طه عبد الجليل [redacted]	0775638[redacted]
حي جودي دالية بسكرة	السيد/ رفيق حكيم	
حي 216 مسكن بسكرة	السيد/ [redacted]دع خالد	0661635[redacted]
حي 156 مسكن بسكرة	السيد/ [redacted]د اللطيف محمد	
حي أولاد عقاب العالية الشمالية بسكرة	السيد/ [redacted]ي زرزور	
حي أبناء الشهداء تجزئة 362 قطعة العالية الشرقية	السيد/ [redacted]وفي عمر	
حي 70 مسكن تساهمي طريق باتنة بسكرة	السيد/ [redacted]لي جلال	0558294[redacted]
حي 180 سكن تطوري وتجزئة "س"	السيد/ [redacted]يداتو زين الدين	0778515[redacted]

طريق سيدي عقبة بسكرة		
حي الولجة حي فلياش	السيد/ [redacted] محمد المحسن	0775011[redacted]
حي الجوالة بسكرة	السيد/ [redacted] ربيع	077556[redacted]
حي العالية "د" العالية الشرقية بسكرة	السيد/ [redacted] مصباح	
حي 52 مسكن الكائن بالمنطقة الغربية بسكرة	السيد/ [redacted] علي	
حي لمصلى بسكرة	السيد [redacted] خالد	0552[redacted]
حي 140 مسكن برج الترك	السيد/ [redacted] عيسى	
حي بلال الزمالة بسكرة	السيد/ [redacted] بشير	
حي 188 مسكن طريق باتنة بسكرة	السيد/ [redacted] محمد	
حي المنظر الجميل الحي الغربي03 بسكرة	السيد/ [redacted] محمد	0670[redacted]
حي حي المجاهدين	السيد/ محفوظ شماخي	07729[redacted]
حي 302 مسكن تساهمي العالية بسكرة	السيد/ [redacted] مراد	079061[redacted]
حي المنشي	السيد/ [redacted] خالد	066114[redacted]
حي الصالحيات	السيد/ [redacted] شمس الدين	
حي 500 مسكن العالية	السيد/ [redacted] عثمان	0790626[redacted]
حي سيدي غزال	السيد/ [redacted] محمد	
حي الخندق بسكرة لقديمة	السيد [redacted] رشيد	
حي شعبة روبة 437 قطعة بسكرة	السيد [redacted] سليم	
حي 150 مسكن بني مرة	السيد [redacted] محمود عبد الغني	
حي 17 اكتوبر حي الوادي بسكرة	السيد [redacted] السبتي	
حي العدالة طريق شتمة العالية بسكرة	السيد [redacted] أحمد	054101[redacted]
حي 822 مسكن المنطقة الغربية بسكرة	السيد [redacted] العقبي	

المصدر : بلدية بسكرة: مصلحة الشؤون الاجتماعية.

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإجتماعية
تخصص علم الاجتماع الحضري

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان (الموجه لرؤساء لجان الأحياء) و الذي صمم لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها استكمالا للحصول على شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع الحضري بعنوان " **صعوبات المشاركة المجتمعية في التحسين الحضري للمدينة(لجان الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا).**" ونظرا لأهمية رأيكم نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم، لذلك نتمنى أن تولوا هذه الاستبيان اهتمامكم.

ونحيطكم علما أن جميع إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة:**
***نخلة سمية** ***د. جيماوي**

– للاجابة ضع علامة × في الخانة المناسبة لاجابتك.

السنة الجامعية: 2020/2019

أولا/ البيانات العامة:

1- السن:

2- المستوى الدراسي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

3- الحالة الاجتماعية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4- المهنة: بطال ☐ عقود ما قبل التشغيل ☐ موظف ☐ أعمال حرة ☐

5- منذ متى و أنت تترأس لجنة الحي: شهر ☐ عدة أشهر ☐ سنة ☐ أكثر من سنة ☐

ثانيا/ الصعوبات المتعلقة بالسكان و تعيق مشاركة لجان الاحياء في عمليات التحسين الحضري:

6- هل سكان الحي على عِلم بوجود لجنة للحي؟ نعم ☐ لا ☐

7- كيف تعمل لجنة الحي على إعلام السكان بوجودها؟ الاتصال الشخصي ☐ ملصقات ☐ منشورات برامج اذاعية ☐ صحف ☐ وسائل اخرى تذكر..... ....

....

8- هل تعتقد أن لدى سكان الحي اهتمام بالمشاركة في تحسين الحي؟ نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

9- هل تجدون تشجيعا من السكان على ممارسة نشاطكم في التحسين الحضري للحي ؟ نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

10- هل يتوجه اليكم سكان الحي لحل مشاكلهم؟ نعم ☐ لا ☐

11- ما هي المشاكل التي يتوجه السكان لحلها الى لجنة الحي؟ مساعدات مادية ☐ شخصية ☐ تحسين الحي ☐ جميعهم ☐

12- هل علاقة لجنة الحي بالسكان؟: جيدة؟ ☐ سيئة؟ ☐ متوترة؟ ☐ لا توجد علاقة ☐

13 – حسب رأيك ما هي الحوافز التي تدفع بالسكان للمشاركة في أنشطة لجنة الحي؟ تحسين الحي وتطويره ☐ المكسب مادي ☐ الخبرة الميدانية ☐ توسيع شبكة العلاقات ☐ جميعهم ☐

ثالثا/ الصعوبات المتعلقة بالجانب التنظيمي و تعيق مشاركة لجان الاحياء في عمليات التحسين الحضري:

14- كم مرة تجتمع لجنة الحي ؟ مرة كل أسبوع ☐ مرة كل شهر ☐ مرة في سنة ☐ حسب الحاجة ☐ لا تجتمع على الاطلاق ☐

15- هل للجنة الحي مقر ثابت؟ نعم ☐ لا ☐

16- هل تحتاج الجنة لبعض التجهيزات؟ نعم ☐ لا ☐

* في حالة الاجابة بنعم حدد نوعها: ادوات ومواد تنظيف ☐ ادوات ومواد بناء ☐ أنابيب للسقي ☐ معدات تصليح الاعطاب ☐

17- هل تقدم لكم السلطات المحلية التسهيلات لتحسين الحي؟ نعم ☐ لا ☐

18- كيف هي علاقة لجنتكم بالسلطات المحلية في الحي؟ جيدة؟ ☐ سيئة؟ ☐ متوترة؟ ☐ لا توجد علاقة؟ ☐

19- هل تتابع لجنتكم نشاط السلطات المحلية فيما يخص عمليات التحسين الحضري بالحي؟ نعم ☐ لا ☐

20- هل يمكنكم التدخل في أنشطة السلطات المحلية فيما يخص عمليات التحسين الحضري بالحي؟

نعم ☐ لا ☐

* إذا كانت الاجابة بـ لا, أذكر لماذا:

بيروقراطية ☐ انعدام الشفافية في المشاريع ☐ نقص خبر لجنة الحي؟ ☐

وشكرا